الفصل الأول
مدرسة البصرة

عرفنا مما سبق أن البصرة هي التي كانت مولد علم النحو، كما عرفنا أسباب وضع النحو، واختلاف الروايات في ذلك، كما عرفنا اختلاف الروايات حول الواضع الأول لهذا العلم، وقد رجحنا ما تناقلته بعض الروايات من أن سيدنا عليًا – كرم الله وجهه – هو الذي وضع المقدمات الأولى له، وعهد إلى أبي الأسود الدؤلي إتمامها، وشاركه تلاميذه في تحمل هذا العبء، أمثال نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحي بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وبذلك تولت البصرة تأسيس علم النحو، وتعهدته بالرعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلوا به من رواية الأشعار، والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر[1]، كما كانت الكوفة منصرفة أيضا إلى قراءات القرآن الكريم، وقلما نظرت في قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة؛ إذ كانوا يتتلمذون لهم، ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم[2]، وعليه فإن البصرة هي التي استأثرت بالطور الأول من أطوار نشاة النحو العربي، وهو طور الوضع والتكوين.

ولما كانت البصرة سابقة إلى التفكير في وضع هذا العلم فقد ربط بعض المستشرقين بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي، غير أنه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتا علميا، وخاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي، ويحاول الدكتور/ شوقي ضيف أن يفسر سبق البصرة إلى وضع النحو بأنهم ربما عرفوا أن لبعض

---

(١) نشأة النحو ص١٩.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٠.

اللغات الأجنبية نحوا، فحاولوا أن يضعوا نحوا للعربية راجعين في ذلك إلى ملكتهم العقلية التي كانت قد رقيت رقيا بعيدا بتأثير ما وقفوا عليه من الثقافات الأجنبية، وخاصة الفلسفة اليونانية، وما يتصل بها من المنطق، مما دعم عقولهم دعما قويا، وجعلها مستعدة لأن تستنبط قواعد النحو وعلله وأقيسته.

ويظهر أنه كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة، فقد كانت مرفأ تجاريا للعراق على خليج العرب، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة، وأيضا فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جُنْديسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية، مما جعل جداول من تلك الثقافات تصب فيها، وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر استعدادا لوضع العلوم؛ إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني[1].

وهذا التأثر بالثقافات الأجنبية لا يعني أن النحو العربي من العلوم الدخيلة على العرب، بل النحو العربي من ثمرة تفكير علماء المسلمين، ولا مانع من إفادتهم من العلوم الأجنبية، وتأثرهم بها في طريقة الاستنباط، وترتيب الأفكار؛ لأن التأثير والتأثر من الظواهر الإنسانية التي لا بد منها.

منهج البصرة في التقعيد النحوي

عرفنا أن البصرة هي التي وضعت النحو، وحينئذ كانت أسبق إلى هذا العلم من الكوفة، وذلك لما تهيأ للبصرة من عوامل النضج العقلي والفكري، ولأنها كانت ملتقى الثقافات الأجنبية المختلفة، فانعكس ذلك على منهج علمائها في تأسيس وتأصيل القواعد النحوية، وإن كان أبو الأسود الدؤلي قد أرسى مباديء النحو آخذا عن سيدنا علي – رضي الله عنه، فإن تلاميذه أقبلوا

(١) المدارس النحوية ص٢٠، ٢١.

عليه يأخذون عنه، ثم يأخذ تلاميذهم عنهم من بعده، وهكذا جعل النحاة يتتابعون مع الأيام طبقات يأخذ اللاحقون منهم عن السابقين[١].

وتقتضي طبيعة الأشياء أن يكون ما وضعه أبو الأسود من النحو مجرد ملاحظات يسيرة هدي إليها بالنظر في الأساليب واستقرائها على قدر الطاقة في المقامات المتنوعة، وتيسر له بفضلها أن يستنبط منها ضوابط لا تبلغ مبلغ القواعد التي تقرر الأحكام في اطراد وشمول[٢].

ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا، وكل ذلك نهض به ابن أبي اسحاق وتلاميذه البصريون[٣].

وإذا كان البصريون يحرصون على اطراد القاعدة – فإن ذلك جعلهم يستقرون كلام العرب فيستنبطون منه قواعد كلية تقاس عليها الجزئيات، ومما اتسم به منهجهم في استقراء كلام العرب أنهم كانوا لا يروون إلا عن العرب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء، ولا يقبلون الشاهد إلا إذا وثقوا به، لهذا نرى سيبويه يردد لفظ الثقة ومشتقاته فيما يروي وما يسمع من الشواهد كأنما يريد أن يطمئن أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها، بل لم يكن يفوته أن ينبه على المصنوع من الشواهد أيضا[٤].

وهكذا فقد رحل البصريون إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون المادة التي يستقون منها قواعدهم من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى : رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة

---

(١) تاريخ النحو/ علي النجدي ناصف ص١٣.

(٢) السابق ص١١.

(٣) المدارس النحوية ص١٨.

(٤) تاريخ النحو/ علي النجدي ناصف ص٣١، ٣٢.

وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل: تميم، وقيس، وأسد، وطيء، وهذيل، وبعض عشائر كنانة[١].

وانطلاقا من حرص البصريين على اطراد القاعدة والتشدد في ذلك، فإنهم وضعوا الأحكام وقعدوا على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب، فكلما وجدوا قدرا كافيا من الأمثلة واعتقدوا أن هذا القدر يسوغ وضع قاعدة عامة وضعوها وأسسوها[٢]، فهم يقيسون على الأغلب الأعم في اللغة، ولا يقيسون على القليل أو النادر، بل يعدونه شاذا، أو لغة، أو ضرورة، وقد لخص أبو عمرو بن العلاء موقف البصريين من القياس حين سأله سائل قائلا: أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله، قال أبو عمرو: لا، قال السائل: فماذا أنت صانع فيما خالفتك فيه العرب وهي حجة؟ قال أبو عمرو: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات (أي: لهجات) [٣].

فيبين أبو عمرو منهج البصريين في الأخذ عن العرب، فإنهم يضعون قواعدهم على الأغلب الأعم، أما ما خالف قواعدهم من كلام العرب فربما عدوه لغات، وربما أوّلوه بما يرده إلى القياس، وربما عدوه قليلا، أو نادرا، أو شاذا، وربما عدوه ضرورة لا يجوز إلا في الشعر.

أما موقف البصريين من القرآن الكريم وقراءاته فإنهم اتخذوه أصلا أساسيا للتقعيد النحوي، فلم يكونوا أقل من الكوفيين في تحمل القرآن الكريم، ورواية الشعر، غير أن الكوفة آثرت العافية، وقنعت بما حفظت، واستمرأت الانقطاع للمعاودة والتكرار، أما البصرة فقد أتيح لها الحفظ ووضع النحو فظفرت بالحسنيين[٤].

---

(١) المزهر للسيوطي ١/ ٢١١، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨، ١٩.

(٢) من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس ص٢٠.

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٤٣، وانظر: من أسرار اللغة ص٢٠.

(٤) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣٣.

وقد ذكر الدكتور/ شوقي ضيف أن القرآن الكريم وقراءاته كان مددا لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وحاول الدكتور/ شوقي ضيف أن يدافع عن البصريين في مواجهة من رموهم بتضعيف القراءات والطعن فيها، حيث توسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا: إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأنما ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة، مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة، ويشير إلى أن الأخفش الأوسط قد سبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم، ثم يقول: «وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن نتخذ منها ظاهرة خاصة ولا عامة، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلا»[1].

والحق أن في كلام الدكتور/ شوقي ضيف تعميما للأحكام يحتاج إلى نظر ومناقشة، كما أن في كلامه أيضا تفريقا بين البصريين الأوائل، والمتأخرين، مع أن منهج علماء النحاة البصريين في التشبث بالقياس واطراد القاعدة لم يتغير، ولا فرق في تضعيف القراءة، أو ردها بين التصريح بذلك، وتأويلها بما يردها إلى القياس، ووصفها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ، فلا يكون رد القراءة بتعبير واحد، بل قد يكون بأساليب مختلفة، ومعروف أن البصريين لم يكونوا يستشهدون إلا بالقراءة التي توافق القياس، أما ما يخالف القياس منها فإنهم كانوا يؤولونه على وجوه توافق القياس، وقد يصفونه – كما قلنا – بالقلة أو الندرة، أو الشذوذ، أو الضعف، أو بأنه لغة، أما الأخفش الأوسط فإنه كان يوافق الكوفيين في كثير مما ذهبوا إليه، فيمكن أن نعده قد تخلى قليلا أو كثيرا

(١) المدارس النحوية ص١٩.

عن منهج البصريين في القياس على الأغلب الأعم، ومال إلى مذهب الكوفيين في القياس على القليل والنادر.

أما موقف البصريين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فإنهم كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي الشريف، ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روي بالمعنى؛ إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة[١]، قال أبو حيان منكرا على ابن مالك استشهاده بالحديث : «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[٢].

وقد وضح السيوطي العلة في عدم الاحتجاج بالأحاديث، فقال: «أما كلامه – صلى الله عليه وسلم – فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد عن القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة»[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص١٩.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص٢٩، ٣٠.

(٣) الاقتراح في أصول النحو ص٣٠.

على أن البصريين لم يعرضوا عن الاستشهاد بالحديث إعراضا تاما، ولكنهم استشهدوا بالحديث على قلة، فهذا هو سيبويه – وهو إمام المدرسة البصرية – يستشهد في كتابه بثمانية أحاديث[١]، أشار إليها الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه، وقد توصل بعض الدارسين المحدثين إلى أن سيبويه استشهد في كتابه بأكثر من هذا إلا أنه لم يكن يصرح بأنه حديث، وإنما كان يكتفي باجتزاء بعض عباراته، وهكذا فإن الناظر في مؤلفات البصريين من بعد سيبويه لا يعدم استشهادا بالحديث، ولعل قول أبي حيان وغيره يعني به أن البصريين لم يتخذوا الحديث أصلا من أصولهم، ولم يبنوا عليه قاعدة، وذلك لا يمنع من التمثيل به في بعض المواضع.

وإذا كان البصريون متشبثين بالقياس متوسعين فيه إلى أبعد حد، بمعنى أنهم يجعلون القاعدة مطردة عامة تنطبق على الأغلب الأعم من الظاهرة – فإنهم توسعوا أيضا في العلل النحوية، حيث يلتمسون لكل ظاهرة علة، وربما لم يكتفوا بالعلة الأولى، بل يبحثون عن العلة الثانية والثالثة، ومثال ذلك أنهم يقولون في علة نصب (زيدا) في قولهم: (إنَّ زيدًا قائم): إنه نُصب بـ (إنَّ)، وهذه العلة الأولى سميت فيما بعد بالعلة التعليمية، وهي التي يعرف بها كلام العرب، ثم يقولون في علة وجوب نصب (زيدا) بعد (إنَّ): إنها تشبه الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه، فالمنصوب بها يشبه المفعول به لفظا، والمرفوع بها يشبه الفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، وهذه العلة الثانية سميت فيما بعد بالعلة القياسية، ثم يقولون: ولِمَ أشبهت (إنَّ) الفعل؟ وكذا ما يليها من العلل، وقد سميت هذه العلل فيما بعد بالعلل الجدلية النظرية، وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو[٢].

وقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتها من نفسك، فقال: «إنَّ العرب نطقت على

(١) الكتاب ١/ ٧٤، ٣٢٧ – ٢/ ٣٢، ٨٠، ٣٩٣ – ٣/ ٢٦٨ – ٤/ ١١٦.

(٢) راجع: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٤، ٦٥، ٦٦.

سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة له، فمَثَلي في ذلك مَثَل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

وقد عقب الزجاجي على كلام الخليل بقوله: «وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل – رحمة الله عليه»[1].

وبذلك يكون الخليل قد وسع من مجال العلل، وترك بابها مفتوحا لكل من يلتمس العلل حسبما يتراءى له، ولا يقتصر على ما ورثه من علل المتقدمين؛ لأن العلل هي مجال الاجتهاد والاختلاف، أما النصوص اللغوية الواردة قطعا عن العرب فلا تقبل الاجتهاد، ولذلك فإننا نجد كثيرا من النحاة المتأخرين، وخاصة البغداديين وأوائل نحاة الأندلس ونحاة مصر والشام قد توسعوا في العلل النحوية توسعا كبيرا مما جعل ابن مضاء الأندلسي يثور عليهم وينكر العلل الثواني والثوالث، ولا يجيز إلا العلل الأولى التي يعرف بها كلام العرب – كما سبق، وسوف نوضح ذلك عند حديثنا عنه – إن شاء الله تعالى.

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥، ٦٦.

ومن أصول البصريين أيضا أنهم يقدمون السماع على القياس إذا تعارضا، يقول ابن جني: «إذا تعارضا نطقتَ على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: «اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»[١]، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[٢].

وفي ذلك يخالفهم الكوفيون، فربما جعلوا كلمة القياس هي العليا، وإن لم يعززه شاهد، فقد منعوا تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا، لئلا يتقدم الضمير الذي فيه على مرجعه، ففي (قائم) مثلا من قولنا: (قائمٌ زيد)- ضمير (زيد)، ولم يأبهوا لتأخر الخبر رتبة، وإنْ تقدم لفظا، ولا للمأثور من الشواهد[٣].

فنلاحظ من كلام ابن جني أن البصريين كانوا أميل إلى السماع، وقد بنى الأستاذ على النجدي ناصف على ذلك هذا المبدأ، وهو تقديمهم السماع على القياس، واستنتج من مذهب الكوفيين في عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ أنهم يقدمون القياس على السماع؛ لأن القياس يقتضي عود الضمير على متقدم – كما بينا.

ولقد ناقش الدكتور/ إبراهيم أنيس هذه القضية قائلا: «فإذا تساءلنا أي المدرستين كان اتجاهها أميل إلى القياس، وجب أن نقرر أن المدرسة البصرية هي التي كانت أميل إلى القياس، لا كما يقال لنا: إنَّ الكوفيين هم الذين كانوا أميل إلى القياس، فكثير من الدارسين يظنون أن الكوفيين لأنهم وضعوا الأحكام في بعض الأحيان على الشاهد الواحد فهم لهذا أميل إلى القياس.

والحقيقة أن الكوفيين إن صح أنهم قاموا بهذا، لم يكن هذا المسلك منهم نوعا من القياس ولا شيئا من القياس، وإنما هو مظهر اعتزازهم بالنص، وعدم التفريط في هذا النص الموروث.

---

(١) المجادلة: ١٩.

(٢) الخصائص ١/ ١١٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٦٥، وما بعدها، وتاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣٤.

بِمَ نسمي إذن موقفهم؟ إنه في رأيي أقرب إلى السماع منه إلى القياس؛ لأنهم يعتزون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامة، ولكن ليحولوا بين من يقول إن هذا النص ضعيف، أو شاذ، وغير ذلك من النعوت التي خلعها البصريون على نصوص اللغة.

ثم يضرب الدكتور/ إبراهيم أنيس مثلا يوضح فيه اتجاه كل من المدرستين، وهو أن البصريين حينما وجدوا (فَعْلا) يجمع على (فُعُول) في أمثلة كثيرة مما روي عن العرب وضعوا القاعدة على هذا الأساس، وحكموا على ما جمع من ذلك على (أفعال) بأنه شاذ، وعليه فجمع (حَمْل) على (أحمال) في قوله تعالى: «وأولاتُ الأحمالِ أجَلَهُنَّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»[1] شاذ لا يقاس عليه، في حين لم يصفه الكوفيون بالشذوذ.

وينتهي الدكتور/ إبراهيم أنيس من هذه المناقشة ببيان ثمرة هذا الخلاف، فيقول: «وثمرة الخلاف بين المدرستين قد تظهر في أمرين:

١- أن الكوفيين أكثر احتراما للنص القديم، لا يصفونه بالنعوت المألوفة لدى البصريين، حين يكون قليلا أو نادرا.

٢- إذا لم يرد للظاهرة اللغوية إلا شاهد واحد أو شاهدان كان البصريون لا يأبهون له، ولا يرونه مما يستحق أن توضع له قاعدة، في حين أن الكوفيين كانوا يرون وضع القاعدة لها الشاهد المنفرد».

ثم قرر أن البصريين والكوفيين قد يتفقون في وضع القاعدة على الأمثلة الكثيرة إذا وردت للظاهرة هذه الأمثلة الكثيرة وخالفتها أمثلة قليلة أو نادرة[2].

---

(١) الطلاق: ٤.

(٢) من أسرار اللغة ص٢٤ - ٢٦.

والحق أن ما ذكره الدكتور/ إبراهيم أنيس من احترام الكوفيين للنصوص اللغوية الواردة، وقياسهم على كل ظاهرة لغوية قلت أو كثرت لا يختلف عما قرره الدارسون من القدماء والمحدثين، إلا أنه نظر إلى ذلك من زاوية تشبثهم بالمسموع، والاعتداد به، وعدم وصف القليل منه بالشذوذ، فعدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تعدد القياس عندهم حيث يقيسون على الشاهد أو الشاهدين، ويبنون على ذلك قاعدة عدهم أميل إلى القياس، وكذلك الأمر عند البصريين، فمن نظر إلى طريقتهم في استقراء النصوص العربية الواردة عن العرب واستنباط القاعدة من الأغلب الأعم منها عدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تشبثهم باطراد القاعدة وسلامة القياس، واستبعادهم لما خرج عن ذلك واصفين إياه بالشذوذ أو الندرة أو القلة عدهم أميل إلى القياس، ومن ثم لا يمكن لنا أن نحكم بأن إحدى المدرستين أكثر احتراما للنص المروي، فكلا المدرستين بَنَتْ القواعد النحوية على المروي عن العرب.

وبعد هذا العرض يمكن تلخيص منهج المدرسة البصرية في النقاط الآتية:

١- الاستيثاق والتثبت من المادة اللغوية المروية عن العرب، بحيث لم تؤخذ إلا عن القبائل الضاربة في أعماق الصحراء التي لم تختلط بغير العرب.

٢- الحرص على اطراد القاعدة، وسلامة القياس.

٣- بناء القواعد على الأغلب الأعم من كلام العرب، وما خالف الأغلب الأعم عدوه شاذا أو قليلا أو نادرا أو لغة.

٤- اعتدادهم بالقرآن الكريم، وقراءاته في وضع القواعد، وما خالف القياس من القراءات القرآنية فإنهم يؤولونه على الأوجه التي ترده إلى القياس.

٥- عدم جعلهم الحديث النبوي الشريف أصلا أساسيا من أصولهم إلا في حدود ضيقة، حيث كان الحديث الشريف يروى بالمعنى في معظم الأحيان، لا

باللفظ، وأنه كان على ألسنة الأعاجم والمولدين، كما أنه لم يدون إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري.

٦- العناية بالعلة النحوية، حيث كانوا يلتمسون لكل ظاهرة نحوية علة، ولم يكونوا يقفون عند العلة الأولى، بل كانوا يلتمسون أيضا العلل الثواني والثوالث، كما أنهم لم يقفوا عند ما أثر عن العرب، بل توسعوا واجتهدوا في التماس العلل النحوية.

أوائل نحاة البصرة

عرفنا مما مضى أن البصرة هي واضعة النحو العربي، وأن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع النحو في أكثر الروايات، وقد رجحنا أن الواضع الأول لمباديء هذا العلم هو سيدنا علي – كرم الله وجهه، وأمر أبا الأسود أن يكمل ما بدأه، ثم أخذ عن أبي الأسود جيل من المتقدمين، وهم قراء القرآن الكريم، وفيما يلي نلقي الضوء على أوائل النحاة في البصرة مبرزين دورهم في إرساء قواعد هذا العلم.

١-أبو الأسود الدؤلي.

هو ظالم بن عمرو بن سليمان بن عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة، وكان من سكان البصرة، وكان ممن صحب عليًا – رضي الله عنه، وكان من المتحققين بمحبته، ومحبة ولده، وفي ذلك يقول:

يقول الأرذلون بنو قشيرٍ ... طوال الدهر لا تنسى عليًا

أحبُّ محمدا حبًّا شديدًا ... وعباسًا وحمزةَ والوصيًا

فإنْ يكُ حبُّهم رَشَدًا أصبه ... ولستُ بمخطيء إنْ كان غيًا

وكان نازلا في بني قشير بالبصرة.

وقد أخذ عنه جماعة منهم: يحي بن يعمر، وميمون الأقرن، وعنبسة بن معدان الفيل، ويقال: إن نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود[١].

قال الأستاذ علي النجدي ناصف: «ولسنا نعرف من نحوهم شيئا، ولا تجد لهم ذكرا في كتاب سيبويه، ولا عنهم رواية فيه»[٢].

وكان من أفصح الناس، قال قتادة بن دعامة السدوسي: «قال أبو الأسود الديلي: إني لأجد للحن غَمَرًا كغَمَرِ اللحم»[٣].

وكان فطنا سريع الجواب، فلما قال – فيما قال – يرد على بني قشير إنكارهم عليه حب آل البيت:

فإنْ يكُ حبهم رشدا أصبه ولست بمخطيء إن كان غيًا

قالت له بنو قشير: شككت يا أبا الأسود في قولك: (فإنْ يك حبهم)، فقال: أما سمعتم قول الله – عز وجل: «**وإنَّا أو إياكم لعلى هُدى أو في ضلالٍ مبين**»[٤].

وإليه ينسب كثير من الرواة وضع النحو، كما أنه أول من ضبط المصحف، حيث نقطه نقط إعراب، وقد وردت عنه بعض القراءات، فقد قرأ: «**ألا إنَّهم تَثْنَوْني صدورُهم**»[٥] – بتاء مفتوحة، وسكون الثاء، وفتح النون، وسكون الواو، وكسر النون – على (تَفْعَوْعِلُ)[٦]، ورفع (صدورهم).

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٣، ٣٤، ٤٠.

(٢) تاريخ النحو ص١٥.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٦، غَمَر اللحم: ريحه، وما يعلق باليد من دسمه.

(٤) سبأ:، وانظر: إنباه الرواة للقفطي ١/ ٥٢.

(٥) هود: ٥.

(٦) المحتسب لابن جني ١/ ٣١٨، ٣١٩.

كما قرأ: «قالتْ هَيْتِ لك»[١] – بفتح الهاء، وكسر التاء[٢].

ومات أبو الأسود بالبصرة سنة تسع وستين للهجرة، وهو ابن خمس وثمانين سنة، في طاعون جارف، ويقال: مات قبل الطاعون سنة اثنتان وسبعين للهجرة[٣].

٢-نصر بن عاصم.

هو نصر بن عاصم بن أبي سعيد الليثي البصري المقريء النحوي، أول العلماء في علم النحو، ونسب بعضهم إليه وضع النحو، وهو أول من أخذه عن أبي الأسود، وكان تابعيًا، وروى عن عمرو بن دينار، قال: اجتمعت أنا والزهري ونصر بن عاصم، فتكلم نصر، فقال الزهري: إنه ليفلق بالعربية تفليقا.

وقد أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء والناس، وأخذ القراءة عنه عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي البصري[٤].

وتذكر بعض كتب التراجم أن له كتابا في النحو، وهو من القراء، حيث نسبت إليه بعض القراءات، ومن ذلك: «قل هو اللهُ أحدُ اللهُ الصمد»[٥] – بترك تنوين (أحد) عند الوصل[٦].

ويقال: إنه أول من نقط المصحف نقط إعجام؛ لتمييز الحروف المتشابهة بعضها عن بعض مثل الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والخاء... إلخ،

---

(١) يوسف: ٢٣.

(٢) المحتسب ١ / ٣٣٧.

(٣) إنباه الرواة ١ / ٥٥.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص٣٩، وإنباه الرواة ٣ / ٣٤٣، ٣٤٤.

(٥) الإخلاص: ١، ٢.

(٦) تاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري ص١٥٧ – ١٥٩.

وذلك بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي[١]، ومات نصر بن عاصم سنة تسع وثمانين للهجرة[٢].

٣-عنبسة الفيل.

هو عنبسة بن معدان الفيل المهري، ولقب بالفيل؛ لأن أباه كان يروض فيلا للحجاج، فغلب عليه اللقب، ثم انتقل منه إليه، ولم نقف على تاريخ وفاته إلا أننا نعرف أنه عاصر الفرزدق، فلعل وفاته كانت حول المائة الأولى من الهجرة[٣].

ويعده القفطي من نحاة الطبقة الثالثة؛ لأنه يروي عن أبي الأسود، وأبو الأسود عن علي – كرم الله وجهه، ويضم إلى هذه الطبقة ممن أخذوا عن أبي الأسود ميمون المعروف بالأقرن، وعطاء بن أبي الأسود، وأبو نوفل بن أبي عقرب، ويحي بن يعمر، وقتادة بن دعامة السدوسي، وعبد الرحمن بن هرمز، فكل هؤلاء أخذوا عن أبي الأسود، وتفاوتت مقاديرهم في العلم بهذا النوع من العربية[٤].

وعدُّ القفطي هؤلاء من الطبقة الثالثة مبني على ما رجحه من أن عليًا – كرم الله وجهه – هو الواضع الأول لعلم النحو، ثم أخذ عنه أبو الأسود، ومن ثم يعد علي – كرم الله وجهه – ممثلا للطبقة الأولى، ثم أبو الأسود ممثلا للطبقة الثانية، ثم هؤلاء يمثلون الطبقة الثالثة.

---

(١) التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ص١٠، والمدارس النحوية ص١٦، ١٧.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٣١٣، ٣١٤.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤١، ٤٢، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٤١، ٤٢.

(٤) إنباه الرواة ٢ / ٣٨١، ٣٨٢.

وقد صنفهم الشيخ محمد الطنطاوي في الطبقة الأولى على الرغم من أخذهم عن أبي الأسود[١]، ولعله لا يعد أبا الأسود صاحب الطبقة الأولى؛ لأنه هو واضع النحو كما يرجح، ونحن نرى أن هؤلاء يمثلون الطبقة الثالثة اتباعا للقفطي باعتبارهم آخذين عن أبي الأسود الذي أخذ عن علي – كرم الله وجهه.

٤-ميمون الأقرن.

وهو ممن أخذوا عن أبي الأسود، وكان يقال : إن أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق، وعبد الله بن أبي إسحاق ليس من هذه الطبقة إلا أنه أدرك آخر عصرهم[٢].

وذكر السيوطي أنه أخذ النحو عن عنبسة، وقيل: عن أبي الأسود، وأن عنبسة أخذ عنه[٣].

ولم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته.

٥- عطاء بن أبي الأسود.

هو عطاء بن أبي الأسود الدؤلي، عالم بالنحو والعربية، وهو الذي اتفق بعد موت أبيه هو ويحي بن يعمر على بسط النحو، وتعيين أبوابه، وبعج مقاييسه، ولما تولى أبوه البصرة من قِبل علي وابن عباس – رضي الله عنهم – كان على شرط أبيه ولم يعقب، ولما استوفى هو ويحي بن يعمر جزءا متوفرا من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع النحو، وتوفي سنة مائة وتسع للهجرة[٤].

---

(١) نشأة النحو ص٤١، ٤٢.

(٢) إنباه الرواة / ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٣٠٩.

(٤) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٠، ٣٨١.

٦-عبد الرحمن بن هرمز.

هو عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد المدني المقريء النحوي: أبو داود الأعرج، قال أهل العلم: إنه أول من وضع علم العربية، وهو مدني تابعي، أخذ عنه نافع بن أبي نعيم القراءة في جماعة من أهل المدينة، وكان أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس – رضي الله عنهما، وأبي هريرة، ومات بالاسكندرية، ودفن بها سنة مائة وسبع عشرة للهجرة [١].

وقد مر بنا أنه من الذين نسب إليهم وضع النحو، كما نسب وضعه إلى أبي الأسود، وإلى نصر بن عاصم[٢].

وهو من القراء، ومن قراءاته: «صِراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم» [٣] – بضم الهاء، وبضم الميم مشبعة[٤].

ومن قراءاته أيضا: «لَمَّا آتيناكم مِنْ كِتابٍ وحكمة» [٥] – بفتح اللام وتشديد الميم في (لما)، وبالنون وألف بعدها في (آتيناكم) [٦].

٧-يحي بن يعمر التابعي.

وهو رجل من عدوان بن قيس بن عيلان بن مضر، وكان عداده في بني ليث من كنانة، وكان مأمونا عالما، قد روى عنه الحديث، ولقي ابن عمر وابن عباس وغيرهما، وسمع عن جابر وأبي هريرة، وأخذ النحو عن أبي الأسود، وروى عنه قتادة وغيره.

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ١٧٢، ١٧٣، وبغية الوعاة ٢ / ٩١.

(٢) راجع: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٠.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) المحتسب لابن جني ١ / ٤٤.

(٥) آل عمران: ١٨.

(٦) المحتسب ١ / ١٦٤.

ويروى أن الحجاج بن يوسف سأل يحي بن يعمر: أتجدني ألحن، قال: الأمير أفصح من ذلك، قال: عزمتُ عليك لتخبرني، وكانوا يعظمون عزائم الأمور، فقال يحي: نعم، في كتاب الله، فقال الحجاج: في أي شي من كتاب الله، قال: قرأت: «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله»[١]، فترفع (أحب)، وهو منصوب، قال: إذًا لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خراسان.

وتوفي يحي سنة مائة وتسع وعشرين للهجرة[٢].

وهو أيضا من القراء، ومن قراءاته: «**اشتروِا الضلالةَ**»[٣] – بكسر الواو وصلا[٤]، وقوله تعالى: «**تمامًا على الذي أحسنُ**»[٥] – بالرفع[٦].

فهولاء أوائل نحاة البصرة الذين أخذوا عن أبي الأسود، فأسهموا في تأسيس صرح النحو، وهم جميعا من قراء القرآن الكريم، وقد رويت عنهم قراءات كثيرة تناقلتها كتب الشواذ، وكتب التفسير.

وقد ذكرنا أن بعض المترجمين عدهم من الطبقة الأولى، وعد بعضهم تلاميذ أبي الأسود الطبقة الثالثة بناء على أن سيدنا عليًا – كرم الله وجهه – يمثل الطبقة الأولى، وأن أبا الأسود يمثل الطبقة الثانية.

---

(١) التوبة: ٢٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٤٠، ٤١.

(٣) البقرة: ١٦.

(٤) المحتسب ١/ ٥٤.

(٥) الأنعام: ١٥٤.

(٦) المحتسب ١ / ٢٣٤.

الطبقة الثانية من نحاة البصرة

وهنا نتناول الجيل الذي تلا من ذكرناهم من أوائل النحاة، ويعد هذا الجيل هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو، قال الدكتور/ شوقي ضيف: «يعد ابن أبي اسحاق الحضرمي أول النحاة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ويتبعه في هذه الأولية المبكرة جيل من تلاميذه في مقدمتهم: عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب»[1].

وفيما يلي نخص كلا من هؤلاء بكلمة نبين فيها دوره في بناء النحو العربي.

١-عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.

قال ابن سلام عنه: «ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل»[2].

وقد أخذ عن يحي بن يعمر، ونصر بن عاصم، وهو إلى جانب تفريعه للنحو، وإعمال القياس فيه درس الهمز، وله فيه كتاب، وقد عاصره عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، لكنه مات قبلهما، ويقال: إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب، ولغاتها، وغريبها، وقد جمع بينهما بلال بن أبي بردة، وهو حينئذ عامل على البصرة من قِبل خالد بن عبد الله القسري أيام هشام، فقال أبو عمرو بن العلاء: فغلبني ابن أبي اسحاق يومئذ بالهمز، فنظرت فيه بعد ذاك، وبالغت فيه، وسئل يونس بن حبيب عن ابن أبي إسحاق وعلمه، فقال: هو والنحو سواء، أي: هو الغاية.

---

(١) المدارس النحوية ص٢٢.

(٢) طبقات فحول الشعراء ص١٤، وما بعدها.

وكان يكثر الرد على الفرزدق، والتعنت له، فلما قال الفرزدق في قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمالَ الشام تضربُنا ... حاصبٍ كنديفِ القطن منثورِ
على عمائمنا يلقى وأرحلنا ... على زواحفَ تُزجى مخها ريرُ

فألح عليه ابن أبي إسحاق وعابه بخفض البيت الأول ورفع البيت الثاني، فغيره الفرزدق فقال:

على زواحفَ تزجيها محاسيرِ

ويعده ابن سلام الواضع الأول لعلم النحو؛ إذ يجعله أول من اشتق قواعده، وأول من طرد فيها القياس، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم، ويروى أن يونس بن حبيب سأله عن كلمة (السويق)، وهو الناعم من دقيق الحنطة، هل ينطقها أحد من العرب (الصويق) بالصاد؟ فأجابه نعم قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس، وهو لم يعن بالقياس على قواعد النحو فحسب، بل عني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكن لها في ذهن تلاميذه، وقد جعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة، والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها يخطيء كل من ينحرف في تعبيره عنها، وقد ذكرنا مثالا لتخطئته الفرزدق.

وكان ابن أبي إسحاق من قراء الذكر الحكيم، وقد رويت له قراءات كثيرة، ولم يكن يجد بأسا في مخالفته جمهور القراء في بعض قراءاتهم تمسكا بالقياس النحوي، ومن ذلك قراءته بنصب (السارق والسارقة) في قوله تعالى: «**والسارقَ والسارقةَ فاقطعوا أيديهما**»[1]، في مقابل قراءة الجمهور بالرفع على

(١) المائدة: ٣٨.

الابتداء[١]، وكأنه رأى النصب أقيس من الرفع؛ لأن الرفع يقتضي الإخبار بالجملة الطلبية، وهو قليل، ولذلك رجح النحاة في مثل هذا النصب على الاشتغال.

ومن قراءاته أيضا: «**فأجمِعوا أمركم وشركاؤكم**»[٢] – بكسر الميم، وقطع الهمزة في (أجمعوا)، ورفع (شركاؤكم)[٣].

ولم يؤثر عنه كتاب في النحو، بل ذكرت كتب التراجم أن له كتابا في الهمز، ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها حين توصل وحين تقطع وحين تسهل وحين تدخل على همزة أخرى وحين تتصل بحروف العلة، مما يتصل بالدقة في كتابة الذكر الحكيم؛ إذ كان من القراء النابهين في موطنه.

وتوفي سنة مائة وسبع عشرة للهجرة[٤].

٢- عيسى بن عمر الثقفي:

وهو من طبقة أبي عمرو بن العلاء، وهذا من أهل البصرة، وليس بعيسى بن عمر الهمداني الذي هو من أهل الكوفة، من موالي آل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، فنسب إليهم، إمام في النحو والعربية والقراءة، مشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري، والعجاج بن رؤبة، وجماعة، وعنه روى الأصمعي وغيره، وعنه أخذ الخليل بن

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٩٣.

(٢) يونس: ٧١.

(٣) المحتسب ١ / ٣١٤.

(٤) راجع ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٢ – ٤٤، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص١٢، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ١٠٤ – ١٠٨، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٣ – ٢٥، وتاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص١٥.

أحمد، وله كتابان في النحو: سمى أحدهما: (الجامع)، والآخر: (الإكمال)، وفيهما يقول تلميذه الخليل:

بَطَلَ النحو جميعًا كلُّه ... غير ما أحدث عيسى بن عُمَرْ

ذاك إكمالٌ، وهذا جامعٌ ... فهما للناسِ شمسٌ وقَمَرْ

قال السيرافي: «وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحدا يذكر أنه رآهما»، ويقال: إن له نيفا وسبعين مصنفا ذهبت كلها.

وكان عيسى بن عمر شديد التمسك بالقياس كأستاذه ابن أبي إسحاق، كما كان غيره من نحاة البصرة يقيس على الأغلب الأعم في اللغة، ويعد ما خالف ذلك لغات، قال محمد بن سليمان لعيسى يوما: أخبرني عن هذا الذي وضعت، أيدخل فيه كلام العرب كله؟، قال: لا، قال: فمن تكلم بخلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلم به، تراه مخطئا؟ قال: لا، فقال: فما ينفع كتابك ؟

وكان عيسى بن عمر فصيحا، ويروى عنه أشياء كثيرة من القراءات[1]، فمن قراءاته: «حتى إذا أخذتْ الأرضُ زُخرفها وأزْيَنَتْ»[2] – بقطع الهمزة، وسكون الزاي، وتخفيف الياء[3].

ومن قراءاته أيضا: «هؤلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم»[4] – بنصب (أطهر)[5].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٩، ٥٠، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٧٤ – ٣٧٧، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) يونس: ٢٤.

(٣) المحتسب لابن جني ١ / ٣١١.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) المحتسب ١ / ٣٢٥.

ومن آرائه النحوية ما حكاه سيبويه من أنه كان يقيس نصب (مطرا) في قول الأحوص:

سـلامُ اللهِ يـامطرًا عليهـا ... وليس عليك يا مطرُ السلامُ

على نصب (رجلا) في قولهم: (يا رجلا)، فجعله كالنكرة غير المقصودة، قال سيبويه معقبا على ذلك: «ولم نسمع عربيا يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة»[1].

توفي عيسى بن عمر سنة مائة وتسع وأربعين للهجرة قبل أبي عمرو بن العلاء بخمس أو ست سنوات، وقيل: سنة مائة وخمس وأربعين للهجرة[2]، وذلك بعد أن خلف مادة نحوية هيأت لتلاميذه من بعده، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد تشييد صرح النحو.

٢- أبو عمرو بن العلاء

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرىء، أحد القراء السبعة المشهورين.

وقد اختلفوا في اسمه على واحد وعشرين قولا ذكرها السيوطي، أصحها عنده: (زبان)، وقيل: لا اسم له غير أبي عمرو، وذكر المبرد أنه من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، فهو حينئذ عربي خالص.

أخذ أبو عمرو عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك، وأبي صالح السمان، وعطاء وطائفة.

وقد قرأ عليه اليزيدي، وعبد الله بن المبارك، وخلق كثير، وأخذ عنه الأدب وغيره أبو عبيدة والأصمعي، وخلق.

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٣.

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ – ٣٧٧، وبغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٣٨.

وكان مقدما في القراءة، وهو من أئمة القراءات السبع المتواترة، قال سفيان بن عيينة: رأيت النبي ﷺ في النوم، فقلت: يا رسول الله قد اختلفت عليَّ القراءات، فقراءة مَنْ تأمرني؟ فقال: بقراة أبي عمرو بن العلاء.

كما عرف أبو عمرو في عصره بنبوغه في اللغة والنحو والأدب والرواية عن العرب، نقل عنه الأصمعي قوله: لقد علمت من النحو ما لم يعلمه الأعمش، وما لو كتب لما استطاع أن يحمله.

وقال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة، فأجابني منها بألف حجة، وقال أبو عبيدة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالعرب، والعربية، وبالقرآن والشعر، وكان رأسًا في حياة الحسن بن أبي الحسن البصري مقدمًا في عصره، وكانت داره خلف دار جعفر بن سليمان.

وكانت كتبه التي كتبها عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف، ثم إنه تغير، فأحرقها كلها، وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية، قال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قوله تعالى: «فَعَزَّزْنا بِثالِثٍ»[1] – مثقلة، فقال: شددنا.

وقد توفي أبو عمرو سنة مائة وأربع وخمسين للهجرة، وقيل: سنة مائة وتسع وخمسين للهجرة[2].

وقد عده الشيخ محمد الطنطاوي ثالث نحوي من نحاة الطبقة الثانية التي تبدأ بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ثم عيسى بن عمر الثقفي، وقد رجح ما صححه ياقوت من أن اسمه (زبان)، لما روى أن الفرزدق جاء معتذرا إليه من هجوٍ بلغه عنه، فقال له أبو عمرو:

---

(١) يس: ١٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٦، وإنباه الرواة للقفطي ٤ / ١٣١ – ١٣٩، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣١، ٢٣٢.

هجوتَ زبَّانَ ثم جئت معتذرًا　　من هجو زبَّـانَ لم تَهْـجُ ولم تَـدَعِ

فاعتذر إليه الفرزدق، ومدحه بمقطوعة منها قوله:

ما زلت أفتح أبوابًـا وأغلقهـا　　حتى أتيتُ أبا عمرو بن عـمَّارِ

وقد أخذ أبو عمرو النحو عن نصر بن عاصم وغيره، واشتهر بالقراءات، والعربية، وأيام العرب، ولهجات القبائل.

وقد روي أن عيسى بن عمر الثقفي جاءه متعجبا من تجويزه رفع (المسك) في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم أرسل اليزيدي وخلفا الأحمر للتثبت من العرب، فكان كما أخبر أبو عمرو بن العلاء، فأخرج عيسى خاتمه من يده، وقال: ولك الخاتم، بها والله فقتَ الناس[1].

فهذه الرواية تدل على تفوق أبي عمرو بن العلاء على غيره في العلم بلغات العرب ولهجاتها، فضلا عن تفوقه في النحو، إلا أن تفوقه في اللغة ولهجات العرب وأيامها وأشعارها كان أبرز من تفوقه في النحو، ولذلك لم يكن النحو هو الجانب الذي شغله، ولعل ذلك هو السبب في أن سيبويه لم يرو عنه، ولا عن تلاميذه شيئا مهما له في النحو ومسائله، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه[2].

ومنهج أبي عمرو في التقعيد النحوي يعكس اتجاه المدرسة البصرية في بناء القواعد على الأغلب الأعم من كلام العرب، ومما يدل على ذلك أن

(١) نشأة النحو للشيخ محمد النطاوي ٤٤، ٤٥.

(٢) المدارس النحوية ص٢٧.

بعض معاصريه قال له: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة، قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات.

وقد أوردت كتب النحو آراء قليلة منسوبة إلى أبي عمرو، ومن ذلك ما ذهب إليه من أن المنصوب بعد (حبذا) في نحو قولهم: (حبذا محمد رجلا) تمييز مطلقا[١].

وقد نقل الدكتور شوقي ضيف عن المغني أن أبا عمرو يرى أن المنصوب بعد (حبذا) حال لا تمييز[٢]، وقد رأينا أن ابن هشام يذكر في المغني ما يخالف ذلك.

ومن ذلك أيضا منعه صرف كلمة (سبأ) في قوله تعالى: «**وجئتكَ مِنْ سبأ بنبأٍ يقين**»[٣]، فقد قرأ بعدم تنوينها مجرورة بالفتحة[٤]، على جعلها اسما للأرض، أو للمدينة، أو للقبيلة.

وكان أبو عمرو يجيز رفع (المسك) في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)؛ وذلك اتباعا للغة تميم، حيث يحملون (ليس) التي انتقض نفيها بـ (إلا) على (ما) في الإهمال[٥].

وقد ذكرنا سابقا ما دار بين عيسى بن عمر الثقفي الذي كان ينكر الرفع، وأبي عمرو بن العلاء الذي كان يجيزه من حوار حول هذه المسألة.

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤٦٣.

(٢) المدارس النحوية ص٢٨.

(٣) النمل ص٢٢.

(٤) حجة القراءات لأبي زرعة ص٥٢٥.

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ ٣٠٠.

هذه بعض الآراء النحوية التي تناقلتها كتب النحو عن أبي عمرو بن العلاء، ولا تعني قلة هذه الآراء أنه كان قليل العناية بالنحو، بل ربما رجع ذلك إلى إحراق ما وضعه من كتب، ومن ثم ضاعت آراؤه، كما يرجع ذلك إيضا إلى أن اشتغاله بقراءات الذكر الحكيم جعله يعنى بالنقل والرواية أكثر من عنايته بالاجتهاد والرأي.

الطبقة الثالثة من نحاة البصرة

وفي هذه الطبقة يطالعنا عدد ممن عرفوا في كتب الطبقات بالنحو واللغة، ومن هؤلاء: حماد بن سلمة بن دينار النحوي اللغوي، وتذكر كتب التراجم أنه كان إمامًا فاضلا قديم العهد، وقد أخذ عنه يونس بن حبيب، قيل ليونس: أيكما أسن، أنت أم حماد بن سلمة؟ قال: هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية، وكانت رواية الحديث هي الغالبة على حماد، غيرأنه كان أيضا معنيًا بالنحو، وكان يرى أن تعلم النحو ضرورة لمن يشتغل بالحديث، وفي ذلك يقول: «مَثَلُ الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مَثَلُ الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها»، وكان له حلقة يعلم فيها النحو، قال يونس بن حبيب: كان حماد رأس حلقتنا، ومنه تعلمت العربية[1].

ويذكر الدكتور/ شوقي ضيف أن كتب النحو لم ترو له أنظارًا نحوية، ولذلك يخرجه من دائرة النحاة الحقيقيين[2].

ولا ينبغي أن نخرجه من دائرة النحاة بناء على عدم ورود آراء نحوية له في كتب النحو، فليس هذا مقياسا لعنايته بالنحو، فشأنه في ذلك شأن النحاة المتقدمين الذين ضاعت آراؤهم، ويمكن أن يكون له آراء نسبت إلى تلاميذه من بعده، وكيف نخرجه من دائرة النحاة، وقد أخذ عنه كبارهم، مثل: يونس بن حبيب، وسيبويه، وتروي كتب الطبقات أن سيبويه سأله، فقال: أحدثك هشام

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) المدارس النحوية ص٢٢.

بن عروة عن أبيه في رجل رُعِف في الصلاة؟ فقال حماد: أخطأت يا سيبويه، إنما هو: رَعَف، فانصرف سيبويه إلى الخليل شاكيًا ما لقيه من حماد، فقال الخليل: صدق حماد، أمثله يُلقى بمثل هذا؟ وتوفي حماد سنة مائة وسبع وستين للهجرة[1]

ومنهم الأخفش الأكبر: أبو الخطاب عبد الحميد عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة من أهل هجر، أول الأخافشة الثلاثة المشهورين، والثاني الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والثالث الأخفش الصغير: علي بن سليمان.

أخذ الأخفش الأكبر عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه يونس بن حبيب وسيبويه، وهو من أئمة اللغة والنحو، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب، وتوفي سنة مائة وسبع وسبعين للهجرة.

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: «وليست له في النحو آراء موروثة، وقد أكثر سيبويه من الرواية عنه في كتابه »[2].

ومن هذه الطبقة يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وفيما يلي نخص كلا منهما بكلمة نوضح فيها دوره في تطوير الدرس النحوي.

١- يونس بن حبيب

هو: أبو عبد الرحمن الضبي النحوي، مولى لهم، أي: لبني ضبة، وكان من أهل جَبُل – بفتح الجيم، وضم الباء المشددة، وهو المكان الذي نشأ فيه.

ولد ما بين تسع وسبعين للهجرة، وخمس وتسعين، على خلاف بين الرواة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن أبي سلمة، وكان النحو أغلب

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) المدارس النحوية ص٢٢.

عليه، قال السيرافي عنه: «أما يونس بن حبيب فإنه بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء »[١]، وقد سمع من العرب كما سمع مَنْ قبله، وقد روى عنه سيبويه وأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، وقد سمع عنه الكسائي والفراء، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم، وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب والبادية، رُوى أن رجلا سأل الكسائي بحضرة يونس بن حبيب: أي شيء يشبه (أي) من الكلام، فقال الكسائي: (ما)، و(مَنْ)، فقال له السائل: فكيف تقول: لأضربنَّ مَنْ في الدار؟ قال الكسائي: لأضربنَّ مَنْ في الدار، قال: فكيف تقول: لأركبنَّ ما تركب؟ قال: لأركبنَّ ما تركب، قال له: فكيف تقول: ضربت مَنْ في الدار؟ قال: ضربت مَنْ في الدار، قال: فكيف تقول: ركبت ما ركبت، قال: ركبتُ ما ركبتَ، قال: فكيف تقول: لأضربنَّ أيُّهم في الدار، قال: لأضربن أيُّهم في الدار، قال: فكيف تقول: ضربت أيُّهم في الدار؟ قال: لا يجوز ذلك، قال: لِمَ؟ قال: (أيٌّ) كذا خلقت، فغضب يونس، وقال: تؤذون جليسنا ومؤدب أمير المؤمنين.

وهذه الرواية تدل على أن مجلس يونس بن حبيب كان حافلا بالعلماء وما يدور بينهم من مناظرات، وقد ذكرت كتب التراجم بعض المصنفات منسوبةً إليه، ولكن لم يصل إلينا منها شيء، ومنها: معاني القرآن، واللغات، والنوادر الكبير، والأمثال، والنوادر الصغير، وتوفي سنة مائة واثنتين وثمانين للهجرة، ما بين السبعين والثمانين من عمره[٢].

وقد اكثر سيبويه من النقل عن يونس، حيث تردد اسمه كثيرا في كتابه، ولكن غالبا في شواهد اللغة لا في الآراء النحوية، وقد فسر الدكتور/ شوقي ضيف ذلك بأن سيبويه لم يكن يُعجب بآرائه، بل كان مغرمًا بآراء الخليل النحوية، ومن ثم كان يونس أمة وحده في نحوه وأقيسته التي تفرد بها[٣].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٥١، ٥٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥١، ٥٢، إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧٤ – ٧٨.

(٣) المدارس النحوية ص٢٨.

وقد تناولت كتب النحو بعض الآراء النحوية التي خالف فيها يونس جمهور النحاة، ومن ذلك رأيه في حقيقة (أي) الواردة في قوله تعالى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيًا ﴾[1]، فقد رأى سيبويه أن (أيهم) اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على الضم في محل نصب مفعولا به للفعل: (لننزعن)، ورأى الخليل أنها اسم استفهام مرفوع على الابتداء، وخبره (أشد)، أما مفعول (لننزعن) فهو محذوف، والتقدير: (لننزِعنَّ من كل شيعة الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد)، أما يونس فقد وافق الخليل في كون (أيهم) اسم استفهام معربا مرفوعا على الابتداء، وخبره: (أشد)، إلا أنه يخالفه في مفعول (لننزعن)، فليس محذوفا عنده، بل هو جملة الاستفهام، وقد علق الفعل عن العمل في لفظها، وعمل في محلها النصب[2].

ومن آراء يونس النحوية ما نقله عنه سيبويه من جواز إلغاء (إذن) حين تقع بعد حرف عطف كالفاء أو الواو مثلا، ومن ثم يجوز في المضارع بعدها الرفع والنصب، وقد استحسن سيويه رأي يونس، وهو الغاؤه، قال سيبويه: «وهذا قول يونس، وهو حسن »[3].

ومن آراء يونس التي استحسنها سيبويه تصغيره لكلمة (أَحْوَى) على (أُحَيّ) مانعا إياها من الصرف قياسا على (أحْمَر) وأمثالها، وقد فضل سيبويه هذا الرأي على رأي عيسى بن عمر، حيث صغرها على (أُحَيٌّ) – مع التنوين، وقد وصف سيبويه رأي عيسى هذا بالخطأ، كما فضل رأي يونس أيضا على رأي أبي عمرو بن العلاء، حيث صغرها على (أُحَيّ)، وكأنه يعاملها معاملة المنقوص، مثل: (قاضٍ)، ووصف سيبويه رأي أبي عمرو بأنه مخالف للقياس،

(١) مريم: ٦٩.
(٢) راجع مغني اللبيب ١/ ٧٧.
(٣) الكتاب ٣/ ١٥.

قال سيبويه: «وأما يونس فقوله: (هذا أحَيُّ) - كما ترى، وهو القياس والصواب »[١].

كما استحسن سيبويه ما ذهب إليه يونس من جواز دخول نوني التوكيد على الفعل المضارع المسبوق بأداة العرض أو التحضيض قياسا لهما على الاستفهام، قال سيبويه: «وزعم يونس أنك تقول: (هلا تقولنَّ)، و(ألا تقولنَّ)، وهذا أقرب لأنك تعرض، فكأنك قلت: (افعل)؛ لأنه استفهام فيه معنى العرض»[٢].

إلى غير ذلك من الآراء التي استحسنها سيبويه فضلا عما نقله سيبويه، ولم يستحسنه.

ومما تفرد به يونس أنه كان يرى أن تاء (أخت)، و(بنت) ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل عند الوقف هاء[٣].

وهكذا نجد آراء يونس النحوية والصرفية التي تفرد بها مبثوثة في كتاب سيبويه، وما جاء بعده، وقد رأينا سيبويه قد أعجب ببعض آرائه، ورجحها على آراء غيره، مما يجعلنا نعيد النظر فيما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من أن سيبويه لم يحفل بآراء يونس النحوية، لعدم إعجابه بها.

وإن كان يونس يخالف الخليل وسيبويه في بعض الآراء، فإن ذلك لا يجعلنا نستبعده من قائمة النحاة الذين أسهموا في تطوير الدرس النحوي، وقد رتب الدكتور/ شوقي ضيف على تفرد يونس بمجموعة من الآراء الصرفية والنحوية وقوع يونس بعيدا عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٢، وراجع: يونس البصري: حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ص١٤٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٥١٤، وراجع يونس البصري ص١٤٣.

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٧٤.

الكتاب عن سيبويه مبينا أن النحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم: ابن إسحق، وعيسى بن عمر، ثم الخليل بن أحمد، وسيبويه[١].

٢- الخليل بن أحمد.

هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري الأزدي: أبو الرحمن.

تلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهما، وروى عن أيوب وعاصم الأحول، وغيرهما.

وقد أخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، غير أن سيبويه أكثر من النقل عنه، وعامة الحكاية في كتابه عن الخليل، فكلما قال سيبويه: (وسألته)، أو: (قال) من غير أن يذكر قائله فهو الخليل[٢]، حتى بلغ ما نقله عنه أكثر من خمسمائة نقل[٣]، مما يدل على ملازمته إياه، وكثرة أخذه عنه.

وكان الخليل خير ممثل لمنهج المدرسة البصرية في تحري الدقة فيما ينقله عن العرب، والبحث عن الموثوق بهم، فساح في بوادي الجزيرة العربية، وشافه الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة إلى أن ملأ جعبته، ثم آب إلى مسقط رأسه: البصرة، واعتكف في داره دائبا على العلم ليله ونهاره، هائما بلذته الروحية، فنبغ في العربية نبوغا لم يسبق إليه، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو[٤].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٤ : ٥٦، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧ – ٥٦٠، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٤٦.

(٣) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٧.

(٤) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٤٦.

آتاه الله حسًا لغويًا مدربًا، وذهنًا رياضيًا بارعًا، وذوقًا موسيقيًا مرهفًا، فبلغ الغاية في النحو، واخترع العروض وخرج به على الناس علمًا كاملًا، فاستخرج من هذا علم العروض، واستنبط منه، ومن علله ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم[١]، حيث حصر الخليل أشعار العرب واستنبط منها ما وضعه من علمي العروض والقافية، وقيل: إنه دعا بمكة أن يُرزَق علمًا لم يسبقه إليه أحد، ولا يؤخذ إلا عنه، فرجع من حجه ففتح عليه بالعروض[٢].

كما أنَّ للخليل فضل السبق إلى علم المعاجم، حيث حصر علم اللغة بحروف المعجم، وسماه كتاب (العين)، وهو كتاب معروف مشهور، به يتهيأ ضبط اللغة[٣]، وله علم بالإيقاع، ومعرفته بالنغم ومواقعها أحدث له علم العروض[٤]، فهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلا رائعا للنغم، وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل علم العروض أيضا ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علما وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، ولم يستغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية في وضعه علم العروض فحسب، فقد استغلها أيضا في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور، إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، فـ (كتب) مثلا يوضع معها (كبت)، و(تكب)، و(تبك)، و(بكت)، و(بتك)، وبذلك حصر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية مميزا دائما بين ما استعملته العرب منها وما أهملته ولم تنطق به، قياسا على ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة، ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٦، ١٧.

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/ ٢٢.

(٣) أخبار النحويين ص٥٤.

(٤) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٧٦.

من الجهاز الصوتي، وهو: الحلق، واللسان، والفم، والشفتان، بادئًا بحرف العين، وبه سماه، وهي في معجمه مرتبة على هذا النحو: العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد، الصاد، السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال،الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الياء، الواو، الألف[١].

وهذا الترتيب المخرجي لحروف العربية ابتداء من أبعد مخرج إلى أقرب مخرج من جهاز النطق لا يختلف كثيرا عما قرره علماء الأصوات في العصر الحديث، ولسنا بصدد التعرض للفرق بين صنيع الخليل وصنيع علماء اللغة المحدثين فيما يتعلق بمخارج الحروف، فإن ذلك مجاله علم الأصوات، ولكن ما نريد بيانه هو أن الخليل أرسى قواعد المعاجم العربية كما أسس علم الأصوات.

وتجدر الإشارة إلى أن معجم العين للخليل مطبوع بتحقيق الدكتور/ عبد الله درويش – رحمه الله تعالى – ثم قام الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي بتحقيقه، وقد صدر الجزء الأول والثاني والثالث والرابع في الكويت سنة ١٩٨٠م[٢].

وللخليل منظومة في النحو حققها الدكتور/ أحمد عفيفي، وقد وثق نسبتها إليه، كما أن له أيضا (معاني الحروف)، و(جملة آلات الإعراب)، و(تفسير حروف اللغة)، و(العروض)، و(النقط والشكل)، و(النغم والإيقاع)،

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص ٣١، ٣٢.

(٢) المعاجم العربية المجنسة د/ محمد عبد الحفيظ العريان ص٥٣.

و(الشواهد)، وكتاب (فائت العين)، و(المُعَمَّى)، وكتاب (شرح صرف الخليل)، و(كتاب التفاحة في النحو)[١].

وإن كان كثير من هذه المؤلفات منسوبًا إلى غير الخليل، ومن ذلك (التفاحة في النحو)، فقد حققه (كوركيس عواد) ونشره ببغداد سنة ١٩٦٥م منسوبًا إلى أبي جعفر النحاس النحوي المصري المتوفى سنة ٣٣٨هـ، وقد نسبته اللجنة المصرية الموفدة إلى بلاد اليمن في أواخر سنة ١٩٥١م برئاسة الدكتور/ خليل يحي نادي، وعضوية الأستاذ/ فؤاد سيد وغيره للبحث عن المخطوطات العربية فيها إلى الخليل بن أحمد، ولكن المحقق ذكر أنه لم يجده في مؤلفات الخليل، بل وجده منسوبا إلى أبي جعفر النحاس[٢].

كذلك نسب بعضهم كتاب (العين) إلى الليث بن رافع بن نصر[٣]، غير أنهم اتفقوا على أن الخليل هو الذي رسم له منهجه، لما لاحظوه من التقاء منهجه بمنهج علم العروض الذي رسمه، وقيام المنهجين جميعا على أساس نظرية التبادل والتوافيق الرياضية[٤].

وإذا ذهبنا إلى ما تركه الخليل من مؤلفات صرفية ونحوية فإننا لا نجده قد خلف مؤلفا جامعا، بل ذكر له المترجمون بعض الأعمال الصغيرة: كرسالة له في معنى الحروف، وثانية في جملة آلات الإعراب، وثالثة في العوامل، ويظن القفطي أنها منتحلة عليه، ورابعة لعلها من عمل غيره؛ إذ تسمى (شرح صرف الخليل)، وإذا كان الخليل لم يترك في النحو والصرف كتابا كبيرا مأثورا يضم

---

(١) الأعلام للزركلي ٢/ ٣١٤، دائرة المعارف الإسلامية ٨/ ٤٣٦، مكانة الخليل في النحو العربي د/ جعفر نايف ٣١ – ٣٥، الخليل بن أحمد، عباس أبو السعود ص١٥١، ومقدمة المنظومة التحوية للدكتور/ أحمد عفيفي ص٢٢، ٢٣.

(٢) التفاحة في النحو، المقدمة ص٣.

(٣) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ١/ ٧٧.

(٤) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٢.

فروعهما وشعبهما الكثيرة، فإن تلميذه سيبويه سجل في كتابه كثيرا من بحوثه النحوية والصرفية[١].

ويبدو أن الخليل كان مشغولا إلى حد كبير عن وضع المصنفات بحلقات العلم والدرس، حيث يفد إليه طلابه ومريدوه يأخذون عنه ما يلقيه إليهم، وما يمليه عليهم، وعدم وضعه لمصنف كبير في النحو والصرف لا يغض من قدره، ولا يقلل من أثره الواضح على مَنْ أخذوا عنه، قال الزُّبيدي: «وهو الذي بَسط النحوَ، ومَدَّ أطنابَه، وسبَّب عِلَلَه، وفَتَقَ معانيه، وأوضحَ الحِجاجَ فيه، حتى بلغ أَقْصى حدودِه، وانتهى إلى أبعدِ غاياته، ثم لم يرضَ أن يؤلِّفَ فيه حرفًا أو يَرْسمَ منه رَسْمًا؛ نَزَاهَةً بنفسه، وتَرَفُّعا بقَدْرِه؛ إذ كان قد تقدّم إلى القول عليه والتأليف فيه؛ فَكَرِهَ أن يكونَ لمن تقدّمه تاليًا، وعلى نظَرِ مَن سَبَقهُ مُحْتَذِيا، واكتفى في ذلك بما أَوْحَى إلى سيبويه من عِلْمِه، ولقَّنه من دقائقِ نَظره، ونتائج فِكره، ولطائفَ حِكمته؛ فحَمل سيبويه ذلك عنه وتقلّده، وألفَّ فيه الكتاب الذي أعجَزَ من تقدَّم قبلَه، كما امتنع على مَنْ تأخَّرَ بعده»[٢].

وبذلك يكون الخليل قد أسهم إسهاما كبيرا في تطوير الدرس اللغوي بوجه عام، والنحوي بوجه خاص.

وكان الخليل عفيف النفس لا يختار صحبة الملوك والأمراء، وقيل: لم يكن بعد الصحابة أذكر من الخليل ولا أجمع لعلم العرب منه، ويروى أنه «اجتمع الخليل وابن المقفع ليلة بطولها يتذاكران، وافترقا، فسُئِل الخليل: كيف رأيت ابن المقفع، فقال: رأيت رجلا علمه أكثر من عقله، وقيل لابن المقفع: كيف رأيتَ الخليل، فقال: رأيت رجلا عقله أكثر من علمه»[٣].

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٤.

(٢) المزهر للسيوطي ١/ ٨٠، ٨١.

(٣) إنباه الرواة ١/ ٣٧٦ - ٣٨٢.

ويتضح مما قاله كل من الخليل وابن المقفع عن الآخر أن الخليل كان يعمل عقله وفكره أكثر من اعتماده على النقل والرواية، وهذا يدل على ذكائه وحكمته، فقد نقل الأصمعي عنه قوله: «العلوم أربعة : فعلم له أصل وفرع، وعلم له أصل ولا فرع له، وعلم له فرع ولا أصل له، وعلم لا أصل له ولا فرع، فأما الذي له أصل وفرع فالحساب ليس بين أحد من المخلوقين فيه خلاف، وأما الذي له أصل ولا فرع له فالنجوم ليس لها حقيقة يبلغ تأثيرها في العالم، وأما الذي له فرع ولا أصل له فالطب أهله منه على التجارب إلى يوم القيامة، وأما العلم الذي لا أصل له ولا فرع فالجدل»، قال أبو بكر الصولي: يعني الجدل بالباطل.

فهو يقسم العلوم قسمة عقلية إلى أربعة أقسام – من حيث أصالتها وفرعيتها - فلا خامس لها، كما قال الخليل: «أربع تعرف بهن الآخرة، الصفح قبل الاستقالة، أي: طلب الصفح، وتقديم حسن الظن قبل التهمة، والبذل قبل المسألة، ومخرج العذر قبل العُتْب »[1].

ولم يكن الخليل ذكيًا حكيما إلى أبعد حد فقط، بل كان أيضا من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم، فيروى عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة – يعني أهل العلم – أولياء الله، فليس لله ولي، ومما يدل على زهده، وعزوفه عن عرض الدنيا أن سليمان بن علي، وقيل: سليمان بن حبيب المهلب قد وجه إليه من الأهواز – وكان واليها – يلتمس منه الشخوص إليه، وتأديب أولاده، ويرغبه، وكان الخليل بالبصرة، فأخرج الخليل إلى رسول سليمان بن علي خبزا يابسا، وقال: ما عندي غيره، وما دمت أجده فلا حاجة لي في سليمان، فقال الرسول: فماذا أبلغه عنك، فأنشأ يقول:

أبلغ سليمان أني عنك في سعة ... وفي غنى غير أني لست ذا مالِ

سخَّى بنفسيَ أني لا أرى أحدًا ... يموت هُزْلا ولا يبقى على حالِ

(١) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٨١، ٣٨٢.

وكان يقول الشعر: البيتين والثلاثة ونحوها في الآداب، كمثل ما يروى له:

لـو كنـتَ تعـرف مـا أقـول أو كنـتُ أجهـلُ مـا تقـولُ

لكنْ جهلتَ مقـالتي فعـذلتني وعلمتُ أنك جاهلٌ فعـذرتُكا

كما يروى له في الزهد قوله:

وقبلك داوى المريضَ الطبيـبُ فعاش المريضُ ومات الطبيـبُ

فكـن مـستعدًّا لـداعي الفنـاءِ فـإن الـذي هـو آتٍ قريـبُ[1]

وقد كان مولد الخليل سنة مائة، وكانت وفاته سنة مائة وخمس وسبعين، وتروي كتب التراجم أن سبب وفاته أنه قال: «أريد أن أقرب نوعًا من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع فلا يمكنه ظلمها، ودخل المسجد وهو يعمل فكره في ذلك، فصدمته سارية وهو غافل عنها بفكره، فانقلب على ظهره، فكانت سبب موته، وقيل: بل كان يقطع بحرًا من العروض، والله أعلم أيُّ الأمرين كان»[2].

موقفه من نظرية العامل.

لا شك أن نحاة البصرة الأوائل هم الذين بنوا قواعد النحو العربي على نظرية العامل والمعمول، حيث يلتمسون لكل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم في الجملة العربية عاملا عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فالفاعل مرفوع بالفعل مثلا، أو بما يشبهه، والمفعول به مثلا منصوب بالفعل، أو بما يشبهه، وإذا لم يجدوا من العوامل الظاهرة: كالفعل، أو حروف الجر، أو حروف النصب، أو الجزم أخذوا يبحثون عن عوامل معنوية أو مقدرة، فمن العوامل المعنوية مثلا رفع المبتدأ بالابتداء، ومن العوامل المقدرة رفع الفاعل

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٤ – ٥٦.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٨٠، ٣٨١.

بفعل محذوف، أو نصب المفعول به بفعل محذوف، أو جزم الفعل المضارع بأداة شرط مقدرة، وهكذا نجد ظاهرة الإعراب في النحو العربي تخضع لهذا العامل لفظيا كان أو معنويا أو مقدرا، وقد دفعهم التماس هذا العامل إلى التقدير والتأويل.

ولقد أخذت نظرية العامل صورتها واستقرت أصولها وفروعها على يد الخليل، وليس هذا بغريب عليه، فهو من نحاة البصرة الذين أرسوا قواعد النحو، وتوسعوا في وضع نظرياته وعلله وأقيسته، مما يتفق مع منهج المدرسة البصرية في طرد القواعد، والتماس العلل، واستقامة القياس، والمتتبع لما نقله سيبويه في كتابه عن أستاذه الخليل يجد عناية الخليل بالعامل النحوي كبيرة، ومن ذلك ما رواه سيبويه عنه فيما يتعلق بعمل الفعل الرفع والنصب، وعمل بعض الحروف الرفع والنصب أيضا، والمقارنة بين العملين، يقول سيبويه مقارنًا بين عمل (إنَّ وأخواتها) النصب والرفع فيما بعدها، وعمل الفعل الرفع والنصب فيما بعده: «وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيدٌ)، إلا أنه ليس لك أن تقول: (كأنَّ أخوك عبدَ الله)، تريد: (كأن عبدَ الله أخوك)؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس)، و(ما)، فلم يجروها مجراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»[1].

فهو لا يقف عند بيان عمل هذه الحروف الناسخة النصب والرفع فيما بعدها فقط، بل يبين علة عملها بأن شبهوها بالأفعال، ولا يقف عند هذا الحد أيضا، بل يقارن بينها وبين الأفعال في طريقة العمل، فعلى حين يجوز تقديم منصوب الأفعال على مرفوعها لا يجوز تقديم مرفوع هذه الحروف على منصوبها.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣١.

وهذه العناية بالعوامل والموازنة بينها نجدها فيما نقله عنه سيبويه واضحة جلية، وقد ذكرنا سابقا أن البحث عن العامل دفع البصريين وعلى رأسهم الخليل إلى التقدير والتأويل، حتى تسلم لهم القاعدة وتطرد، ومن مظاهر ذلك عند الخليل أنه كان يذهب إلى إعراب (أي) حال إضافتها وحذف صدر صلتها، ولم يقل ببنائها على الضم، كما ذهب إلى ذلك سيبويه، يقول سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم: (اضربْ أيُّهم أفضل)، فقال: القياس النصب، كما تقول: (اضرب الذي أفضلُ)؛ لأن (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)»[1].

ولما كان الخليل يقول بإعراب (أيهم)، وحينئذ تكون منصوبة بالفعل اضطر إلى التقدير والتأويل في قوله تعالى: «**ثُمَّ لننزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا**»[2]، حيث قرأ الجمهور بضم (أيُّهم)، وكان حقها على مذهبه النصب؛ لأنها مفعول به للفعل (لننزِعن)، فذهب إلى أنها على قراءة الضم مبتدأ، و(أشد) خبره، وهي استفهامية، والجملة محكية بقول مقدر، والتقدير: (لننزِعنَّ من كل شيعة مقولٍ فيهم: (أيهم أشد)، واستشهد بقول الشاعر:

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرِجٌ ولا محرومُ

قال: تقديره: (فأبيت يقال فيّ: لا حَرِجٌ ولا محرومُ)[3].

فهنا نجد الخليل لا يوافق الجمهور على أن (أيهم) في الآية الكريمة موصولة؛ إذ لو كانت موصولة لوجب فيها النصب، ومن ثم ينفق مذهبه في

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٨.
(٢) مريم: ٦٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩، والدر المصون ٧/ ٦٢.

جعلها موصولة معربة مع قراءة طلحة بن مُصَرِّف، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وزائدة عن الأعمش (أيَّهم) – بالنصب، مما جعل السمين الحلبي يذهب إلى القول بجواز بنائها على الضم، وإعرابها، قال: «فعلى هذه القراءة والتي قبلها – يعني قراءتي النصب والضم – ينبغي أن يكون مذهب سيبويه جواز إعرابها وبنائها، وهو المشهور عند النقلة عنه »[١].

ولعل في كلام سيبويه ما يشير إلى جواز الأمرين، قال: «وحدثنا هارون أن ناسا – وهم الكوفيون – يقرءونها: (ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا)، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضلُ »[٢].

ومثل هذا كثير في كتاب سيبويه مما نقله عن الخليل من آراء تدل على إرسائه لنظرية العامل، والتوسع في تثبيتها، وعلى هذا النهج سار سيبويه ومن جاءوا بعده من بصريين وكوفيين على حد سواء، مما جعل ابن مضاء الأندلسي يثور على النحاة في تشبثهم بنظرية العامل النحوي والمعمولات، والحرص على تثبيت هذه النظرية وما يترتب عليها من كثرة التقدير والتأويل، وسوف نناقش هذه القضية عند دراستنا لابن مضاء – إن شاء الله تعالى.

موقفه من أصول النحو.

أما موقف الخليل من الأصول التي استقى منها القواعد النحوية والصرفية فإننا نجده واضحا من خلال روايات سيبويه عنه أيضا، ونحن نعلم أن أصول النحو العربي تتمثل في السماع، والقياس، والتعليل، ويتمثل السماع في القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر، ويتمثل القياس في إلحاق فرع بأصل بجامع العلة بينهما[٣].

---

(١) الدر المصون ٧/ ٦٢٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٣) لمع الأدلة لابن الأنباري ص٩٣.

أما من حيث السماع فقد اعتمد الخليل في تأصيل قواعده على النقل عن القراء للذكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحملته، كما اعتمد على الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة[١].

ولم يعتمد الخليل في الاستشهاد على الحديث النبوي الشريف، يقول الدكتور/ شوقي ضيف: «ويظهر أنه هو الذي ثبت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللحن يدخل على ألسنتهم»[٢].

والمتتبع لآراء الخليل في كتاب سيبويه يجده كثيرا ما يستشهد بالقرآن الكريم في تأصيل القواعد، ومن ذلك قول سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن (ما أحسنَ وجوههما) فقال لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: (نحن فعلنا ذاك)، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضا جميعا قال الله جل ثناؤه: «**وهَلْ أتاكَ نبأُ الخَصمِ إذ تسوَّروا المحرابَ.إذ دخلوا على داودَ فَفَزِعَ منهم قالوا لا تخفْ خَصمانِ بغى بعضُنا على بعضٍ**»[٣] »[٤].

فهو يستشهد بهذه الآية الكريمة على جواز عد الاثنين المنفردين جمعا، وحينئذ عاد عليهما ضمير الجمع في قوله تعالى: «خَصمان بغى بعضنا على بعض»، وكان قد أجاز ما سأله عن سيبويه من إضافة الجمع إلى ضمير المثنى في قولهم: (ما أحسنَ وجوهَهما)، وذلك لأن المضاف جزء من المضاف إليه.

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٥٨.

(٢) المدارس النحوية ص٤٧.

(٣) ص: ٢٢ - ٢٣.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٨.

ولا يستشهد الخليل عند تأصيل القاعدة بالقرآن الكريم فقط، بل يستشهد أيضا بما سمعه عن العرب من شعر ونثر، ومن ذلك ما رواه عنه سيبويه من جواز نصب الاسم بفعل محذوف مدلول عليه بالسياق، يقول سيبويه: «ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَنى ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

قال الخليل -رحمه الله : لمّا قال (هَيّجنى) عُرف أنّه قد كان ثَمَّ تَذَكُّرٌ لتَذكرةِ الحمام وتَهْيِيجه، فألْقَى ذلك الذى قد عُرف منه على أمّ عمّارٍ كأنه قال هيّجنى فذكّرنى أمَّ عمّار »[1].

وهكذا لا يترك الخليل ظاهرة نحوية أو صرفية يقررها ويؤصلها دون أن يستشهد على صحتها بالقرآن الكريم، وما سمعه عن العرب الخلص من شعر أو نثر.

أما موقف الخليل من القياس – وهو كما ذكرنا – حملُ فرعٍ على أصل لعلة جامعة بينهما – فإنه كان يتشبث به إلى أبعد حد، حيث يقيس الظاهرة اللغوية على ما يماثلها ليعطيها حكم هذا المماثل، ومن ذلك: قياسه لزوم الرفع في صفة (أي) الواقعة منادى في نحو قولهم: (يا أيها الرجلُ)، و(يا أيها الرجلان)، و(يا أيها المرأتان) على لزوم رفع الصفة إن كانت صفة لـ (هذا) الواقعة منادى أيضا، يقول سيبويه: «فـ(أيُّ) ههنا فيما زعم الخليل - رحمه الله – كقولك: (يا هذا)، و(الرجل) وصف له كما يكون وصفا لـ(هذا)، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: (يا أى)، ولا (يا أيها) وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: (يا رجلُ)»[2].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٨.

فهو يبين أن صفة (أي) في النداء واجبة الرفع، كما أن صفة (هذا) في النداء واجبة الرفع أيضا، ثم بيَّن العلة في وجوب رفع صفتهما أنهما من الأسماء المبهمة التي لا تستقل بالنداء، فلا بد لها من صفة تفسرها، فصار المنادى وصفته كالكلمة الواحدة.

كما قاس نصب المنادى المضاف، ونصب النكرة غير المقصودة الموصوفة على نصب (قبل)، و(بعد) المضافتين، وبناء المنادى المفرد على الضم على بناء (قبل)، و(بعد) المقطوعتين عن الإضافة، يقول سيبويه: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف نحو: (يا عبدَ الله) و(يا أخانا) والنكرة حين قالوا: (يا رجلا صالحا) حين طال الكلام، كما نصبوا (هو قبلَك) و(هو بعدَك)، ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ) و(بعدُ) وموضعهما واحد وذلك قولك: (يا زيدُ ويا عمرو)، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبل)»[1].

فهو هنا يقيس إعراب المنادى المضاف، ومثله الشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة الموصوفة على إعراب (قبلك)، و(بعدك) في حال إضافتهما، ويبين علة ذلك بطول الكلام في كل من الظاهرتين، ولذلك إذا جاء المنادى مفردا بني على الضم، ومنع التنوين، كما فعل ذلك بـ (قبلُ)، و(بعدُ) في حال قطعهما عن الإضافة، والاكتفاء بنية معناها.

ولا يقف الخليل عند قياس الظاهرة على مثيلتها وبيان العلة، بل يتجاوز ذلك إلى بيان الشاذ عن القياس، ورفضه لأن العرب لم تتكلم به، وهذا متسق مع منهجه في وضع علم العروض، حيث بين المستعمل والمهمل من الأوزان، وفي مؤلفه: (معجم العين)، حيث وضح المستعمل والمهمل من صور الكلمة المقلوبة، وهكذا ما فعله أيضا في تأصيله للظواهر النحوية والصرفية، حيث يبين الموافق للقياس، والشاذ عنه، ومن ذلك منعه إلحاق الألف والهاء بصفة المندوب، فلا يقال: (وازيدُ الظريفاه)، بل يقال: (وازيدُ الظريفُ)، أو (الظريفَ)

(١) الكتاب ٢/ ١٨٢، ١٨٣.

– برفع الصفة أو نصبها، بخلاف إلحاق الألف والهاء بما أضيف إليه المندوب، فهو جائز، فيقال: (وا أمير المؤمنيناه)، و(وا عبد قيساه)، ويعلل لذلك بأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فهما مقصودان بالندبة، أما الصفة فليست مقصودة بالندبة، بل المقصود بالندبة هو الموصوف فقط، يقول سيبويه: «وزعم الخليل – رحمه الله – أنه منعه من أن يقول: (الظريفاه) أن (الظريف) ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: (وازيدُ أنت الفارس البطلاه)؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء، وليس هذا كقولك: (وا أمير المؤمنيناه)، ولا مثل: (واعبدَ قيساه) من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم، ألا ترى أنك لو قلت: عبدا أو أميرا وأنت تريد الإضافة لم يجز ذلك، ولو قلت هذا زيد كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، ولست في المضاف إليه بالخيار؛ لأنه من تمام الاسم، وإنما هو بدل من التنوين، ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ولا تقع على المضاف، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف، وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: (وازيدُ الظريفاه)، (وَاجُمْجُمَتَيَّ الشامِيَتَيْناَه)، وزعم الخليل – رحمه الله – أن هذا خطأ»[1].

وأما موقف الخليل من العلل النحوية فإنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[2].

وقد رأينا أن كل رأي ينقله عنه سيبويه في كتابه لا بد أن يبين علته، وأن كل أقيسته لا بد أن يبين فيها العلة الجامعة بين المقيس عليه – وهو الأصل، والمقيس – وهو الفرع، وقد ذكرنا سابقا عند حديثنا عن منهج البصرة في التقعيد النحوي أن الخليل حينما سئل عن هذه العلل الكثيرة التي يعتل بها في النحو، أمن اختراعه أم أخذها عن العرب، قال: «إن العرب نطقت على

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٤٨، نقلا عن كلام الزبيدي.

سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإنْ تكن هناك علة أخرى له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا كذا لعلة كذا وكذا وبسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإنْ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[١].

فهو في هذا النص يفرق بين ما نطقت به العرب على سجيتها وسليقتها من نصوص مقطوع بصحتها لا تقبل الاجتهاد، وبين ما يلتمس لهذه النصوص من علل قابلة للاجتهاد، فقد يلتمس للظاهرة الواحدة أكثر من علة وكله صحيح، وبذلك يكون الخليل قد فتح باب الاجتهاد في التماس العلل النحوية، مما جعل النحاة من بعده يتوسعون فيها توسعا كبيرا، وقد عقب الزجاجي على هذا النص بقوله: «وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل – رحمة الله عليه »[٢].

ومظهر الإنصاف عند الخليل أنه لم يحجر على مجتهد أن يلتمس لظاهرة نحوية أو صرفية علة تخالف ما يلتمسه مجتهد آخر، وبذلك يكون قد فتح باب التعليل النحوي لكل مجتهد، مما جعل النحاة من بعده يتوسعون في التعليل، بل لا يقفون عند العلة الأولى للظاهرة، وإنما يتجاوزونها إلى الثانية، والثالثة، وهذا ما ثار عليه ابن مضاء أيضا، فأنكر ما سماه بالعلل الثواني والثوالث.

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥، ٦٦.

(٢) المرجع السابق ص٦٦.

والناظر في كتاب سيبويه يجد تعليل الخليل مصاحبا دائما لكل رأي من آرائه، ولعلنا نلمس ذلك جليا فيما ذكرناه من الآراء التي نقلها عنه سيبويه، كما نرى ذلك واضحا أيضا فيما تناقلته عنه كتب النحو التي تلت كتاب سيبويه.

ومن تعليلات الخليل أن الأسماء المبنية إنما بنيت لشبهها بالحروف، لأن الأصل فيها الإعراب، وأن الفعل المضارع إنما أعرب لشبهه بالأسماء؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، يقول الزجاجي: «قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب، فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحروف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب، فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها»[1].

ومن ذلك تعليله لجزم المضارع في جواب الطلب – أي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض – بأنه مجزوم بـ (إنْ) مقدرة، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن هذه الأوائل – يعني ما ذكره سيبويه في بداية الباب من المواضع التي ينجزم فيها الجواب: كجواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض - كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: (ايتني آتك) فإن معنى كلامه: (إنْ يكن منك إتيانٌ آتك)، وإذا قال: (أين بيتُكَ أزرْكَ) فكأنه قال: (إنْ أعلم مكان بيتك أزرْك) »[2].

ومن ذلك أيضا تعليله لعدم إلحاق نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم، وإلحاقها بالفعل المتصل بياء المتكلم، وكسر آخر الفعل المبني على السكون عند وقوعه قبل ساكن، يقول سيبويه: «وسألته - رحمه الله - عن (الضاربي) فقال: هذا اسم ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: (ضربني

(١) الإيضاح في علل النحو ص٧٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٤.

ويضربني) كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر، فإن قلت: قد تقول (اضربِ الرجل) فتكسر فإنك لم تكسرها كسرا يكون للأسماء إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين »[1].

فهو يبين علة إلحاق نون الوقاية بالفعل المتصل بياء المتكلم في نحو: (ضربني)، و(يضربني)، وعدم إلحاقها باسم الفاعل المتصل بياء المتكلم أيضا في نحو: (الضاربي) – بأن الفعل لا يدخله الكسر، ولذلك كان في حاجة إلى هذه النون وقاية له من الكسر، في حين لا يحتاج اسم الفاعل إلى هذه النون؛ لأن الكسر يدخل الأسماء، ثم يبين علة كسر آخر الفعل المبني على السكون في نحو قولهم: (اضربِ الرَّجلَ) خشية أن يظن ظان بأن القاعدة ليست مطردة، وأن الكسر يدخل الفعل في مثل هذا الموضع – بأن كسر آخر الفعل هنا يختلف عن دخول الكسر في الأسماء، يريد أنه كسر عارض لالتقاء الساكنين.

وهكذا لا يكاد الخليل يتعرض لمسألة نحوية أو صرفية إلا وهو يبين العلة فيها مما يحدو بنا إلى القول بأن التعليل النحوي من أصول المدرسة البصرية، ومن أسس منهجهم في التقعيد النحوي، وذلك لأنه مرتبط ارتباطا شديدا بالقياس، فلا تقاس ظاهرة على ظاهرة إلا لوجود علة جامعة بينهما، ولقد توسع الخليل في القياس والتعليل توسعا بلغ به إلى افتراض الأمثلة التي لم تنطق بها العرب، ليستنبط منها ما شاء من الأقيسة والتعليلات.

ويرى الدكتور/ شوقي ضيف أن الخليل وسيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصراعيه؛ حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مرارا يسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثالٍ لم يأتِ عن العرب، وعمَّم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه؛ إظهارا لمهارتهم، وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة في التطبيق[2].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٢) المدارس النحوية ص٥٥.

فمن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل عن رجل سمي (أولو) من قوله – عز وجل: ((نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ))[1] أو سمي (ذوو) من قولهم: (ذوو عزة)، وكيف يجري إعرابها حسب مواقع الكلام، فقال: ((أقول: (هذا ذوون)، و(هذا أُلُون)؛ لأني لم أضف (أي: لم أتبعهما المضاف إليه)، وإنما ذهبت النون في الإضافة))[2].

وليس صنيع الخليل هذا غريبا على منهج المدرسة البصرية التي تعنى بالقياس وبطرد القاعدة على الأغلب الأعم من التراث اللغوي.

ونختم حديثنا عنه بما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من أن الخليل يعد بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة، ونص على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يُقصَد بها إلى التمرين والتدريب، ومد ذلك في علم الصرف والفقه بأبنية الكلم واشتقاقاتها وتصريفاتها وصورها الممدودة والمقصورة والممالة والمصغرة والمنسوبة وما يداخلها من قلب وإعلال[3].

الطبقة الرابعة من نحاة البصرة

وبعد أن تناولنا النحاة الذين يمثلون عند كثير من الدارسين الطبقة الثالثة، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي على رأس هذه الطبقة، حيث تطور الدرس النحوي واللغوي على يديه تطورا كبيرا، بل ظهر على يديه بعض العلوم التي لم يعرفها سابقوه: كعلمي العروض والقافية، ولذلك نعده الحلقة التي ختمت بها الطبقة الثالثة، وبدئت بها الطبقة الرابعة؛ لأن ما خلفه من نظرات في علوم اللغة والنحو والصرف والعروض والقافية – إنما تجلى وآتى أكله على يد نحاة

(١) النمل: ٣٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٢.

(٣) المدارس النحوية ص٥٦.

الطبقة الرابعة ومَنْ تلاهم، وأبرز هذه الطبقة على الإطلاق هو (سيبويه)، فبعد أن تناولنا طبقة الخليل ومَنْ عاصرهم يجدر بنا أن نعرض لبعض نحاة الطبقة الرابعة، ولعل أبرز مَنْ يمثلون هذه الطبقة: سيبويه، و يحي بن المبارك اليزيدي، وفيما يلي نلقي الضوء على حياة كل منهما، وعلمه وفضله، ودوره في تطوير الدرس النحوي.

سيبويه

هو: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة، وكنيته أبو بحر، وقيل: أبو الحسن، ولقبه: (سيبويه)، وهي كلمة فارسية معناها بالعربية: (رائحة التفاح)؛ لأنها مركبة من كلمة (سيب) بمعنى: التفاح، وكلمة: (وَيْه) بمعنى: الرائحة، وقد اشتهر بهذا اللقب، يقول الأستاذ/ عبد السلام هارون: «وأما لقبه فقد سار مسير الشمس، وعرف به منذ قديم الزمان، لم يلقب به أحد قبله، وهو (سيبويه)»[1].

وهو فارسي الأصل، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى (البيضاء)، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ، ولكن حدث بين سيبويه وحماد بن سلمة نقاش حول أحد الأحاديث عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – فجعله يشتغل بعلم النحو، ويتردد على حلقات النحاة الكبار، فقد ذكر نصر بن عليّ أن سيبويه كان يستملي على حماد، فقال حماد يوما: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم : ((ما أحدٌ من أصحابي إلا وقد أخذتُ عليه، ليس أبا الدرداء))، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حماد: لحنتَ يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جَرَم لأطلبن علما لا تُلَحِّنَنِي فيه أبدا، فطلب النحو، ولزم الخليل، فكان أستاذَه.

---

(١) مقدمة الكتاب ص٣.

كما أخذ النحو أيضا عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهما، وأخذ أيضا اللغات عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره، ولكن أخذه عن الخليل كان يفوق أخذه عن غيره بكثير، حيث أخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا، واتبع في ذلك طريقتين: طريقة الاستملاء العادية، وطريقة السؤال والاستفسار، مع كتابة كل إجابة وكل رأي يدلي به، وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية، قال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنف كتابا في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل ا جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صَدَقَ فيما حكاه عن الخليل كما صدق فيما حكاه عني.

وكان سيبويه علَّامة، حسن التصنيف، وكان شابا نظيفا جميلا، وكان في لسانه حبسة، وقلمه أبلغ من لسانه، ((ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: (سمعنا بعض العرب يقول)، و(سمعنا العرب تنشد هذا الشعر)، و(سمعنا من العرب)، و(عربي كثير)، و(قد سمعناهم)، و(قال قوم من العرب ترضى عربيتهم)، و(سمعنا من العرب مَنْ يوثق بعربيته) يدل دلالة قاطعة على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل، والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم، لا يرويها عن شيوخه، وهي بدورها تؤكد، بل تحتم أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادا فصيحا صحيحا بشاراته في النطق وهيآته)) [1].

وكان الخليل يؤثره على سائر تلاميذه، فقد قال بعضهم: كنت عند الخليل، فأقبل سيبويه، فقال: مرحبا بزائر لا يُمَلُّ، قال: وما سمعت الخليل يقولها لغيره، وبعد موت الخليل خلفه سيبويه في حلقته، حيث قام بتدريس النحو، وقد نجم من أصحابه أبو الحسن: الأخفش الأوسط، وقطرب، وهو: أبو علي

(١) المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف ص٥٨.

محمد بن المستنير، وأكبَّ حينئذ على تصنيف الكتاب، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو فحسب، بل أيضا في بغداد، ورحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة، وحدث أن التقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد، وكان ذلك في دار يحي البرمكي، وقيل: بل في دار الرشيد، ويقال: إنه لقيه قبل الكسائي بعضُ أصحابه: الأحمر وهشام والفراء، ليوهنوا منه، ولم يلبث صاحبهم أن تعرض له بالسؤال في (المسألة الزنبورية)، إذ قال له: كيف تقول: (قد كنتُ أظن أنَّ العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو هي)، أو (فإذا هو إياها)، فقال سيبويه: (فإذا هو هي)، ولا يجوز النصب، قال الكسائي: لحنتَ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع سيبويه قوله، وطال بينهما الجدال، وكان بالباب نفر من عرب الحطمة النازلين ببغداد، ممن ليسوا على درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي سؤالهم، ولما سئلوا تابعوه في رأيه، فاستكان سيبويه، وقال: أيها الوزير، سألتك إلا ما أمرتَهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تجري عليه، وكانوا إنما قالوا: الصواب ما قاله هذا الشيخ، فقال الكسائي ليحي: أصلح الله الوزير !! إنه قد وفد إليك من بلده مؤملا، فإن رأيت ألا ترده خائبا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس.

ولم تطل مدة سيبويه بعد ذلك، ومات بالبيضاء، وقيل بشيراز، وقيل غمًا بالذَّرَب (المرض الذي لا برء منه) سنة ثمانين ومائة، قال الخطيب: وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نَيَّف على الأربعين، وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وقيل: سنة ثمانٍ وثمانين ومائة، وقال ابن الجوزي: مات بساوة سنة أربع وتسعين ومائة[1].

(١) راجع ترجمة سيبويه في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٩، وما بعدها، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٤، وما بعدها، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٢٩، وما بعدها، ومقدمة تحقيق الكتاب للأستاذ/ عبد السلام هارون ص٣، وما بعدها.

الكتاب

من المعروف عند المؤرخين للنحو العربي أن سيبويه لم يترك إلا مصنفا واحدا في النحو، ولم يطلق عليه اسما يعرف به، ولم يقدم له بما يكشف عن فحواه ومنهجه، كذلك لم يضع له خاتمة يلخص فيها ما وصلت إليه الدراسة، وهذا شأن المؤلفات الرائدة التي لم تسبق بمؤلفات تحتذيها؛ إذ إن مصنف سيبويه أول مصنف في النحو والصرف يضم بين دفتيه مادة علمية مكتملة، ويعلل بعض الدارسين عدم تسميته، وعدم وضع مقدمة وخاتمة له بأن سيبويه كان ينوي العودة إليه بتنقيحه وتهذيبه وإكماله، يقول الأستاذ/ علي النجدي: «ولعله كان على نية العود إليه لبعض الأمر، لكن عائقا حال دون ما كان ينويه»[(١)].

ولما ترك سيبويه مصنفه هذا بلا تسمية فقد تولى مَن جاء بعده تسميته، فأطلقوا عليه الكتاب، فكان كتابه عَلَمًا عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، ولا يشك أنه كتاب سيبويه[(٢)].

وقد حاول بعض القدماء أن يشكك في نسبة الكتاب إليه؛ حيث قيل: إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمى (الجامع)، وبسطه، وحشَّى عليه من كلام الخليل وغيره، وأنه كان كتابه الذي اشتغل به، فلما استكمل بالبحث والتحشية نُسِب إليه، واستدل هذا القائل بما نقل عن سيبويه من أنه لما فارق عيسى بن عمر ولازم الخليل سأله الخليل عن مصنفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: قد صنف نَيِّفا وسبعين مصنفا في النحو، وأن بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عليها عنده آفة فذهبت، ولم يبق منها في الوجود سوى تصنيفين، أحدهما

.

---

(١) تاريخ النحو ص١٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٥، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٥٧، وما بعدها، وتاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف ص١٨، وما بعدها.

اسمه (الكامل)، والآخر (الجامع)، وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه عليك، وأسألك عن غوامضه، فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه، وقال: رحم الله عيسى، ثم أنشد ارتجالا:

ذهب النحو جميعا كله ... غيرَ ما أحدثَ عيسى بن عمرْ

ذاكَ إكمالٌ وهذا جامعٌ ... فهما للناس شمسٌ وقمرْ

وقال ابن إسحاق النديم في كتابه: «قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل »[1].

وينبغي ألا نسلم بهذا التشكيك؛ فقد يكون بدافع الحقد عليه، وخاصة أنه من جانب الكوفيين الذين كانوا في تنافس دائم مع البصريين، ولا شك أن سيبويه قد اعتمد في جمع مادته العلمية على جهود مَنْ سبقوه؛ إذ لا يأتي عمل علمي ضخم مثل كتاب سيبويه من فراغ، ولم يكن سيبويه ينكر فضل من سبقوه، ومن تتلمذ عليهم وأخذ عنهم عليه، بل كان ينسب إليهم ما نقله عنهم تلميحا أو تصريحا، وحسبه من الفضل والعلم ما بذله من جَهْدٍ في جمع مادته، وترتيبها والتعليق عليها وإبداء الرأي فيها.

ولقد أحاط الناس من بعده كتابه بالإجلال والتقدير، فكان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبتَ البحرَ ؟ استعظاما له، واستصعابا لما فيه، وكان المازني يقول: «مَنْ أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي »[2]، وقال السيرافي: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده »[3]، وقال الجاحظ: «لم يكتب الناس في

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٤٧.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٥.

(٣) المرجع السابق ص٦٤، ٦٥.

النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال »[١]، كما قال الجاحظ: «أردتُ الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات، ففكرت في شيء أهديه إليه فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فقلت له: أردت أن أهديَ إليك شيئا ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من كتاب سيبويه، وهذا كتاب سيبويه اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديتَ إليّ شيئا أحب إليّ منه[٢]، وقال ابن سلام الجمحي: «كان سيبويه النحوي غاية الخلْقِ في النحو، وكتابه هو الإمام فيه، وكان الأخفش أخذ عنه، وكان أفهم الناس في النحو »[٣]، وقال الزجاج: «إذا تأملتَ الأمثلة من كتاب سيبويه تبينتَ أنه أعلم الناس باللغة »[٤].

ومن المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف كتابه بعد وفاة الخليل؛ إذ نراه في بعض المواضع يُعَقِّبُ على ذكره لاسمه بكلمة (رحمه الله)[٥]، ولم يقدر له أن يقرأ الكتاب على أحد أو أن يقرأه عليه أحد، وإنما قرأه الناس بعده على أبي الحسن الأخفش[٦]، فقد ورث – رحمه الله – علم سيبويه، وكان طريق الناس إليه، كما حمل سيبويه علم الخليل، وكان طريق الناس إليه[٧]، وذلك لأن الأخفش كان أكثر تلاميذه ملازمة له وأخذا عنه، قال أبو العباس المبرد: ((كان الأخفش أكبر سنا من سيبويه، وكانا جميعا يطلبان، قال: فجاءه الأخفش يناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد لا لغيره، فقال سيبويه: أتراني أشك في هذا))[٨].

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٥١.

(٢) السابق ٢/ ٣٥١.

(٣) السابق ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٣٥٨.

(٥) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٥٩.

(٦) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦.

(٧) تاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف ص٢٣.

(٨) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٥.

وبعد، فلا تعرف العربية كتابا حفل به الناس وأفادوا منه على تعاقب الأجيال ككتاب سيبويه، فقد ألفوا عنه كتبا، وأداروا حوله دراسات لا تحصى كثرة.

ألفوا في شرحه، والتعليق عليه، والتمهيد له، وترتيب مسائله، وحل مشكلاته، وتوضيح غريبه، وشرح شواهده، وتجريد أحكامه، اختصروه، واختلفوا فيه: مابين متعصب عليه، ومتعصب له، وانتصر لهؤلاء أنصار ومؤيدون ومنهم من انقطع له حتى حفظه، أو أتقن فهمه وتخصص فيه[1].

فمن ذلك تعليقات الأخفش عليه، وشرح أبي بكر محمد بن علي إسماعيل: مبرمان ولم يتمه، وشرح ابن درستويه، وشرح أبي سعيد السيرافي، وهو مشهور طبعت منه عدة أجزاء، وتعليقة أبي علي الفارسي، وشرح الرماني، وشرح أبي العلاء المعري، ولم يتمه، وشرح ابن خروف، وهو المسمى: (مُفَتِّح الأبواب في شرح غوامض الكتاب)، وشرح الصفَّار، وشرح أبي حيان الأندلسي، وهو تلخيص لشرح الصفار.

ومنهم من شرح مشكلاته ونكته وأبنيته، ومن هؤلاء أبو عمر الجرمي، فله (تفسير أبنية الكتاب)، و(غريب سيبويه)، والزيادي، فله: (شرح نكت الكتاب)، والمبرد، فله: (المدخل إلى كتاب سيبويه)، وثعلب، فله (تفسير أبنية الكتاب)، والأعلم الشنتمري، فله: (النكت في كتاب سيبويه).

ومنهم من شرح أبياته: كابن السيرافي، والأعلم الشنتمري، وغيرهما.

هذا إلى جانب ما أُلِّف حوله من مختصرات، واعتراضات عليه، ورد هذه الاعتراضات[2].

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٢٢.

(٢) راجع مقدمة الأستاذ/ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب ١/ ٣٧، وما بعدها.

مادته العلمية

لم يضع سيبويه كتابه في علم النحو فقط، أي: بمفهومه في الدرس النحوي الحديث، حيث يستقل بدراسة الجملة أو التركيب، وإنما كان مفهوم النحو عنده، وعند غيره من شيوخه وتلاميذه يعني علوم العربية من أصوات وصرف ونحو وغيرها من مسائل لغوية تتفرع عن هذه العلوم، وانطلاقا من هذا المفهوم فإن كتاب سيبويه جاء مسجلا وجامعا لهذه العلوم الثلاثة، وهي التي تمثل مستويات الدرس اللغوي الحديث من أصوات وصرف ونحو إلا أن سيبويه بدأ كتابه بما يتعلق بالنحو أو التركيب، فعالج كل ما يتصل بذلك من قضايا الإعراب والبناء، والمسند والمسند إليه، والفاعل، والمفعول به، والفعل المتعدي واللازم، والحال إلى آخر ما يتعلق بقضايا النحو، ثم انتقل إلى قضايا صرفية مختلفة، فبسط القول في دقة شديدة في مباحث الصرف محيطا بكل تفاصيلها واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع، وما إلى ذلك، كما تحدث عن الإدغام ومخارج الحروف، وعددها: أصولا وفروعا، وصفاتها من مجهور، ومهموس، وشديد، ورخو[1].

على أن كتاب سيبويه لم يعالج ما يتصل بعلوم الأصوات والصرف والنحو فقط، بل تعرض في ثنايا ذلك كله لكثير من قضايا اللغة من دلالة وبلاغة وغيرهما، ومن ذلك تعرضه للعلاقة بين اللفظ والمعنى، فقسم الألفاظ – من حيث معانيها إلى ثلاثة أقسام:

الأول- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، مثل: جلس وذهب.

الثاني- اختلاف اللفظين، والمعنى واحد، مثل: ذهب وانطلق.

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٠، ٦١، وتاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف ص٢١، ٢٢.

الثالث- اتفاق اللفظين، والمعنى مختلف، مثل: (وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة)[١].

وهذا ما تعرض له علماء اللغة قديما وحديثا في علم الدلالة، حيث درسوا المشترك اللفظي، والتباين، والترادف.

ومن المباحث البلاغية التي تعرض لها سيبويه ونقلها عنه علماء البلاغة: (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)[٢]، حيث نقل عبد القاهر الجرجاني من هذا الباب في كتابه: (أسرار البلاغة)، ومنها: (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء)[٣]، و(باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة)[٤]، يعني (إنَّ وأخواتها)، فإن عبد القاهر نقل من هذين البابين في كتابه: (دلائل الإعجاز)، ومنها: (باب مجاري أواخر الكلم في العربية)[٥]، فإن الثعالبي نقل من هذا الباب في كتابه: (أسرار العربية).

وهكذا فإن كتاب سيبويه يحوي مادة علمية غزيرة في علوم العربية، مما يتصل بالأصوات والصرف والنحو والدلالة والبلاغة، وغيرها، بحيث يجد كل باحث في علم من هذه العلوم بغيته في الكتاب.

منهج الكتاب

سبق أن ذكرنا أن سيبويه لم يضع بين يدي كتابه مقدمة، ولا في آخره خاتمة، ويعلل كثير من الدارسين ذلك بأن الأجل لم يمهله حتى يتم تنقيحه

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤.

(٢) الكتاب ١/ ٢١١، وما بعدها.

(٣) السابق ١/ ٣٣٠.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤١، وما بعدها.

(٥) الكتاب ١/ ١٢، وما بعدها.

وتهذيبه والتقديم له، ووضع خاتمة، بل عاجلته المنية، ولعل ما يرجح ذلك أنه لم يصنف الكتاب إلا بعد وفاة الخليل، وقد رأينا أن سيبويه لم يعش بعد الخليل إلا خمس سنوات، حيث مات الخليل سنة خمس وسبعين ومائة، ومات سيبويه سنة ثمانين ومائة على الأرجح، وهذه المدة ليست كافية لتصنيف هذه المادة الغزيرة، وترتيبها ودراستها، وإحصاء ما رواه عن العرب من شعر ونثر، ولا يستطيع تحقيق ذلك في هذه المدة الوجيزة إلا رجل مثل سيبويه، ثم إن المنهجية في تصنيف الكتب كما نعرفها الآن، والتي تقتضي مراعاة الدقة في الترتيب، وضم النظير إلى النظير، ووضع المقدمات والخواتم لم تكن قد نضجت بعد، وخاصة أن كتاب سيبويه أول موسوعة لغوية يعرفها تاريخ النحو العربي.

وليس معنى هذا أنه لم يتبع منهجا سديدا يسير عليه في ترتيب الموضوعات، أو في معالجتها، بل صنفه تصنيفا محكما، ورتب موضوعاته ترتيبا جيدا من حيث الموضوعات الرئيسية، فنجده يبدأ الحديث عن تقسيم الكلمة العربية إلى اسم وفعل وحرف تحت عنوان: (هذا باب علم ما الكلم من العربية)[1]، ثم ينتقل مباشرة إلى الحديث عن أنواع الإعراب والبناء تحت عنوان: (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)[2]، وهذه بداية منطقية قبل الدخول إلى تناول شتى المسائل النحوية، وقد ذكرنا سابقا أنه بدأ بما يتصل بالنحو، ثم عالج مسائل الصرف، ثم ساقته المسائل الصرفية إلى معالجة القضايا الصوتية، وهذا ترتيب محكم ومنهج سديد في تصنيف العلوم الثلاثة، حيث بدأ بالجملة، ثم الكلمة، ثم الحرف، وكأنه يحلل التراكيب أولا، ثم يحلل الكلمة المفردة التي يتكون منها التركيب، ثم يحلل الحرف من حيث حقيقته ومخرجه وصفته، الذي تتكون منه الكلمة، ولم يبعد علماء اللغة

.

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) الكتاب ١/ ١٣.

المحدثون عن هذا التصنيف كثيرا، غير أنهم عكسوا التصنيف، فبدءوا بتحليل الصوت، ثم الكلمة، ثم التركيب.

وبعد هذا الترتيب المحكم للأبواب الرئيسية لا يضره بعد ذلك أن يستطرد إلى مسائل فرعية ليست داخلة في الباب؛ كأن يتحدث في بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية، وكأن يتعرض لبعض صيغ ليست من الباب كتعرضه لبعض صيغ الحال في حديثه عن النعت، وقد يتحدث عن باب في موضعين على نحو ما صنع بجموع التكسير[١]، وقد يذكر بعض الأبواب في غير المواقع التي لا تجانسها، فوضع القَسَم وحروفه بين التصغير ونوني التوكيد، وهو بعد هذا يشقق الموضوعات المتشعبة، ويفرقها على عدة أبواب، فعرض الاستثناء في سبعة عشر بابا، والترخيم في اثني عشر بابا[٢]، ولكن يأتي كل هذا في إطار الترتيب الكلي للأبواب.

وأسلوب سيبويه يكتنفه الغموض كثيرا، وخاصة العناوين، فقد تجد عنوانا مطولا غامضا لا تكاد تفهمه إلا بعد أن تقرأ سطورا مما تحته، فتجده يعني بهذا العنوان وظيفة نحوية معينة عُبِّر عنها فيما بعد بكلمة واحدة، كأن يقول: ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك))[٣]، وهو ما أطلق عليه النحاة بعد ذلك التنازع، مثل: (كلمتُ وكلمني محمد)، وغير هذا كثير في الكتاب.

ويغلب على عبارة الكتاب التلاحم والانسياب، حتى ليقل أن تمر فيها بمقطع يحسن الوقوف عليه إلا حين يصرف القول عن وجهه إلى شاهد يرويه، أو سؤال يسأله، أو حوار يديره، وهي واضحة بينة حسنة، وغامضة مبهمة حينا آخر، ولا يلتزم الذهاب بها إلى معناها قصدا، فربما طاب له الاستطراد إلى غير

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٠.

(٢) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٢٢.

(٣) الكتاب ١/ ٧٣، وما بعدها.

ما يكون فيه من مقام كاستطراده من القول في الاشتغال إلى القول في صيغ المبالغة[١].

ولم يسرف سيبويه في استرسال العبارة وانسيابها، والاستطراد، والخروج من الباب إلى مسائل فرعية فقط، بل أسرف أيضا في كثرة العناوين، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: ((والإسراف في عناوين أبوابه جاوز الحد فقد بلغت عشرين وثمانمائة، مع الغموض الذي لا يفصح عن المقصود لأول وهلة))[٢].

أما المصطلحات النحوية والصرفية التي استعملها سيبويه فهي تتفق في كثير منها مع استعمال النحاة من بعده حتى اليوم، ويمكن أن نقول بصفة عامة: إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا كان لكتابه الفضل الأول في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور، ولم يضيفوا إليها إلا ما يميزها، أو يبين المقصود منها، أو يضيفون مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح، فقد جرت على لسانه مصطلحات الفاعل، والمفعول، والحال، والنعت، والبدل، والتوكيد، والعطف، ويريد به عطف البيان، وقد يسمي النعت صفة، وقد يسمي عطف البيان نعتا، وقسم التوكيد قسمين: قسما مكررا، وقسما غير مكرر، وسماها خالفوه: التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، وكان يسمي عطف النسق الشركة، ويسمي حروفه مثل الواو والفاء: حروف الإشراك، وقد يصف الظاهرة اللغوية بما يميزها دون أن يضع لها مصطلحا خاصا، مثل قوله: ((هذا باب نظائر ضربته ضربة، ورميته رمية))[٣]، وهو ما أطلق عليه الصرفيون (اسم المرة)، وقد يضع عنوان الصيغة الصرفية بما يبين خصائصها دون أن يضع لها مصطلحا خاصا أيضا، مثل قوله: ((هذا باب ما عالجت به))[٤]، ويعني به اسم الآلة، وقد يعبر عن الصيغة بطريقة

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٢٠.

(٢) نشأة النحو ص٤٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٥.

(٤) الكتاب ٤/ ٩٤، ٩٥.

اشتقاقها من الثلاثي، مثل قوله: ((هذا باب اشتقاق الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها))[١]، ويعني به اسم المكان المشتق، مثل: (مَجْلِس)، و(مَحْبِس)[٢].

وإذا كانت المصطلحات عند سيبويه لم تأخذ الشكل الذي تعارف عليه النحويون من بعده، بل اضطربت وتعددت أشكالها، وإذا كانت عباراته وأسلوبه وعناوينه يكتنفها الغموض فإن عذره في ذلك ظهور كتابه في عصر لم يبلغ فيه التأليف درجة عالية من التقدم، ولم تكن المصطلحات النحوية والصرفية قد نضجت وأخذت صورتها النهائية، قال ابن كيسان: ((نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم))[٣].

وإذا كان الناس في عهد ابن كيسان لا يألفون أسلوب سيبويه وألفاظه، كما كان الناس يألفونه في زمانه، فما بال الناس في زماننا هذا، كما يرجع الغموض في كتاب سيبويه أيضا إلى أنه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبعي أن يتصعب عليه التعبير أحيانا وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء، وكثيرا ما يوجز في موضع يفتقر إلى شيء من البسط[٤].

وسيبويه لا يقرر في الكتاب قواعد، ولا يشترط للأحكام شروطا، ولا يلتزم تعريف المصطلحات، ولا ترديدها بلفظ واحد، وإنما الكتاب فيض غزير من الأساليب والمفردات، وبعض الأساليب مأثور، وبعضها محدث يعرضها

---

(١) الكتاب ٤/ ٨٧، وما بعدها.

(٢) راجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦١، وما بعدها.

(٣) مقدمة الأستاذ/ عبد السلام هارون للكتاب ص٣١.

(٤) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٢.

سيبويه ليدرسها ويحللها، ثم يقضي قضاءه فيها صحة أو خطأ، حسنا أو قبحا، كثرة أو قلة، وهكذا[١].

ولم يكن جماعا لآراء السابقين فحسب، بل له شخصية قوية ظهرت في ابتداع بعض القواعد، وفي ترتيب الكتاب، حاويا عناصر الفن كلها، وتبويبه واضعا كل شيء وما يتصل به معه، وحسن التعليل للقواعد، وجودة الترجيح عند الاختلاف، واستخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب، فكثيرا ما يقول: ((والقياس كذا))، أو ((القياس يأباه))، ويقول: ((سألت الخليل عن قول العرب: (ما أُمَيْلِحَهُ)، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يُحَقَّر، وإنما تحقر الأسماء[٢]، كما ظهرت شخصيته في الحرص على الاعتزاز بالشواهد الوثيقة لدعم الأحكام التي قررها[٣].

وهو في أثناء ذلك يعرض صنوفا من سماعه، وكثيرا من آراء شيوخه، ولا سيما الخليل، فينقدها، أو يعلق عليها، أو يجعل منها تماما للمسألة التي يدرسها، أو تأييدا لها، وكذلك يزجي كثيرا من لغات العرب، وفيضا من الشواهد المتنوعة، بعضها آيات من القرآن الكريم، وعدتها ثلاثمائة وثلاثة وسبعون شاهدا، ولا يفوته أن يذكر قراءاتها عند الحاجة إليها، وبعضها الآخر من الشعر، وعدتها ثمانمائة وواحد وسبعون بيتا، ومن الرجز، وعدتها مائة وتسعون رجزا، ولا يفوته أن يصحح نسبة الشواهد التي يرى أنها منسوبة إلى غير أصحابها[٤]،على أن بعض هذه الشواهد الشعرية لم ينسبه سيبويه إلى قائليه.

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٧..

(٣) نشأة النحو للشيخ/ محمد الطنطاوي ص٤٩، ٥٠.

(٤) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٩.

أما موقفه من الحديث النبوي الشريف فشأنه في ذلك شأن أستاذه الخليل، فلم يحفل بها، ولم يكثر من الاستشهاد بها، ولذلك لم يذكرها بما يدل على أنها أحاديث، فلم يقدم لها بقوله: (قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم)، وإنما كان يذكرها وكأنها تمثيل، وقد استشهد بسبعة أحاديث فقط[١]، وذلك لانعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه الوارد عنه – صلى الله عليه وسلم، لتصريح العلماء بجواز الرواية بالمعنى؛ إذ لو وثقوا بلفظه لجرى مجرى القرآن الكريم في القواعد الكلية، ثم صارت سنة جارية بعده في المتقدمين والمتأخرين لم يبتدع، ولكن النحاة بعد ذلك اختلفوا في الاستشهاد بالحديث، فأجازه ابن خروف وابن مالك والرضي، ومنعه ابن الضائع وأبو حيان، وأجاز الشاطبي الاستشهاد ببعضه، ومنع الاستشهاد ببعضه الآخر[٢].

وقد أشرنا من قبل إلى أن بعض الدارسين المحدثين نبه إلى أن سيبويه استشهد من الأحاديث بأكثر مما ذكره الأستاذ/ عبد السلام هارون في فهارس الكتاب، غير أن سيبويه كان يجتزيء من الحديث موضع الشاهد دون التنبيه على أنه حديث.

كما استشهد من نثر العرب بالحِكَم والأمثال، وقد بلغ عدد الأمثال التي استشهد بها واحدا وأربعين مثلا[٣]، فضلا عن استشهاده بالأقوال المأثورة والعبارت الشائعة في عصره، والحكايات عن العرب الفصحاء، هذا إلى جانب الأمثلة المصنوعة الكثيرة التي يطبق عليها القاعدة، وكثيرا ما كان يستغني بالشواهد والأمثلة في توضيح القاعدة عن التعريف، مثل ما فعل في باب التنازع، حيث قال: ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما

(١) الكتاب ١/ ٧٤، ٣٢٧ – ٢/ ٣٢، ٨٠، ٣٩٣ – ٣/ ٢٦٨ – ٤/ ١١٦.

(٢) نشأة النحو ص٥٠، وما بعدها.

(٣) الكتاب ٥/ ٣٠، ٣١.

يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: (ضربتُ وضربني زيدٌ)، و(ضربني وضربتُ زيدا)))[١].

وقد يعمد إلى توضيح الباب عن طريق التقسيم، مثل قوله: ((الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[٢]، وكأنه في كل ذلك آثر المنهج التحليلي الذي يُعنى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه، وتفريعاته مباشرة، وقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرد، فيحاول أن يَحُدَّ بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، من ذلك تعريفه للفعل في السطور الأولى من الكتاب؛ إذ يقول: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[٣].

وهو تعريف دقيق؛ إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث، أي: المصدر، ودلالته على أحد الأزمنة الثلاثة، وهي: المضي والاستقبال والحال، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة: الماضي، والأمر، والمضارع، وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفيه من البصريين والكوفيين، وهي مسألة: أيهما هو الأصل: المصدر أم الفعل، وواضح من قول سيبويه: ((أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء أن المصدر في رأيه هو الأصل، وأن الفعل مشتق منه[٤].

أما موقفه من نظرية العامل والمعمول فليس مختلفا عن الخليل، حيث بنى قواعده النحوية على نظرية العامل، وعلى أساسها رتب الموضوعات

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣.

(٢) الكتاب ١/ ١٢.

(٣) الكتاب ١/ ١٢.

(٤) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٦٣، ٦٤.

والمسائل، فالعامل عنده يعمل مذكورا أو محذوفا، لفظيا أو معنويا يحكم كل نظام الجملة[١].

كما أنه لا يشذ عن منهج المدرسة البصرية التي ينتمي إليها في اعتماده على السماع والقياس والتعليل، حيث اعتمد على النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثوق بهم والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، واستن بمدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف – كما ذكرنا سابقا.

أما القراءة فقد ذكر ابن الجزري أنه أخذها عن أبي عمرو بن العلاء[٢]، ويرجح الدكتور/ شوقي ضيف أنه لم يأخذ القراءة عن أبي عمرو مباشرة، وإنما أخذها عن بعض تلاميذه؛ لأنه لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض تلاميذه، وخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقه، ويظن الدكتور/ شوقي ضيف ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي[٣]، الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات في البصرة في عصره، مثل: يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وهو أحد أئمة القراءات العشر، وذكر الدكتور/ شوقي ضيف أنه لم ينكر القراءات التي تخالف القياس، بل لم يكن عادة يعرض لها، ومما وقف عنده قوله تعالى: ((**وإذا قَضَى أَمْرًا فإنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**))[٤]، فقد تعرض لقراءة الجمهور برفع الفعل المضارع: (فيكون)، ولم يتعرض لقراءة ابن عامر بالنصب[٥]، فقد ساق سيبويه هذه الآية في معرض حديثه عن وجوب رفع الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في الكلام الواجب، فليس الفعل المضارع جوابا لـ (كن)؛ لأن الكلام الأول وجوابه جميعا من كلام

(١) راجع المدارس النحوية ص٦٤، وما بعدها.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٦٠٢.

(٣) راجع ترجمته في إنباه الرواة ٣/ ٣٦١، ٣٦٢.

(٤) البقرة: ١١٧.

(٥) تقريب النشر لابن الجزري ص٩٣.

واحد، غير منقطع أحدهما من الآخر، ولم يرد الله – عز وجل – أنه يقول للشيء: كن فيكون، وكن فيكون مقولان للشيء، والذي قيل للشيء: كن فحسب، ثم أخبر عنه أنه يكون، فصار (يكون) كلاما منفردا مستأنفا، ودخلت عليه الفاء؛ لأنه عطف جملة على جملة[١]، وساق الدكتور/ شوقي ضيف أمثلة أخرى لم يتعرض فيها سيبويه لما ورد بها من قراءات تخالف القياس، وفسر الدكتور / شوقي ضيف ذلك بأنه لا ينكرها، كما أسلفنا[٢].

والحق أن سيبويه لم يكن يتعرض لمثل هذه القراءات إلا لإنكارها، فكأنه يتجاهلها، ولا يعبأ بها، لأنها تخالف القياس، بدليل أنه لا يوجب في الفعل: (فيكون) إلا الرفع الذي جاءت به قراءة الجمهور، ومعنى ذلك أنه ينكر النصب، وهذا الموقف متسق مع منهج المدرسة البصرية في التشبث بالقياس على الأغلب الأعم، وما خالفه عدوه شاذا أو ضعيفا أو قليلا أو ضرورة، وقد جمع الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري القراءات التي ضعفها سيبويه ورد عليه في كتابه: (سيبويه والقراءات).

ويتردد في كتاب سيبويه سماعه عن علماء اللغة الموثوق بهم في موطنه وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، فقد نقل عنه أكثر من غيره، ويليه يونس بن حبيب، وقد نقل عنه سبعة وأربعين نقلا، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعا وأربعين رواية، ثم عيسى بن عمر، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون مرة، ثم ابن أبي إسحاق، وقد نقل عنه أربع مرات، وهو لا ينقل عنه ولا عن أبي عمرو بن العلاء مباشرة[٣].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨، ٣٩، مع هامش (٢) ص٣٩.

(٢) راجع المدارس النحوية ص٨٠، وما بعدها.

(٣) سيبويه إمام النحاة للأستاذ/ علي النجدي ناصف، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨١.

وقد ينقل سيبويه عن الثقة من أهل اللغة دون أن يصرح باسمه، فقد ذكر السيوطي أن أبا زيد النحوي قال كالمفتخر بنفسه بعد موت سيبويه: ((كل ما قاله سيبويه: وأخبرني الثقة – فأنا أخبرته))، ومات أبو زيد بعد سيبويه بنيف وثلاثين سنة[١]، وتكررت الرواية في الكتاب عن هذا الثقة تسع مرات، ونقل أيضا عن الكوفيين بعض وجوه القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة[٢].

ولا يخرج سيبويه عن منهج البصريين في كثرة التعليل أيضا، فلا يتعرض لقاعدة دون أن يتبعها بعلة، سواء أكانت هذه القاعدة مطردة، أم شاذة، ومعنى ذلك أنه يعلل للمقيس المطرد، كما يعلل للأمثلة الشاذة الخارجة عن القياس، ومن تعليلاته للمقيس المطرد تعليله لعدم دخول الجر على الفعل المضارع بينما يدخله النصب والرفع والجزم، فيقول: ((والنصب في المضارع من الأفعال: (لن يفعلَ)، والرفع: (سيفعلُ)، والجزم: (لم يفعلْ)، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال))[٣]، فهو يبين العلة في عدم دخول الجر على الفعل المضارع، ودخوله على الأسماء، وفي المقابل يبين العلة في دخول الجزم على الفعل المضارع، وعدم دخوله على الأسماء، ولم يقف عند هذا الحد في حديثه عن الأحوال الإعرابية للفعل المضارع، بل يبين أيضا علة إعرابه دون أخويه: الماضي والأمر، فيقول: ((وإنما ضارعتْ أسماءَ الفاعلينَ أنَّك تقول: (إنَّ عبد الله لَيَفعلُ) فيوافِقُ قولَك: (لفاعل) حتَّى كأنَّك قلت: (إنَّ زيدًا لفاعلٌ) فيما تُريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق (فَعَل) اللامُ، وتقول: (سيفعلُ ذلك)، و(سوفَ يفعل ذلك) فتُلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماءَ للمعرفة))[٤].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٦٤.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨١.

(٣) الكتاب ١/ ١٤.

(٤) الكتاب ١/ ١٤.

فهو يبين أن الأفعال المضارعة معربة؛ لمضارعتها أسماء الفاعلين في الاستعمال.

ولا يعلل سيبويه لما اطرد من القواعد والأمثلة والشواهد فقط، بل يعلل أيضا – كما قلنا – لما شذ عن القياس، أو لما عده بعيدا، ومن ذلك تعليله لنصب (قِعْدَة) على الحال في قولهم: (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ)، فيقول: ((وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: (مررت بماء قعدة رجل) والجر الوجه، وإنما كان النصب هنا بعيدا من قِبَل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالا كما كرهوا أن يجعلوا (الطويل) و(الأخ) حالا حين قالوا: (هذا زيد الطويل)، و(هذا عمرو أخوك)، وألزموا صفة النكرة النكرة كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة))[1].

فنجده في هذا النص يستبعد نصب (قعدة) على الحال، ويبين علة البعد بأن صاحب الحال نكرة تامة لا مسوغ لها من عموم أو خصوص، أو اعتماد على نفي أو استفهام لمجيء الحال منها، ولذلك يقرر أن الوجه في مثل هذا هو الجر على النعت.

وهكذا لا يترك سيبويه أمرا من قواعد النحو والصرف يقرره أو يستبعده أو يضعفه أو يحكم عليه بالشذوذ أو القلة أو الندرة أو القبح أو الخطأ دون أن يذكر علته.

ومن تعليلاته الصرفية تعليله لمجيء مصدر (فَعَّل) بتضعيف العين على التفعيل بأنهم ((جعلوا التاء التي في أوله بدلًا من العين الزائدة في (فعَّلت)، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولك كسَّرته تكسيرًا وعذبَّته تعذيبًا))[2]، وقد علل بذلك عدول العرب عن القياس في مصدر (فَعَّل) بالتضعيف، وهو (الفعَّال) – بتضعيف العين أيضا.

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٢، ١١٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٧٩.

وبذلك ثبت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما، فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه، وتنتشر هذه التعليلات في أكثر صفحات الكتاب[١].

وأما موقف سيبويه من القياس فلا يختلف عن غيره من أعلام مدرسته، حيث يبنون قواعدهم النحوية والصرفية عليه، ومن ثم كثر القياس في كتابه كثرة مفرطة، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة، ومن ذلك أننا نراه يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة متمثلا بقول جرير:

أبحتَ حمى تهامةَ بعد نجدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

يريد حذف الهاء، أي: حميته، وقول الحارث بن كلدة:

فما أدري أغيرهم تناءٍ ... وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

يريد: أصابوه، يقول: ((وإنَّما شبّهوه بقولهم: (الذى رأيتُ فلانٌ) حيث لم يَذكروا الهاء، وهو فى هذا أحسن؛ لأن (رأيتُ) تمامُ الاسم: به يَتِمُّ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكَرِهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ كما كرِهوا طولَ (اشْهِيبابٍ) فقالوا: (اشْهِباب)، وهو فى الوصف أمثلُ منه فى الخبر وهو على ذلك ضعيفٌ))[٢].

فهو هنا يقيس حذف العائد في جملة الصفة على حذفه من جملة الصلة، وإن كان يرجح حذفه من جملة الصلة، ويعلل ذلك بأن جملة الصلة متممة لاسم الموصول، فكأنهما شيء واحد، بخلاف جملة الصفة، كما أنه يفضل حذفه من جملة الصفة على حذفه من جملة الخبر.

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨٦، وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/ ٨٦ – ٨٨، وراجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٨٧، وما بعدها.

ونراه في عرضه للقواعد يحتكم دائما إلى القياس في ترجيح مسألة على أخرى، أو في تضعيف ظاهرة، ومن ذلك قياسه عمل (ما) الحجازية على عمل (ليس)، وعلى الرغم من ذلك فإنه يذهب إلى قياسية إهمالها عند بني تميم؛ لأنها لا تشبه (ليس) من كل الوجوه، يقول: ((هذا باب ما أُجْرى مجْرى (لَيْسَ) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله، وذلك الحرفُ (ما)، تقول: (ما عبدُ الله أخاك)، و(ما زيدٌ منطلقًا)، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَا) و(هل)، أي: لا يعملونها في شئ، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بـ(لَيْسَ)؛ إذ كان معناها كمعناها))[1].

فهو هنا يتحدث عن (ما) عند الحجازيين الذين يعملونها عمل (ليس)، وعند التميميين الذين يهملونها، ويبين أن الحجازيين يشبهونها بـ (ليس)، وأن التميميين يشبهونها بـ (أمَا)، و(هل)، ويقر اللغتين أو المذهبين، ثم يعرضهما على القياس، فيذهب إلى أن إهمالها عند بني تميم هو القياس؛ لأنها حرف، وليست فعلا؛ ولأنها لا تشبه (ليس) من جميع الوجوه، حيث يضمر اسم (ليس)، ولا يضمر اسمها.

وقد سبق أن ذكرنا أن سيبويه يستعمل لفظ (القياس) كثيرا عقب كل مسألة، فيقول: (والقياس كذا)، أو (القياس يأباه)، وقد ذكرنا ما نقله عن الخليل فيما يتعلق بسؤاله إياه عن قول العرب: (ما أُمَيْلِحَه)، فيصغرون فعل التعجب من قوله: ((لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحَقّر، وإنما تحقر الأسماء))[2].

وكما أن النحو بناه سيبويه على الأقيسة فإن الصرف كله عنده أقيسة، وقد أظهر في حصر أبنية الأفعال والأسماء المجردة والمزيدة وما يقابلها من

(١) الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٨.

التفاعيل ذكاءً منقطع النظير، وخاصة أبنية الأسماء؛ إذ أورد لها ثلاثمائة مثال (تفعيلة)، وثمانية أمثلة[١]، وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردها إلى مثال آخر قاسها عليه، من ذلك (عِزْويت)، أي: قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرا في صيغتها، فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها، وهو (فِعْوِيل)، وحملها أو بعبارة أخرى قاسها على (فِعْلِيت) لوجود النظير في هذا المثال، وهو (عِفْريت)، و(نفريت)[٢]، وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة، وإذا وجد مثال شاذ حمل على غيره، ودخل في قياسه[٣].

وقد توسع سيبويه في قياس القواعد الصرفية توسعا كبيرا بلغ حد افتراض الفروض والأمثلة غير المستعملة، ليجري عليها القياس[٤].

وهكذا فإن القياس عند سيبويه هو الأساس في بناء القواعد النحوية والصرفية، ولعلنا نلاحظ أن القياس عنده يعني أمرين:

الأول- يعني اطراد القاعدة على الأغلب الأعم مما نطقت به العرب، فإن خالف شيء هذا الاطراد كان خارجا عن القياس.

الثاني- أنه يعني إلحاق ظاهرة بظاهرة، أو تشبيه ظاهرة بظاهرة، مثل قياس عمل (إنَّ) وأخواتها على الفعل، وقياس عمل (ما) الحجازية على عمل (ليس)...إلى غير ذلك.

وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية، وفيه يقول ابن جني:

---

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢/ ٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٣١٥، ٣١٦.

(٣) المدارس النحوية ص٨٩، ٩٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٤٠٦، وما بعدها، ٤/ ٤٢٧، وما بعدها.

((ولمّا كان النحويُّون بالعرب لاحقين وعلى سَمْتِهِم آخذين وبألفاظهم متحليّن ولمعانيهم وقُصوُدهم آمِّين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ورسم أغفاله وخلج أشطانه وبعج أحضانه وزم شوارده وأفاء فوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذَوا، وأن يَعتقد في هذا الموضع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله لا سيّما والقياس إليه مُصْغٍ وله قابل وعنه غير متثاقل))[١].

وبعد، فإن سيبويه ما زال ولن يزال رمزا للعربية بأصولها وأساليبها، وكلما ذكر سيبويه ذكرت اللغة العربية، ولذلك فإن اسمه يثير حفيظة الحاقدين على لغتنا، الذين يريدون هدمها والقضاء عليها؛ لأن في حياتها حياة للقرآن الكريم، وفي الحفاظ على نظمها حفاظا على القرآن الكريم، ولذلك سيظل سيبويه غرضا لسهام الأعداء ينفذون من الطعن فيه إلى الطعن في العربية، وما إليها، ولن يستطيع أحد منذ أن كان سيبويه ومنذ أن وضعت قواعد العربية ومرورا بهذه العصور الزاخرة بالمؤلفات العربية والإسلامية أن ينال طرفة عين منه ولا ممن سار على نهجه حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فاللغة العربية بأصواتها وصرفها ونحوها كالطود العظيم لا تنال منه عاديات الزمن ولا الرياح العاتية مهما اشتدت، وسوف يرد الله تعالى كيد الكائدين في نحورهم، وعاشت اللغة العربية، وعاش قرآنها، وأهلك الله الظالمين، ((فأمَّا الزَّبَدُ فيَذْهَبُ جفاءً وأمَّا ما ينفعُ الناسَ فيَمْكُثُ في الأرضِ كذلك يَضْرِبُ اللهُ الأمثالَ))[٢].

٢-يحي اليزيدي.

هو: أبو محمد يحي بن المبارك بن المغيرة بن عدي، نشأ بالبصرة، وتلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، والخليل، ويونس وغيرهم، ثم اشتهر فضله فيها، وعرف باللغة والنحو وأخبار الناس، وعرضت فتنة بالبصرة

(١) الخصائص ١/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) الرعد: ١٧.

اقتضت اختفاءه ثم ظهر بعد ذلك في بغداد عند يزيد بن منصور الحميري، خال المهدي، فأدب أولاده، ونسب إليه، ولقب باليزيدي من هذا الحين، وسرى هذا اللقب في أولاده وأحفاده من بعده، ولم يلبث أن وصله اليزيد بالرشيد، فاختصه بتأديب المأمون كما كان الكسائي يؤدب الأمين، وصار اليزيدي يدرس في مساجد بغداد كما يدرس الكسائي، فتولدت بين الشيخين المنافسة، وتطلع كل منهما لغلب الآخر، فحدثت المناظرات بينهما، وكان اليزيدي مظفرا في أغلبها، وكان اليزيدي مع علمه باللغة والنحو أديبا شاعرا، وله شعر في مدح النحاة البصريين، وهجاء الكوفيين.

وله مؤلفات في متنوع العلوم: منها مختصر في النحو، وقد بورك له في نسله، فكان العلم والأدب والفضل في أبنائه، وحفدته، وكان متعصبا للبصريين، وكان إلى اللغة أميل منه إلى النحو، ولذلك لم يعده كثير من المترجمين من طبقة الخليل وسيبويه والأخفش في النحو، وإن كان قد تأخر موته، حيث توفي سنة ٢٠٢ للهجرة[١].

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٥٦، وإنباه الرواة ٤/ ٣١ – ٣٩، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٦٢.

الطبقة الخامسة من نحاة البصرة

ومن أهم أعلام هذه الطبقة الأخفش الأوسط، وقطرب، وفيما يلي نخص كلا منهما بكلمة.

١-الأخفش الأوسط.

وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم (بطن من تميم)، وهو أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين في النحو، وهم: أبو الخطاب الأخفش الأكبر: شيخ سيبويه، وقد سبق الحديث عنه، والأخفش الصغير: علي بن مهران، وسيأتي الحديث عنه – إن شاء الله تعالى، وهو تلميذ المبرد وثعلب، ولكن أشهر الثلاثة هو الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، ولذلك ينصرف الذهن إليه حينما يذكر في كتب النحو مجردا من الوصف، فإذا قالوا: ذهب الأخفش إلى كذا، فإنهم يعنون الأخفش الأوسط، فإذا أرادوا غيره نعتوه بالأكبر أو الأصغر.

ولد ببلخ، وأقام بالبصرة لطلب العلم، وتلقى مع سيبويه عن معظم شيوخه سوى الخليل، ثم أخذ عن سيبويه على الرغم من كبر سنه عنه، فكان أنحى تلاميذ سيبويه، وهو طريق الناس إلى كتاب سيبويه، حيث لا نعلم أحدا قرأه على سيبويه ولا قرأه عليه سيبويه، ولما مات سيبويه قرئ الكتاب على الأخفش، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، قال الأخفش: ((جاءنا الكسائي إلى البصرة، فسألني أن أقرأ عليه أو اقرئه (كتاب سيبويه) ففعلت، فوجه إلي خمسين دينارا))، وقال عنه ثعلب: ((كان الأخفش أوسع الناس علما، وله كتب كثيرة في النحو والصرف والقوافي))[1].

وبعد مناظرة سيبويه للكسائي وجه سيبويه إلى الأخفش فعرَّفه خبره، ومضى إلى الأهواز، وودعه، ثم ورد الأخفش بغداد، فرأى مسجد الكسائي،

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦.

فصلى الغداة خلفه، فلما فرغ الكسائي من صلاته، وقعد وبين يديه الفراء والأحمر وبن سعدان، سلم عليه، وسأله عن مائة مسألة، فأجاب بجوابات خطأه في جميعها، فأراد أصحابه الوثوب عليه، ولكن الكسائي منعهم عنه، ولم يقطعه ذلك من مواصلة حديثه، فلما فرغ قال له الكسائي: بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فقال: نعم، فقام الكسائي إليه وعانقه، وأجلسه إلى جواره، ثم قال: لي أولاد أود أن يتأدبوا بك، ويتخرجوا عليك، وتكون معي غير مفارق لي، فأجابه إلى ذلك، فلما اتصل الاجتماع به سأله أن يؤلف له كتابا في معاني القرآن، فألف كتابا في المعاني، فجعله إمامه، وعمل عليه كتابا في المعاني، وعمل الفراء كتابا في ذلك عليهما.

قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم الناشيء، ثم قطرب، كما قال: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل.

ومن مصنفات الأخفش: (الأوسط في النحو)، و(معاني القرآن)، و(المقاييس في النحو)، و(الاشتقاق)، و(المسائل)، و(الكبير)، و(الصغير)، و(العروض)، و(القوافي)، و(الأصوات)، وغير ذلك.

توفي الأخفش سنة مائتين وعشر للهجرة، وقيل مائتين وخمس عشرة، وقيل مائتين وإحدى وعشرين[1].

مذهبه النحوي

يعد الأخفش أكبر نحاة البصرة بعد سيبويه، ولكنه خالف سيبويه في كثير من المسائل الصرفية، يقول الدكتور/ شوقي ضيف: ((وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة، ثم المدارس المتأخرة المختلفة، فإنه كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن،

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٩٠، ٥٩١.

حاد الذكاء، فخالف أستاذه الكبير سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم))[١].

فنفهم مما ذكره الدكتور شوقي ضيف أن الكوفيين هم الذين تأثروا بآراء الأخفش، فكانت آراؤه التي خالف فيها سيبويه نواة لمدرستهم، على حين بذكر الشيخ الطنطاوي غير ذلك، حيث ربط بين إقامة الأخفش في كنف الكوفيين وخاصة الكسائي، وبين تغير عصبيته للبصريين، فقال: ((وقد تغيرت لذلك عصبية الأخفش حتى وافق الكوفيين كثيرا في آرائهم، فكان أكثر البصريين موافقة للكوفيين))[٢].

ويبدو أن رغبة الأخفش في مخالفة أستاذه سيبويه - وهذا أمر طبيعي تقتضيه سنة التطور والتوسع في الآراء - وإقامته في رحاب الكوفيين تضافرا معا على تكوين شخصية الأخفش، فليست مخالفته لسيبويه كافية وحدها لاتباع الكوفيين في كثير من آرائهم؛ إذ خالف سيبويه غيرُه أيضا من البصريين: كالمبرد، ومع ذلك لا نجده منساقا وراء الكوفيين: كالأخفش، فلا شك أنه تأثر بمنهج الكوفيين في الأخذ بالظواهر اللغوية القليلة، والقياس عليها، ولذلك لا نكاد نجد في كتب النحو رأيا خاصا بالكوفيين إلا كان الأخفش معهم، ومن ذلك موافقته الكوفيين في إعراب فعل الأمر، وجزمه بلام مقدرة على أنه مقطتع من المضارع المجزوم بها، قال ابن هشام: ((وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو: (قم)، و(اقعد)، وأن الأصل: (لتقم)، و(لتقعد)، وحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة))[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص٩٥.

(٢) نشأة النحو ص٦٤.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٢٧.

ومن ذلك موافقته إياهم في جواز رفع الوصف فاعلا ظاهرا دون اعتماده على نفي أو استفهام، وكذا الظرف، قال الرضي: ((والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على استفهام أو نفي، نحو: (قائم الزيدان)، كما يجيزون في نحو: (في الدار زيد)، أن يعمل الظرف بلا اعتماد))[١].

ومن ذلك أيضا موافقته لهم في جواز زيادة (من) بعد الإيجاب، وقبل المعرفة في مقابل رأي البصريين الذين يشترطون لزيادتها شرطين: أن تقع بعد نفي أو شبهه، وأن تدخل على نكرة، وقد استدل الأخفش والكوفيون على صحة مذهبهم بقوله تعالى: ((يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُم))[٢].

وقد أشرنا من قبل إلى أن الأخفش لم يتمثل تأثره بالكوفيين في موافقتهم لكثير من آرائهم، بل تمثل تأثره أيضا بهم في اتباع منهجهم الذي يقتضي القياس على القليل أو النادر أو الشاذ عند البصريين، بل اختط لنفسه قياسا نظريا خاصا خالف فيه الفريقين.

ومما انفرد به من أقيسة: تجويزه وقوع (أنَّ) المفتوحة المشددة بعد (لعل) قياسا لها على (ليت)، قال الزمخشري: ((وقد أجاز الأخفش (لعل أنَّ زيدا قائم)، قاسها على (ليت)))[٣].

ومن ذلك تجويزه رفع الفعل المضارع بعد (حتى) المسبوقة بنفي في نحو قولهم: (ما سرتُ حتى أدخلُها)، على أن يكون أصل الكلام إيجابا، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل (حتى) خاصة، وذلك في مقابل

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٢٦.

(٢) نوح: ٣، وشرح الكافية ٢/ ١٠٨.

(٣) شرح المفصل للزمخشري ٨/ ٨٦.

رأي الجمهور وهو منع الرفع؛ لعدم تسبب الفعل عما قبل (حتى)؛ إذ لا يتسبب الدخول عن عدم السير[١].

ومن ذلك منعه: (أرمل) من الصرف على الرغم من تأنيثه بالتاء، وذلك قياسا على نحو (أحمر)، قال الأشموني: ((وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى (أحمر)؛ لأنه صفة على وزنه»[٢].

ومن ذلك أيضا قياسه مجيء اسم فعل الأمر من الرباعي على وزن (فعلال)، على حين لم يأت اسم فعل الأمر عند الأكثرين على (فعلال) إلا في لفظين، وهما: (قرقار)، أي: صَوِّت، و(عرعار)، أي: تلاعبوا بالعرعرة، قال الرضي: (((فعلال) أمرا من الرباعي قياس))[٣].

ومما انفرد الأخفش بقياسه: تصغيره (اللاتي)، و(اللائي) على لفظهما، قال الرضي: ((وقد صغرهما الأخفش على لفظهما قياسا لا سماعا، وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع، فقال في تصغير (اللاتي): (اللُّوَيْتا) – بقلب الألف واو كما في الجمع، أي: (اللواتي)، وقال في تصغير (اللائي): (اللوَيئا) – بفتح اللام فيها))[٤]، وبذلك يخالف الأخفش ما قرره سيبويه من استغنائهم في التصغير بجمع (اللَّتيَّا) على (اللُّتيَّات) عن تصغير (اللاتي)، و(اللائي)[٥].

ومما قاسه الأخفش غير معتمد على السماع كسره الميم وصلا في قوله تعالى: ((الٓمٓ. اللهُ لا إله إلا هو الحيُّ القيُّومُ))[٦]، وذلك على أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين، قال الرضي: ((وأجاز الأخفش الكسر أيضا في

(١) راجع مغني اللبيب ١/ ١٢٦.
(٢) شرح الأشموني ٣/ ٢٣٥.
(٣) شرح الكافية ٢/ ٧٦.
(٤) شرح الشافية ١/ ٢٨٨.
(٥) الكتاب ٣/ ٤٨٩.
(٦) آل عمران: ١، ٢.

(ألمِ الله) قياسا لا سماعا، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع، وهذا من الأخفش بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل، وبه قرأ عمرو بن عبيد))[١].

وتجدر الإشارة إلى أن كسر الميم وصلا يقتضي ترقيق لام لفظ الجلالة.

وكما توسع الأخفش في القياس وقدمه على السماع نجده يعنى أيضا بالتعريفات والتعليلات.

فمن تعريفاته قوله في تعريف الاسم: ((الاسم ما جاز فيه (نفعني وضرني)، يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتديء))[٢].

ولم يكن يقف عند اتباع أستاذه سيبويه في تعليل الظاهرة، كما علل عدم دخول الجر في الأفعال بأن الجر من خصائص المضاف إليه، وأن الأفعال لا يضاف إليها، فلم يقف عند هذا الحد، بل علل ذلك أيضا بأن الأفعال أدلة على غيرها، فالفعل يدل على الفاعل، وعلى الحدث، وعلى الزمن، وعلى المفعول به، والجر لا يدخل على الأدلة، وإنما يدخل على الشيء المدلول عليه، قال الزجاجي شارحا قول الأخفش: ((وأما قوله: ليس الجر في الأفعال، لأنها أدلة، فهو كما ذكرناه أولا من أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، فهي أدلة على فاعليها، وفي أبنيتها دليل على الزمان، وفي المتعدي منها دليل على المفعول، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه))[٣].

ولما كان الأخفش موافقا للكوفيين في كثير من آرائهم، وفي منهجهم عده الدكتور/ شوقي ضيف المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية، وأن الكوفيين هم الذين تابعوه في آرائه التي خالف بها سيبويه والخليل، لا لأن إمامهم الكسائي،

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٣٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٤٩.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص١١٠.

وتلميذه الفراء تتلمذا عليه فحسب، بل أيضا لأنهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النحاة في الكوفة يتخذون من آرائه قبسا للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام المدرسة الكوفية[1].

وهكذا نفهم من كلام الدكتور شوقي ضيف أن مدرسة الكوفة نشأت على أسس آراء الأخفش، وقد ذكرنا من قبل أن الشيخ/ محمد الطنطاوي أشار إلى أن الأخفش هو الذي تأثر بالكوفيين نتيجة إقامته في كنف الكسائي، والحق أن مخالفته لأستاذه سيبويه، وأن إقامته في رحاب الكوفيين بالإضافة إلى سعة اطلاعه ومعرفته بلغات العرب، وعقليته التي كانت تنزع إلى الفلسفة والمنطق حيث كان حاذقا في الجدل وعلم الكلام، لأنه معتزلي عوامل تضافرت على تكوين شخصيته النحوية واللغوية، وليس من المعقول أن يكون سببا في نشأة المدرسة الكوفية لمجرد مخالفته لسيبويه والخليل دون أن يكون هناك من العوامل والظروف الفكرية والثقافية واللغوية ما يهيىء المناخ الملائم لتكوين المدرسة الكوفية.

٢-قطرب.

هو: محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي، أحد العلماء بالنحو واللغة، وهو بصري المولد والنشأة، وقد أقبل منذ صغره على تعلم النحو واللغة، وقد لزم سيبويه، كما أخذ النحو واللغة عن جماعة من علماء البصرة، ويقال: إن سيبويه هو الذي لقبه قطربا؛ حيث كان يلقاه دائما في وقت السحر، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، والقطرب دويبة تدب ولا تفتر، وقد نزل ببغداد، وسُمع منه بعض مؤلفاته، وروى عنه محمد بن الجهم السمري، وكان قطرب موثقا فيما يمليه، وحينما نزل قطرب ببغداد ذاع سيطه، فاتخذه الرشيد مؤدبا لولده الأمين، كما قربه منه أبو دُلف العجلي أحد قواد

(١) المدارس النحوية ص٩٦.

الرشيد والمأمون النابهين، فاتخذه مؤدبا لأولاده، وظل يعنى بتأديبهم إلى أن توفي سنة مائتين وست للهجرة.

وقد ترك قطرب مصنفات كثيرة في النحو واللغة وغيرهما، منها: (معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، وكتاب (القوافي)، وكتاب (النوادر)، وكتاب (الأزمنة)، وكتاب (المثلث)، وكتاب (الفرق)، وكتاب (الأصوات)، وكتاب (الصفات)، وكتاب (العلل في النحو)، وكتاب (الأضداد)، وكتاب (خلق الفرس)، وكتاب (خلق الإنسان)، وكتاب (غريب الحديث)، وكتاب (الهمز)، وكتاب (فَعَل وأفعَل)، و(الرد على الملحدين في متشابه القرآن)[1].

مذهبه النحوي

ويعد منهج قطرب في دراسة النحو واللغة امتدادا لمنهج البصريين بوجه عام، ومنهج أستاذه سيبويه بوجه خاص، من حيث موقفه من السماع والقياس والعلل، غير أن لقطرب آراء خاصة عرف بها في تاريخ النحو العربي، وهذا أمر طبعي تقتضيه سنة التطور؛ إذ ليس من الضروري أن يتفق التلميذ مع أستاذه في كل شيء، وإن اتفق معه في الخطوط العريضة للمنهج والدراسة.

وقد أوردت كتب النحو آراء منسوبة إلى قطرب خالف فيها جمهور النحاة، منها تعليليه لظاهرة الإعراب في الكلام، فقد علل النحاة ظاهرة الإعراب ببيان الفرق بين المعاني، أما هو فقال: ((لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: (إنَّ زيدا أخوك)، و(لعل زيدا أخوك)، و(كأن زيدا أخوك)، اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: (ما زيد قائما)، و(ما زيد قائم)، يعني أن الأول في لغة الحجازيين، وأن الثاني في

(١) إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، ٢٢٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٠٨.

لغة بني تميم، فقد اختلف الإعراب فيهما، ولم يختلفا في المعنى، ومثله: (ما رأيته منذ يومين)، و(منذ يومان)، و(لا مالَ عندك)، و(لا مالٌ عندك)، و(ما في الدار أحد إلا زيد)، و(ما في الدار أحد إلا زيدا)، ومثله: (إنَّ القومَ كلَّهم ذاهبون)، و(إنَّ القومَ كلُّهم ذاهبون)، ومثله قوله تعالى: ((**قُلْ إنَّ الأمرَ كلَّه للهِ**))[1]، و ((**إنَّ الأَمْرَ كُلَّه للهِ**))' وقد قريء بالوجهين، ومثله: (ليس زيد بجبان ولا بخيل)، و (ولا يخيلا)، ومثل هذا كثير جدا، وقال: فلو كان الإعراب للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله، ثم يفسر قطرب ظاهرة الإعراب عند العرب بقوله: وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، أو متحركين وساكن، فلم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، فتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان، فإن قيل له: فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض هو حركة تعتقب سكونا، فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة[2].

فاختلاف الحركة في أواخر الكلم لا يدل عنده على اختلاف مواقع الكلمة الإعرابية في إطار الجملة، وإنما هو توسع منهم في الكلام تفاديا لإسكان أواخر الكلمات كلها، ولسنا بصدد مناقشة قطرب فيما ذهب إليه، فذلك أمر يحتاج إلى بحوث خاصة، وقد اعتمد بعض الدارسين المحدثين

.

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٠، ٧١.

على مذهب قطرب هذا في الإعراب، واتخذوه ذريعة للتقليل من شأن الإعراب وأهميته.

وكما أنه علل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع في الكلام علل أيضا ظاهرة الترادف في اللغة بالاتساع، فقال: ((إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد؛ ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر، ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم»[١].

ومن آرائه التي خالف فيها الجمهور ذهابه إلى أن حركات الإعراب هي نفسها حركات البناء، وأن الخلاف لفظي؛ لأنه عائد إلى التسمية فقط، فهو يسوي بين ألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر والجزم، وبين علامات البناء، وهي الضم والفتح، والكسر، والسكون، فالمرفوع عنده مضموم، والمضموم مرفوع دون تفرقة بين المصطلحات[٢].

ومن ذلك أيضا أنه كان يرى أن المثنى وجمع المذكر السالم يعربان بالحروف نفسها، لا بالحركات المقدرة فيما قبل هذه الحروف، خلافا للأخفش، ولا بالحركات المقدرة في هذه الحروف خلافا لسيبويه والخليل[٣].

ومن ذلك أيضا أنه كان يرى أن الواو العاطفة تفيد الترتيب[٤]، وكان يرى أيضا أن (إنْ) في قوله تعالى: ((فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكرى))[٥] بمعنى (قد)[٦].

---

(١) المزهر في اللغة للسيوطي ١/ ٤٠٠.
(٢) راجع الهمع ١/ ٢٠.
(٣) الهمع ١/ ٤٧.
(٤) الهمع ٢/ ١٢٩.
(٥) الأعلى: ٩.
(٦) انظر: المغني ١/ ٢٦.

وكان يرى أن (لا) في قوله تعالى: ((لا جَرمَ أنَّ لهم النارَ))[١]، رد لما قبلها، أي: ليس الأمر كما وصفوا، وأن (جَرَمَ) فعل بمعنى (وجب)، وما بعده فاعل له[٢].

وهكذا نجد كتب النحو تنسب إلى قطرب كثيرا من الآراء النحوية والصرفية التي يتميز بها.

الطبقة السادسة من نحاة البصرة

وبعد هذه الطبقة التي كان الأخفش وقطرب أشهر نحاتها نشأت طبقة من نحاة البصرة يمثلها أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، وإليهما انتهى علم النحو في زمانهما، وفي عصرهما التوزي والزيادي، والرياشي، وأبو حاتم السجستاني[٣]، ولكن سنخص هنا كلا من أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني بكلمة.

١-أبو عمر الجرمي.

هو: أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن، نشأ بالبصرة، وتعلم على شيوخها النحو واللغة، وسمع من يونس والأخفش الأوسط، ولم يلق سيبويه، وعاصره أبو عثمان المازني، وإليهما انتهت الرياسة في علم النحو، ولهما الفضل في إظهار كتاب سيبويه، حيث قرآه على الأخفش، قال المبرد: كان أبو عمر الجرمي أغوص على الاستخراج من المازني، وكان المازني أحدَّ منه، وإن كان الجرمي قد أخذ النحو عن الأخفش وقرأ عليه كتاب سيبويه، فإنه أخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وطبقتهم.

---

(١) النحل: ٦٢.

(٢) انظر: المغني ١/ ٢٣٨.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٨٣.

وقد روى الحديث عن محدثي البصرة، وكان الجرمي ذا دين وأخا ورع[١]، وكان فقيها عالما بالنحو واللغة ديّنا ورعا حسن المذهب صحيح الاعتقاد.

وقدم الجرمي بغداد وناظر الفراء، وإليهما انتهى علم النحو في زمانهما، وله من التصانيف: (التنبيه)، وكتاب (السير)، وكتاب (الأبنية)، وكتاب (العروض)، ومختصر في النحو، و(غريب سيبويه)، وغير ذلك.

توفي الجرمي سنة مائتين وخمس وعشرين للهجرة[٢].

وكان الجرمي كثير المناظرة للنحاة واللغويين حتى إنهم لقبوه بالنباح لارتفاع صوته عند المناظرة، فقد روى أنه اجتمع بالأصمعي، فقال له الأصمعي: يا أبا عمر كيف تنشد قول الشاعر:

قد كُنَّ يخبأن الوجوه تسترا فاليوم حين بَدَيْنَ للنظار

أو (بدأن)، فقال الجرمي: بل (بدأن)، فقال الأصمعي: أخطأت فإنما هو: (بَدَوْن)، أي: برزن، وظهرن، فقال له الجرمي: يا أبا سعيد، كيف تصغر (مختارا)، فقال الأصمعي: مخيتير، فقال له الجرمي: اخطأت، إنما هو (مُخَيْر)؛ لأن التاء فيه زائدة.

ولما اجتمع الجرمي وأبو زكريا الفراء في بغداد حدثت بينهما مناظرة قوية حول عامل الرفع في المبتدأ.

فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيد منطلق): لِمَ رفعوا (زيد)، فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء، فقال الجرمي: تعريته عن العوامل اللفظية، فقال الفراء: أظهره، فقال: لا يظهر، يريد أنه عامل معنوي، فقال الفراء: فمثِّله، قال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٣، ونشأة النحو للطنطاوي ص٦٦.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٨١، ٨٢. بغية الوعاة ٢/ ٨، ٩، والأعلام للزركلي ٣/ ١٨٩.

كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال الجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيد ضربته)، بِمَ رفعتم (زيد)؟ قال الفراء: بالهاء العائدة على زيد؛ لأن الخبر عنده إذا لم يكن اسما رفع المبتدأ الضمير المتصل بالفعل، فقال الجرمي: الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو: (زيد منطلق)، فقال له الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في: (زيد منطلق)؛ لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في (ضربته) فهي في محل نصب، فكيف ترفع الاسم؟ يريد أن فاقد الشيء لا يعطيه لغيره، فقال الفراء: لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد، أي: الضمير بصفته عائدا عليه لا بصفته منصوبا، فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال الفراء: معنى، فقال الجرمي: أظهره، فقال: لا يظهر، فقال له: مثله، فقال: لا يتمثل، فقال له الجرمي: لقد وقعتَ فيما فررت منه، وبذلك أسكته))[1].

وحينئذ يكون الفراء قد انتهى إلى ما انتهى إليه الجرمي من أن العامل في المبتدأ عامل معنوي بفضل قوة الحجة عند الجرمي.

مذهبه النحوي

وإن كان أبو عمر الجرمي يدور في فلك المدرسة البصرية من حيث المنهج فإن له في كتب النحو آراء كثيرة تدل على تميز مذهبه، وعمق فكره، ومن ذلك ذهابه إلى أن الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم معنوي لا لفظي، فهما يعربان ببقاء الألف والواو رفعا، وانقلابهما نصبا وجرا، وهو بذلك مخالف للخليل وسيبويه اللذين يذهبان إلى أن المثنى والجمع يعربان بحركات مقدرة على الحروف، ومخالف للأخفش القائل بأن الحروف فيهما دوال على الإعراب، وليست هي الإعراب[2].

(١) نزهة الألباء ص١٤٥، والمدارس النحوية ص١١٢، ١١٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٤١، والهمع ١/ ٤٨.

وذهب المذهب نفسه في إعراب الأسماء الخمسة، حيث رأى أنها تعرب بالتغيير، أي: ببقاء الواو رفعا، وانقلابها ألفا في حالة النصب، وياء في حالة الجر[١].

وكان الجرمي يرى أن المفرد مع (لا) التي لنفي الجنس معرب لا مبني، وحذف التنوين تخفيفا لا بناء، خلافا لسيبويه القائل ببنائه[٢].

وكان الجرمي يشترط في المفعول له أن يكون نكرة، وإذا جاء مضافا كانت الإضافة على نية الانفصال، فتقدير (ادخاره) من قول الشاعر: (وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادخارَه): (ادخارا له)، وإذا كان مقترنا بـ (أل) كانت زائدة، فتقدير: (الجبن) من قول الشاعر: (لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ): (جبنا)[٣].

وكان الجرمي ينكر دلالة الفاء على الترتيب في الأماكن والمطر، مستدلا على عدم دلالتها على الترتيب في الأماكن بقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسَقْطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

واستدل على عدم دلالتها على الترتيب في المطر بقولهم: (مُطرنا فكان كذا وكذا) – وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد[٤].

وكان يرى موافقا للكسائي وأصحابه أن الفعل المضارع بعد (أو) الواقعة موقع (إلى أنْ)، أو (إلا أنَّ) ليس منصوبا بـ (أنْ) مضمرة كما ذهب سيبويه، وإنما هو منصوب بـ (أو) نفسها[٥].

---

(١) الهمع ١/ ٣٩.

(٢) الهمع ١/ ١٤٦.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص١٨٨، والهمع ١/ ١٩٥، والمدارس النحوية ص١١٤.

(٤) الهمع ٢/ ١٣١.

(٥) الهمع ٢/ ٢١٠.

ويرى الرأي نفسه في الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية، وفاء السببية في جواب النفي والطلب، حيث يذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها، وبالفاء نفسها؛ لأنهما خرجتا عن باب العطف خلافا لسيبويه وجمهور البصريين، فهو منصوب عندهم بـ (أنْ) مضمرة[١].

ومنع الجرمي التنازع في الأفعال المتعدية إلى اثنين أو ثلاثة، وخصه في المتعدي إلى واحد؛ إذ لم يسمع عن العرب في ذوات الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع[٢].

ونلاحظ أن آراء الجرمي النحوية تتجه إلى السهولة واليسر، وعدم التعقيد، والبعد عما يستلزم التقدير والتأويل، فإن في ذلك تكلفا وإيغالا في تمرينات لا تفيد في تعلم العربية، وإن كان النحاة لم يستمعوا إلى رأيه فقد مضوا يطبقون الباب في ظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها، مما كان سببا في أن يحمل عليهم ابن مضاء في كتابه: (الرد على النحاة) حملة شعواء[٣].

ولم تنقل كتب النحو والصرف عن الجرمي آراء نحوية فقط، بل تناقلت عنه بعض الآراء الصرفية التي خالف فيها جمهور البصريين، ومن ذلك رأيه في أن التاء في (كلتا) زائدة، وليست أصلية كما ذهب سيبويه، ومن تبعه من البصريين، وعليه يكون وزنها عند الجرمي: (فِعْتَل)، على حين وزنها عند البصريين: (فِعْلَى)، قال ابن جني: ((وأما قول أبي عمر: إن التاء في (كلتا) زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزاد حشوًا إلا في (افتعل) وما تصرف منه، ولا تزاد لغير ذلك))[٤].

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥٥٤ – ٥٥٧، المسألتان رقم: ٧٥، ٧٦.

(٢) الهمع ١/ ١١١.

(٣) المدارس النحوية ص١١٤.

(٤) الخصائص ١/ ١٨٠.

ومن ذلك رأيه في أن كلمة (اطمأن) ليست مقلوبة عن (طمأن) كما ذهب سيبويه، وإنما كلمة (طأمن) هي المقلوبة عن (اطمأن)[١].

إلى غير ذلك من الآراء النحوية والصرفية التي تدل على دقة نظره، وعمق فكره، وسعة اطلاعه.

٢-أبو عثمان المازني

هو: بكر بن محمد، من بني مازن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.

وهو من أهل البصرة، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، ومحبوب بن الحسن، إذ كان عثمان المازني مع علمه بالنحو متسعا في الرواية، وقد أكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين، كما أكب على حلقات المتكلمين، ولزم الأخفش، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وبعد وفاة الأخفش والجرمي أصبح المازني علم البصرة المفرد في النحو والتصريف، وقد روى عنه الفضل بن محمد اليزيدي، والمبرد، وعبد الله بن سعد الوراق.

وورد بغداد فروى عنه أهلها، وروى عنهم، منهم الحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن جهم السمري، وموسى بن سهل، وكان ذلك في عهد المعتصم، ثم عاد إلى موطنه البصرة.

قال عنه القاضي بكار بن قتيبة: ما رأيت نحويا قط يشبه الفقهاء إلا حِبَّان بن هلال، والمازني، يعني أبا عثمان، وقرأ القرآن على يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وكان على صلة بالخليفة الواثق، ويروى أن جارية غنت الواثق:

أظليمُ إنَّ مصابَكم رجلًا أهدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

---

(١) الخصائص ٢/ ٧٦.

فرد بعض الناس عليها نصب (رجلًا) وظن أنه خبر (إنَّ)، وإنما هو مفعول المصدر، و(مصابكم) في معنى (إصابتكم)، و(ظلم) خبر (إنّ)، فقالت: لا أقبل هذا أو لا أغيره، وقد قرأته كذي على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني، فتقدم بإحضاره.

وكان التوزي عند الواثق، وكان التوزي حينما يقرأ البيت يرفع كلمة (رجل) على أنه خبر (إنَّ)، فلما حضر المازني، قال للتوزي: كيف تقول: (إنَّ ضربَكَ زيدا ظلمٌ)، فقال التوزي: حسبي، وفهم، فأدرك أن (رجلا) منصوب على أنه مفعول به للمصدر الميمي: (مصابكم)؛ لأنه بمعنى (إصابتكم)، وهنا ظهرت براعة أبي عثمان المازني، وتفوقه، ثم انصرف المازني إلى البصرة، وكتب الواثق إلى عاملها أن يرسم له مائة دينار كل شهر، واتصلت أسباب المازني بعد الواثق بالمتوكل، ونال جوائزه، وطلب إليه المتوكل أن يتناقش مع ابن السكيت في مسألة نحوية، فسأله المازني: ما وزن (نكتل) الواردة في سورة يوسف: ((فَأَرْسِلْ مَعَنا أخانا نَكْتَل))[1]، فأجاب ابن السكيت متسرعا: وزنها (نفعل)، فقال المازني: اتئد وانظر، فقال ابن السكيت بعد تفكير: وزنها (نفتعل)، فقال المازني: (نكتل) أربعة أحرف، و(نفتعل) خمسة أحرف، فكيف تقدر الرباعي بالخماسي، فبهت ابن السكيت، فقال المتوكل: فما تقول يا مازني، قال: وزنها في الأصل: (نفتعل)؛ لأنها (نكتيل)، فلما تحرك حرف العلة، وهو الياء، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فصارت (نكتال)، ولما دخل الجازم صارت (نكتل)، فقال المتوكل: هذا هو الحق، وانخذل ابن السكيت، ووجم، وظهر ذلك عليه، وهذا يدل على براعته في علم التصريف، ويجمع القدماء على أنه كان أعظم النحاة في عصره.

وقد عاش يدرس لطلابه كتاب سيبويه، وصنف حوله تعليقات وشروحا فيها تفاسير كتاب سيبويه، والدياج في جوامع كتاب سيبويه، وألف في علل النحو كتابا، وخص التصريف بكتاب شرحه ابن جني سماه (المنصف)، وقد

(١) يوسف: ٦٣.

طبع بالقاهرة، ومن مصنفاته كتاب (ما يلحن فيه العامة)، وكتاب (الألف واللام)، وكتاب (العروض)، وكتاب (القوافي).

وكان المازني فطنا ذكيا، ومناظرا ألمعيا، عقد له الواثق والمتوكل مناظرات بينه وبين علماء عصره ظهر فيها فضله، ورجاحة عقله، وقوة ذهنه، وملكاته، مما جعله يفحم مناظريه دائما بالحجج القاطعة، ويقال: إن الواثق جمع بينه وبين جماعة من نحاة الكوفة، فبادرهم سائلا: ما تقولون في قوله تعالى: ((وَمَا كانت أُمُّكِ بَغِيًّا))[1]، لِمَ لم يقل: (بغية)، وهي صفة لمؤنث، فأجابوا إجابات غير مرضية، ولما عجزوا عن الإجابة، قال: لو كانت (بغي) على تقدير (فعيل) بمعنى (فاعلة) للحقتها الهاء، مثل: (كريمة)، و(ظريفة)، ولو كانت بمعنى (مفعولة) منعت الهاء، مثل: (امرأة قتيل)، و(كف خضيب)، غير أن (بغي) ليست على وزن (فعيل)، وإنما هي على وزن (فعول)، والهاء لا تلحقه إذا كان وصفا لمؤنث، مثل: (امرأة شكور)، وأصل (بغي): (بَغُوي)، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، فصارت ياء ثقيلة، مثل: (سيِّد)، و(ميِّت).

وتوفي المازني بالبصرة سنة مائتين وتسع وأربعين للهجرة، وقيل: مائتين وست وثلاثين، وقد رجح الدكتور شوقي ضيف أن تكون وفاته في سنة مائتين وتسع وأربعين[2].

مذهبه النحوي

ولم يخرج المازني عن منهج مدرسته في دراسة النحو واللغة، وله آراء نحوية تناقلتها كتب النحو تدل على براعته وسعة اطلاعه، وقوة حجته، ودقة ملاحظته، وسداد نظره، ومن ذلك موافقته للأخفش على أن الواو في نحو:

---

(١) مريم: ٢٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٨٥ – ٩٥، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١ – ٢٩١، والمدارس النحوية ص١١٦.

(الرجال قاموا) ليست ضميرا، وحينئذ ليست هي الفاعل، وإنما هي حرف يدل على الجمع، والفاعل مستتر[١].

كذلك رأى الرأي نفسه في ألف الاثنين، في نحو قولهم: (اللذيان قاما)، فالألف عنده ليست اسما وليست ضميرا، وإنما هي حرف، والفاعل مستتر[٢].

كما يرى أيضا موافقا الأخفش وتبعهما المبرد أن الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر حروف دليل إعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب[٣].

وكان المازني والجرمي وتبعهما المبرد وابن مالك يجيزون تقديم التمييز على فعله بشرط أن يكون متصرفا؛ لوروده في قول الشاعر: (وما كان نفسًا بالفراقِ تَطيبُ[٤].

وكان المازني ينكر النكرة غير المقصودة في النداء، مثل قول الأعمى: (يا رجلا خذ بيدي)، ويرى أن ما جاء منونا منها إنما هو للضرورة[٥].

وكان المازني يجيز نصب تابع (أي) في النداء، في نحو قولهم: (يا أيها الإنسانَ)، وذلك حملا على موضع (أي)[٦]، وهو بذلك مخالف لرأي الجمهور وسيبويه؛ إذ لا يجيزون إلا الرفع، وكان يرى أن أسماء الأفعال مثل: (هيهات)،

---

(١) المغني ٢/ ٣٦٥.
(٢) المغني ٢/ ٣٧٠.
(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٣٠.
(٤) الهمع ١/ ٢٥٢.
(٥) الهمع ١/ ١٧٣.
(٦) الهمع ١/ ١٧٥.

و(شتان) في محل نصب بأفعال مضمرة خلافا للجمهور القائلين بأنها لا محل لها من الإعراب[١].

وكان يذهب إلى وجوب بناء جمع المؤنث السالم الواقع اسما لـ (لا) النافية للجنس على الفتح[٢].

وكان يرى أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع لهذه الحركات، فكلمة (أبوه) في نحو قولهم: (حضر أبوه) مرفوعة بالضمة الظاهرة، والواو إشباع، وكلمة (أباه) في نحو قولهم: (أكرمت أباه) منصوبة بالفتحة الظاهرة، والألف إشباع لها، وكلمة (أبيه) في نحو قولهم: (مررت بأبيه) مجرورة بالكسرة الظاهرة، والياء إشباع لها[٣].

وكان يرى أن جزم الفعل المضارع ليس إعرابا، وإنما هو قطع الإعراب؛ لأن الفعل المضارع عنده وعند جميع البصريين إنما يعرب إذا وقع موقع اسم، فـ (مررت برجلٍ يقوم) تقديره: (مررت برجل قائم)، وكذلك: (محمد ينطلق) تقديره: (محمد منطلق)، فإذا قلت: (زيد لم يقم) فقد وقع الفعل موقعا لا يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله، وهو البناء[٤].

وكان يذهب موافقا الخليل إلى أن الياء والكاف والهاء في (إياي)، و(إياك)، و(إياه) ليست حروفا لواحق تبين حال الضمير كما ذهب إلى ذلك سيبويه، وإنما هي أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)[٥].

---

(١) الهمع ١/ ١٧.

(٢) الهمع ١/ ١٤٦.

(٣) الهمع ١/ ٣٨.

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٩٤.

(٥) الهمع ١/ ٦١.

وكان المازني يرى أن (أل) الداخلة على الوصف الصريح في نحو قولهم: (قد أفلح المتقي ربَّه) ليست اسم موصول كما ذهب الجمهور، وليست حرف تعريف كما ذهب الأخفش، وإنما هي موصول حرفي، وقد رد رأيه بأنها لا تؤول بمصدر[١].

وإذا كانت جهود المازني في علم النحو كبيرة احتل بها الصدارة في عصره، فإن جهوده الصرفية فاقت ذلك بكثير، حيث إنه أول من جمع مسائل الصرف، ونظمها، وعالجها معالجة علمية دقيقة في كتاب استقل بهذا العلم سماه: (التصريف)، وشرحه ابن جني في كتاب سماه: (المنصف)، يقول الدكتور: شوقي ضيف عن كتاب المازني (التصريف): ((وهو كتاب نفيس جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه، ونظمها لأول مرة، وصاغها صياغة علمية متقنة إلى أبعد حدود الإتقان»[٢]، ويرى الدكتور شوقي ضيف أنه هو الذي فتح باب التمارين غير العملية في الصرف على مصاريعه: كأن يقال ابنِ من (ضَرَبَ) على مثال: (جعفر)، فيقال: (ضَرْبَب)، أو ابن منها على مثال: (قِمَطْر)، فيقال: (ضِرَبّ)، أو ابن منها على مثال: (سَفَرْجَل)، فيقال: (ضَرَبَّب)[٣].

وكان المازني ممن يدفعهم تشبثهم بالقياس إلى رد ما لا يطرد من لغة العرب، بل إلى رد بعض القراءات السبعية، فقد رد قراءة نافع بهمز (معايش) في قوله تعالى: ((**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُم في الأَرْضِ وجَعَلْنَا لَكُم فيها مَعَايش قليلا ما تشكرون**))[٤]، والقياس أن لا تهمز؛ لأنها أصلية، والذي يهمز المدة الزائدة في المفرد مثل: (رسالة ورسائل)، و(صحيفة وصحائف)، و(عجوز وعجائز)، يقول: ((فأما قراءة مَنْ قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهي خطأ، فلا

(١) الهمع ١/ ٨٤.

(٢) المدارس النحوية ص١١٨.

(٣) المنصف ١/ ١٧٣، ١٧٥، وراجع المدارس النحوية ص١١٩.

(٤) الأعراف: ١٠.

يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا))[١].

وقد أودع المازني في كتابه: (التصريف) كثيرا من الآراء الصرفية والتي خالف بها سيبويه، وأستاذه الخليل، ومن ذلك أنه كان يذهب إلى أن (خطايا) – وهو جمع (خطيئة) – أصله: (خطائئ) على وزن (فعائل) – بقلب حرف المد الزائد في المفرد همزة، ثم قلبت الهمزة المتطرفة – وهي لام الكلمة – ياء، فصار: (خطائي)، ثم فتحت الهمزة تخفيفا، فصار (خطاءَي)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فصارت ألفا، فصار: (خطاءا)، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار (خطايا)، وهو بذلك مخالف للخليل، والذي كان يرى أن بالجمع قلبا مكانيا، حيث قدمت اللام – وهي الهمزة – على الياء، فالجمع: (خطائي) على وزن (فعالي)، ثم فتحت الهمزة وقلبت الياء ألفا، وقلبت الهمزة ياء[٢].

وكان سيبويه يرى أن المحذوف من الكلمة لا يرد عند تصغيرها، فتصغر كلمة (هار) – وهو البئر – على (هوير)، وتصغير (يضع) اسما لرجل: (يُضَيْع)، أما المازني فيرى أن المحذوف يرد عند التصغير، فيقول: (هويئر)؛ لأن أصله: (هائر)، و(يويضع)، لأن أصله (يوضع)[٣].

إلى غير ذلك من الآراء الصرفية المبثوثة في كتابه (التصريف)، وفي كتب النحو والصرف واللغة التي تدل على براعته في هذا العلم، وسعة اطلاعه على لغات العرب، وشدة تمسكه بالقياس، وهو الذي نظم قواعده ومسائله، وفصله بعد أن كان مخلوطا بمسائل النحو في كتاب سيبويه، وأقامه علما مستقلا بأبنيته، ويسرها للباحثين من بعده أمثال أبي علي الفارسي، وابن جني، وكأنما

(١) المنصف ١/ ٣٠٧.
(٢) المنصف ٢/ ٥٤، ٥٧.
(٣) الخصائص ٣/ ٥٠.

سخرت له اللغة ليتمم صنيع الخليل وسيبويه في صياغة قواعد التصريف صياغة تبنى على الضبط الدقيق وسلامة التطبيق[١].

الطبقة السابعة من نحاة البصرة

وعلى رأس هذه الطبقة: أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي المعروف بالمبرد، قال أبو سعيد السيرافي: «انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس المبرد»[٢].

أخذ النحو عن الجرمي والمازني وغيرهما، إلا أن أخذه عن المازني كان أكثر من أخذه عن الجرمي، ويقال: إنه بدأ بقراءة كتاب سيبويه وختمه على المازني، قال عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي – وهو أقدم مولدا منه: ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه، وقال عنه أبو بكر بن مجاهد: ما رأيت أحسن جوابا منه في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم، وقال عنه نفطويه: ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه، وكان مولده في سنة عشر ومائتين للهجرة[٣].

والذي لقبه بالمبرد هو أبو عثمان المازني، وذلك حينما صنف كتابه: (الألف واللام) سأل المبردَ عن دقيقه وغويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت المبرِّد – بكسر الراء، أي: المثبت للحق، وكان الكوفيون يقولون: المبرَّد، وذلك حطًّا من شأنه، وقد انتقل المبرد إلى (سُرَّ من رأى) سنة مائتين وست وأربعين للهجرة؛ تلبية لاستدعاء المتوكل ووزيره: الفتح بن خاقان له، ليفتي الفتوى الصحيحة في بعض المسائل اللغوية والنحوية، وكانا يبذلان له العطاء، وبعد وفاتهما سنة مائتين وسبع وأربعين للهجرة كتب محمد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد يحث في إشخاصه إليه، فقدم إلى بغداد، وأجرى عليه محمد بن طاهر راتبا، فلما توفي تابع أخوه: عبيد الله - الذي

(١) المدارس النحوية ص١٢٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص١٠٥.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص١٠٥.

خلفه على شرطة بغداد - إجراء الرواتب عليه، وقد ظل يحاضر الطلاب ببغداد في النحو واللغة، وفيها اصطدم بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وكثرت بينهما المناظرات، وكان التفوق فيها حليف المبرد؛ لقدرته على الجدل، وقوة حجته، وحسن بيانه، مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حلقته، وما زال مقصد الطلاب في بغداد حتى وفاته.

ويعد المؤرخون للنحو المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية، وله تصانيف كثيرة في اللغة والأدب والنحو، والأخبار، منها: (الكامل)، و(الفاضل)، و(المقتضب)، و(نسب قحطان وعدنان)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد)، وهذه المصنفات مطبوعة، وذكرت له التراجم مصنفات أخرى لم تصل إلينا، منها: كتاب (الاشتقاق)، و(معاني القرآن)، وكتاب (التصريف)، و(المدخل إلى سيبويه)، وكتاب (شرح شواهد سيبويه)، و(معنى كتاب الأوسط للأخفش)، و(إعراب القرآن)، و(الرد على سيبويه)، وقد رد ابن ولاد المصري على المبرد بكتاب سماه (الانتصار لسيبويه).

وتوفي المبرد سنة مائتين وخمس وثمانين للهجرة[1].

مذهبه النحوي

ولم يخرج المبرد في أصوله عن أئمة البصرة، فهو يعنى بالتعريف بالعوامل والمعمولات، وبالسماع والقياس والتعليل، وإن كان لا يتقيد بآراء المذهبين: البصري والكوفي متى بدا له رأي آخر، وقد ذكرنا أنه خطأ سيبويه في بعض المسائل في كتابه: (الرد على سيبويه)، ولذلك انفرد المبرد ببعض الآراء النحوية التي خالف بها كلا من البصريين والكوفيين.

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص١٠٥، وما بعدها، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١ - ٢٥٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩ - ٢٧١، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٢٣، ونشأة النحو لنطنطاوي ص٦٨.

ومن ذلك إنكاره جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وقد أجاز تقديمه سيبويه والأخفش: أبو الحسن، وكافة أصحابهما والكوفيون أيضا[١].

ومن ذلك أيضا تجويزه ظهور (كان) بعد (أمّا) في نحو قولهم: (أمّا أنت منطلقا انطلقت)، حيث منع النحاة ظهور (كان)؛ لأن (ما) الداخلة على (أنْ) المصدرية عوض عنها، أما هو فيجيز ظهورها على أن (ما) زائدة، وليست عوضا عنها، قال أبو حيان: ((وزعم المبرد أن (ما) ليست عوضا فيجوز الجمع بينها وبين الفعل، تقول: (أمّا كنتَ منطلقا انطلقتُ معك)))[٢].

ومن ذلك إنكاره وقوع ضمير الجر بعد (لولا) في نحو قولهم: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، مخالفا بذلك البصريين والكوفيين، قال أبو علي الفارسي: ((اتفق أئمة الكوفيين والبصريين كالخليل وسيبويه والفراء والكسائي على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد هذيان))[٣].

وقد حفلت كتب النحو بعزو كثير من الآراء النحوية إلى المبرد، سواء انفرد بها أم وافق فيها بعض النحاة من البصريين والكوفيين، ومن ذلك مذهبه في أن العامل في النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل في المتبوع ينصب عليهما إنصبابة واحدة، وتابعه في ذلك ابن كيسان، وابن السراج[٤].

كما ذهب المبرد موافقا لسيبويه وصححه ابن مالك إلى أن العامل في المستثنى في نحو قولهم: (قام القومُ إلا زيدًا) هو (إلا) نفسها، ويرى رأيا آخر، وهو أن العامل فعل مقدر وهو (أستثني)، وتابعه الزجاج[٥].

---

(١) الخصائص ١/ ١٧١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ١٠٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٦٩، ٤٧٠.

(٤) الهمع ٢/ ١١٥.

(٥) الهمع ١/ ٢٢٤.

وكان يذهب موافقا الكوفيين إلى أن المجرور بعد الواو ليس مجرورا بـ (رُبَّ) مضمرة بعد الواو، كما ذهب إلى ذلك البصريون، وإنما هو مجرور بالواو نفسها[١].

وكان يعبر عن اسم (كان) بأنه فاعل، لشبهه به، ويعبر عن خبرها بأنه مفعول به؛ لشبهه به أيضا[٢].

وكان يرى أن (كان) الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث، فلا تعمل في ظرف ولا مجرور، وتابعه ابن السراج والفارسي، وابن جني، وابن برهان، وهو ظاهر مذهب سيبويه، مخالفا بذلك المشهور عنهم بأنها تدل على الحدث والزمن[٣].

وإذا وقعت (أنَّ) المفتوحة المشددة بعد (لو) كما في قوله تعالى: «وَلَو أَنَّهم صَبَرُوا حتَّى تَخْرُج إليهم لَكانَ خَيْرًا لَهُم»[٤] فإن سيبويه والبصريين يذهبون إلى أنها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)، وذهب الكوفيون والمبرد وتابعهم الزجاج والزمخشري وابن الحاجب إلى أنها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية بفعل مقدر تقديره: (ثبت)[٥].

وكان سيبويه يقدر (كان) بصيغة الماضي، فتكون عاملا في المفعول معه في نحو قولهم: (ما أنت وزيدا)، ويقدرها بصيغة المضارع في نحو قولهم: (كيف أنت وزيدا)، فالتقدير عنده في الأول: (ما كنت وزيدا)، وفي الثاني: (كيف تكون وزيدا)، وقد رد المبرد على سيبويه بأن كلا من الماضي

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٦٢.
(٢) الهمع ١/ ١١١.
(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٧٥، والهمع ١/ ١١٣.
(٤) الحجرات: ٥.
(٥) الهمع ١/ ١٣٨.

والمضارع يصلح تقديره في كل من المثالين، ثم رد ابن ولاد على المبرد قائلا: ((لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار؛ إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة (زيد) أو ملابسته: (ما أنت وزيدا)، لا لمن لم يقع منه ذلك، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر، وأما (كيف) فعلى بابها من الاستفهام[١].

وذهب المبرد وتابعه ابن السراج والفارسي إلى أن (مذ)، و(منذ) إذا وقع بعدهما اسم مرفوع كما في نحو قولهم: (مذ يومان)، و(منذ يومان) مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد – إن كان الزمان حاضرا أو معدودا، وأول المدة – إن كان ماضيا، وهو بذلك مخالف للأخفش حيث كان يرى أنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما (بينه وبين) مضافين، فمعنى (ما لقيته مذ يومان): (بيني وبين لقائه يومان)، وقد ضعف ابن هشام هذا المذهب، فقال: «ولا خفاء بما فيه من التعسف»[٢].

وذهب المبرد وتابعه المتأخرون إلى أن (غير) في قولهم: (قبضت عشرة ليس غيرُ) مبنية على الضم، وليست معربة؛ لأنها شبهت بالغايات، كـ (قبل)، و(بعد)، فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم (ليس) في موضع رفع، وأن تكون خبرها في موضع نصب، وهو بذلك مخالف للأخفش، حيث كان يرى أن ضمتها ضمة إعراب لا بناء، ولم تنون؛ لأن لفظ المضاف إليه منوي، وذلك لأنها ليست اسم زمان مثل (قبل)، و(بعد)، وليست اسم مكان مثل: (فوق)، و(تحت)، وإنما هي بمنزلة (كل)، و(بعض)، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر[٣].

وذهب المبرد وتابعه الفارسي إلى أن (عسى) التي اتصل بها ضمير في نحو: (عساي)، و(عساك)، و(عساه)، وكما في قول الشاعر:

---

(١) الهمع ١/ ٢٢١.

(٢) المغني ١/ ٢٣٥.

(٣) المغني ١/ ١٥٧، ١٥٨.

فقلتُ عساها نارُ ليلى وعلَّها

باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرا، والخبر مخبرا عنه، وهو بذلك مخالف لسيبويه إذ كان يرى أنها أجريت مجرى (لعل) في نصب الاسم ورفع الخبر[١].

وذهب المبرد إلى أن المثنى وجمع المذكر السالم بعد (لا) النافية للجنس معربان، وليسا مبنيين؛ إذ لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان، وقد عقب السيوطي على مذهبه بقوله: ((ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء، فكذا هنا))[٢].

وذهب المبرد إلى أن الضمير المستكن في (حاشا)، و(وخلا)، و(عدا) إذا نصب الاسم بعدها عائد على (مَنْ) المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت: (قام القوم) علم المخاطب وحصل في نفسه أن (زيدا) بعض من قام، فإذا قلت: (عدا زيدا)، فالتقدير: عدا هو، أي: (مَنْ قام زيدا)، على حين كان سيبويه وجمهور البصريين يذهبون إلى أنه عائد على البعض المفهوم من الكلام، فالتقدير في قولهم: (قام القوم عدا زيدا): (عدا هو)، أي: (بعضهم)[٣].

وذهب المبرد وتابعه ابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك إلى جواز الجمع بين التمييز وفاعل (نعم وبئس) الظاهر، كما في قول الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ... ردَّ التحيةَ نطقا أو بإيماءِ

على حين كان سيبويه يمنع الجمع بينهما[٤].

---

(١) المغني ١/ ١٥٣.

(٢) الهمع ١/ ١٤٦.

(٣) الهمع ١/ ٦٢.

(٤) الهمع ٢/ ٨٦.

وخرج المانعون كلمة (فتاة) في البيت على أنها مؤكدة كما خرجوا كلمة (زادا) في قول الشاعر :

تَـــزَوَّدْ مثـــلَ زادِ أبيـــك فينـــا فـــنعم الـــزادُ زادُ أبيـــك زادا

على أنها معمول لـ (تزود) : إما مفعول مطلق – إن أريد به التزود، أو مفعول به – إن أريد به الشيء الذي يتزود منه[١].

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على رأي المبرد بأنه أدق وأصح[٢].

وذهب المبرد موافقا للأخفش إلى أن المصادر في قولهم: (أتيته ركضا)، أو (مشيا)، أو (عدوا)، و(لقيته فجأة) مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال، أي: (أتيته أركض ركضا)، على حين ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي: (أتيته راكضا)[٣].

وكان المبرد يرى أن (إذ ما) الشرطية ظرف خلافا لسيبويه، حيث كان يرى أنها حرف بمنزلة (إنْ)[٤].

وكان يرى أن (إذا) الفجائية في نحو قولهم: (خرجت فإذا الأسد بالباب) ظرف مكان خلافا للأخفش، فإنه كان يراها حرفا، وخلافا للزجاج فإنه رآها ظرف زمان[٥].

وذهب المبرد إلى أن (حقا) في نحو قول الشاعر:

---

(١) المغني ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤

(٢) المدارس النحوية ص١٢٨.

(٣) الهمع ١/ ٢٣٨.

(٤) المغني ١/ ٨٧.

(٥) المغني ١/ ٨٧.

أحقًّا أنَّ جيرتنا استقلوا فنيتُنا ونيتهم فريقُ

منصوب على المصدرية لفعل محذوف، تقديره: (أحق حقا)، و(أنَّ) وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لهذا الفعل المحذوف، والتقدير: (أحق حقا استقلالُ جيرتنا).

وهو بذلك مخالف لسيبويه حيث رأى أنه منصوب على الظرفية، و(أنَّ) وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وخبره الظرف والتقدير: (أفي الحق استقلال جيرتنا)، وقد صحح ابن هشام رأي سيبويه[١].

ومذهب سيبويه أن (ما) الداخلة على الأفعال: (قلَّ)، و (كَثُر)، و(طال) في نحو قول الشاعر:

قلما يَبْرَحُ اللبيبُ إلى ما يورثُ المجدَ داعيا أو مجيبا

كافة لهذه الأفعال عن العمل، فلا ترفع فاعلا، ويجب أن تقع بعدها الجملة الفعلية – كما في البيت، وخرج قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدودَ وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

على أن (وصال) ليس فاعلا للفعل (قل)، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهو (يدوم)، والتقدير: (وقلما يدوم وصال).

وذهب المبرد إلى أن (ما) هذه ليست كافة، وإنما هي زائدة، ولا تكف الفعل عن العمل، وعليه فقول الشاعر: (وصال) فاعل للفعل (قل)[٢].

ويبدو أن (ما) هذه لا تكف مدخولها في جميع الأحوال، وإنما تكفه إذا وليها الجملة الفعلية، ويجوز أن يبقى الفعل معها عاملا إذا وليه اسم مرفوع.

---

(١) المغني ١/ ٥٥.

(٢) المغني ص٤٠٤.

وكان المبرد يجيز دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ)، وعلى معموله المتوسط بين الاسم والخبر، وذلك إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، كما في نحو قولهم: (إنَّ زيدا لبك لواثق)، (إني لبحمد الله لصالح)، وصححه ابن مالك وأبو حيان[١].

وأجاز المبرد دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ) المفتوحة، واستشهد بقراءة بعضهم: «وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ المرسَلِين إلا أَنَّهم لَيَأكلُونَ الطَّعَامَ»[٢]- بفتح همزة (أنَّ)، وذلك في مقابل قراءة الجمهور بكسر الهمزة، وقد منع جمهور النحاة دخول اللام على خبر (أنَّ) المفتوحة، وخرجوا قراءة الفتح على زيادة اللام، أو على الشذوذ[٣].

ونقل بعضهم عن المبرد أنه لا يجيز ترخيم النكرة مطلقا، أي: سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، ونقل بعضهم عنه عدم جواز ترخيم النكرة غير المقصودة وجواز ترخيم النكرة المقصودة [٤].

وذهب الخليل وسيبويه إلى عدم جواز وصف لفظ الجلالة إذا كان منادى، ولحقته الميم المشددة عوضا عن حرف النداء المحذوف، ولذلك جعلا كلمة (فاطر) في قوله تعالى: «قُلِ اللهمَّ فاطِرَ السمواتِ والأرض»[٥] منادى ثانيا، أي: يا فاطر السموات والأرض، أما المبرد فقد أجاز وصف لفظ الجلالة في مثل هذا بمرفوع تبعا للفظ، أو منصوب تبعا للمحل، ومن ثم جعل كلمة (فاطر) في الآية الكريمة صفة منصوبة للفظ الجلالة تابعة للمحل[٦].

---

(١) الهمع ١/ ١٣٩.

(٢) الفرقان: ٢٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٦، والهمع ١/ ١٤٠.

(٤) الهمع ١/ ١٨٢.

(٥) الزمر: ٤٦.

(٦) الهمع ١/ ١٧٨، ١٧٩.

وجوز المبرد رفع المصدر المكرر والمحصور في نحو قولهم: (زيد سير سير)، و(ما زيد إلا سير)، على أن يكون خبرا عن المبتدأ[١].

والجمهور يوجبون النصب فى مثل هذا على المصدرية بفعل محذوف وجوبا، وهذا الفعل فى موضع الخبر، والتقدير : (زيد يسير سيرا سيرا)، (ما زيد إلا يسير سيرا).

وقد مر بنا أن أبا عمر الجرمى لم يكن يجيز التنازع فيما تعدى إلى مفعولين أو ثلاثة من الأفعال، ونجد المبرد يجيز ذلك، ويأتي له بصور معقدة، يقول فى كتابه المقتضب: ((تقول : (أعطيت وأعطانى زيد درهما) إذا أعملت الأخير.

فإذا أعملت الأول قلت : (أعطيت وأعطانيه زيدا درهما)، تريد : أعطيت زيدا درهما وأعطانيه.

وتقول (ظنى وظننت زيدا منطلقا إياه) لا يكون إلا ذلك ؛ لأن (ظننت) إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من ذا الثاني بد، فهكذا إعمال الأخير[٢].

يريد أن المفعول الثاني لـ(ظن) أو إحدى أخواتها عمدة في الأصل؛ لأنه الخبر، ولذلك يجب إظهاره بخلاف المفعول الثاني لنحو (أعطى)، فليس عمدة في الأصل ولذا لا يجب إضماره.

وفى باب الاشتغال يرجح النحاة نصب الاسم المتقدم على رفعه إذا كان الفعل المشغول فعل طلب، نحو قولهم : (زيدا اضربه)، ولكن أشكل عليهم إجماع القراء السبعة على رفع الاسم المتقدم فى قوله تعالى: «**والسارقُ والسارقةُ فاقْطَعوا أيديهما**»، وقوله تعالى : «**الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ**

(١) الهمع ١/ ١٩٣.

(٢) المقتضب ٣/ ١١٣.

منهما مائةَ جلدةٍ»، فظاهر الآيتين أن القراء السبعة أجمعوا على الرأي المرجوح ؛ إذ يترتب عليه الإخبار بالجملة الطلبية، وهو قليل، ولذلك ذهب سيبويه إلى أن (السارق)، و (الزانية) مبتدأ خبره محذوف والتقدير : (مما يتلى عليكم حكم السارق وحكم الزانية)، وعليه فلا تكون الجملة الطلبية خبرا، بل تكون مستأنفة، وذهب المبرد الى أن (أل) فى كل من (السارق)،و (الزانية) موصولة، والفاء فى كل من : (فاقطعوا)، و (فاجلدوا) جيء بها للسببية كما فى قولك : (الذى يأتينى فله درهم) وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1].

وهكذا نجد آراء المبرد النحوية والصرفية مبثوثة فى كتب النحو والصرف مما لا يتسع المقام لعرضها.

ومن أصحاب المبرد الذين عُرفوا بالدراسات النحوية والصرفية : أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج، وأبو الحسن بن كيسان، وإليهما انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد، غير أن أبا اسحاق الزجاج كان أشد لزوما لمذهب البصريين، وكان ابن كيسان يخلط المذهبين،وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج، وأبو بكر محمد بن على المعروف بمبرمان، يقول السيرافي : ((وعنهما – يعنى ابن السراج ومبرمان – أخذت أكثر النحو، وعليهما قرأت كتاب سيبويه))[2].

وممن اشتهر من أصحابه بالمباحث اللغوية أبو بكر بن دريد، وممن اشتهر بالمباحث الصرفية ابن درستويه.

ومن أصحاب المبرد ممن اشتهروا الأخفش الصغير المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس عشرة للهجرة، ولكن انتهت الرياسة فى النحو إلى أبى إسحاق الزجاج

---

(١) شرح قطر الندى لابن هشام ص١٩٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص١١٣، ١١٤.

وابن السراج، ثم نبغ من تلاميذ ابن السراج السيرافى وبه تنتهى المدرسة البصرية[١].

ويجدر بنا قبل أن ننتقل إلى المدرسة الكوفية – أن نلقى الضوء على أشهر من جاءوا بعد المبرد، وحملوا عنه أعباء تدريس النحو، وهم : أبو إسحاق الزجاج، والأخفش الصغير، وابن السراج، والسيرافي.

١- أبو إسحاق الزجاج.

هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، ويرجع تلقيبه بالزجاج إلى أنه كان يخرط الزجاج، ولكنه اشتهى تعلم النحو، فلزم المبرد لتعلمه، وكان المبرد لا يعلم النحو مجانا، ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها، فلما جاءه الزجاج – سأله : أي شيء صناعتك ؟ فقال الزجاج : أخرط الزجاج، وكسبي في كل يوم درهم ودانقان، أو درهم ونصف، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأن أعطيك كل يوم درهما، وأشرط لك أني أعطيك إياه أبدا إلي أن يفرق الموت بيننا، استغنيت عن التعليم أو احتجت إليه، وهكذا لزمه الزجاج، وكان يخدمه في أموره مع ذلك، وظل الزجاج يعطيه الدرهم كل يوم، والمبرد ينصحه في العلم حتى استقل الزجاج، وصار معلما للنحو، وحدث أن جاء إلي المبرد كتاب بعض بني مارمة من الصراة يلتمسون معلما نحويا لأولادهم، فقال الزجاج للمبرد : أسمني لهم، فأسماه، فخرج وعلمهم، فكان يعلمهم وهو يُنفذ إلي المبرد في كل شهر ثلاثين درهما، ولم يكن يكتفي بذلك، بل كان يتفقده بما يقدر عليه، ثم طلب عبيد الله بن سليمان – وزير الخليفة المعتضد – من المبرد معلما لابنه : القاسم ، فقدمه إليه، ولما تولي القاسم الوزارة بعد أبيه اتخذ الزجاج كاتبا له، فأقبلت الدنيا عليه، وأصبح من جلساء الخلفاء وممَن تجري عليهم رواتبهم، ومع ذلك كله لم يتوقف الزجاج عن إعطاء المبرد درهما كل يوم،

(١) المدارس النحوية ص ١٣٤، ١٣٥.

فضلًا عن تفقده إياه بحسب طاقته حتى مات المبرد سنة مائتين وخمس وثمانين، وتوفي الزجاج سنة عشر وثلاثمائة، وقيل سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وقيل سنة ست عشرة وثلاثمائة[1].

وكان الزجاج من أتباع أحمد بن حنبل مؤثرا لمذهبه، حتى كان آخر ما قاله وهو على فراش الموت : (اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل)، وكان الزجاج حسن الخلق يعتذر إلى مَنْ أساء إليه، فقد ذكرت كتب التراجم أنه اختصم مرة مع رجل يدعى (مسينيد)، فشتمه الزجاج وسبه، فكتب إليه (مسينيد) بهذه الأبيات :

أبـى الزجـاجُ إلاشـتمَ عِـرْضي ... لينفعـه فأتَمَـه وضرَّهْ
وأَقـسمُ صـادقًا مـا كـان حُـرٌّ ... ليطلـق لفظـه في شـتمِ حُـرَّهْ
ولـو أني كـررتُ لفـرَّ منـي ... ولكـن للمنـون عـليّ كـرَّهْ
فأصـبح وقـد وقـاه الله شرى ... ليـوم لا وقـاه الله شرَّهْ

فلما اتصل هذا الشعر بالزجاج قصده راجلًا واعتذر إليه وسأله أن يعفو عنه ويسامحه.

وأخذ النحو عن الزجاج كثيرون، منهم أبو جعفر النحاس المتوفى سنة ثلاثمائة وثمان وثلاثين، والزجاجيّ المتوفى سنة ثلاثمائة وسبع وثلاثين، وقيل ثلاثمائة وأربعين، حيث لزمه ونسب إليه، وللزجاج مصنفات كثيرة، منها : كتاب (ما فسر من جامع المنطق)، و(معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، و(القوافي) و(العروض)، و(الفرق)، و(خلق الإنسان)، و(خلق الفرس)، و(مختصر في النحو)، و(فعلتُ وأفعلتُ)، و(ما ينصرف وما لا ينصرف)، و(شرح أبيات سيبويه)، و(النوادر)، و(الأنواء)[2].

---

(١) إنباة الرواه ١/ ١٩٤ – ٢٠١، و المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ١٣٥ – ١٣٩.

(٢) إنباه الرواة للقفطى ١ / ٢٠١، والمدارس النحوية ص ٢٥٢، ومقدمة معاني القران للدكتور عبد الجليل شلبي ١ / ٨، ٩، ٢٦.

مذهبه النحوي

ولا يخرج الزجاج عن منهج مدرسة البصرة من حيث التشبث باطراد القاعدة وسلامة القياس والتعليل والعوامل والمعمولات والسماع، حيث أخذ النحو واللغة عن إمام المدرسة البصرية في عصره وهو المبرد.

والناظر في كتب النحو والصرف يجد آراء الزجاج مبثوثة فيها، وهي تصور فكره النحوي المتميز.

ومن آرائه أن الفعل المضارع المجرد من القرائن لا يكون إلا للمستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا[١]، وأن دخول (ما) على (لعل)، و (كأن) لا يبطل عملهما[٢]، وأنه يوافق الخليل وسيبويه في تركيب (كأنَّ) من (إنَّ)، والكاف، فأصل (كأنَّ زيدًا أسدٌ): (إنَّ زيدًا كأسد)، فقدمت الكاف علي (إنَّ)، ففتحت همزتها، ولكنه خالفهما في تعليق الكاف، حيث ذهبا مع الجمهور إلى عدم تعلقها بشيء، وذهب الزجاج إلي أن الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف، فإذا قلت: (كأني أخوك)، فالتقدير: (كأخوتي إياك موجودة)[٣]، ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة (مثل)، فلزمه أن يقدر له موضعا، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبرا لم ينطق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى (كأن زيدا أخوك): (مثلُ أخوَّةِ زيدٍ إياك كائنٌ)[٤]، وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على رأى الزجاج بقوله: ((وهذا بعد واضح في التقدير))[٥]، ومن آرائه

(١) الهمع ١ / ٧.
(٢) السابق ١ / ١٤٣، ١٤٤.
(٣) الهمع ١ / ١٣٣، ١٣٤.
(٤) المغني لابن هشام ١ / ١٩١.
(٥) المدارس النحوية ١٣٦.

أن عامل النصب في المفعول معه فعل مضمر بعد الواو، فإذا قلت: (ما صنعتُ وإياك)- فالتقدير: (ولا بستُ إياك)[١].

وكان الزجاج يتابع البصريين في أن المصدر أصل للفعل، يقول: ((لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذا من الفعل- لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه، لا محيص عن ذلك، ولا مهرب منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها ألبتة، مثل: العبودية و الرجولية والبنوة والأمومة والأبوة، وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال، ورأينا في كلامها أيضا مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها، نحو: الكرامة والعطاء، وما أشبه ذلك- علمنا أنه ليست الأفعال أصولا للمصادر؛ إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال، وعلمنا أن المصادر هي الأصول، فمنها ما أخذ منه فعل، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل، وهذا بين واضح))[٢].

وزعم الزجاج أن المثنى مبني لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف، إذ أصل (قام الزيدان): (قام زيد وزيد)، كما بني لذلك خمسة عشر[٣].

ولم يكن يوافق جمهور البصريين على أن النون في المثني وجمع المذكر السالم عوض عن التنوين في الاسم المفرد، بل كان يرى أنها عوض عن حركة الإعراب في الاسم المفرد[٤].

وكان يوافق الكوفيين على أن الضمير في (هو)، و (هي)- الهاء فقط، أما الواو والياء فهما زائدتان، لحذفهما في ضمير التثنية والجمع، نحو: (هما)، (هم)، (هن)، ولحذفهما أيضا من ضمير المفرد في بعض اللغات، وذلك مخالف لمذهب جمهور البصريين الذين كانوا يرون أن الضمير مجموع

(١) الهمع ١ / ٢٢٠.
(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٨، ٥٩.
(٣) الهمع ١ / ١٩.
(٤) الهمع ١ / ٤٨.

الحرفين، وقد رجح السيوطي مذهب الكوفيين والزجاج، فقال: ((وهذا المذهب هو المختار عندي))[١].

وهكذا، فإن آراء الزجاج الصرفية والنحوية كثيرة وشائعة في كتب الصرف والنحو، وهي جديرة بالدرس، لأنها تعبر عن فكر نحوي مستقل، ولعل كتابه: (معاني القرآن وإعرابه)- خير مصور لفكر الزجاج النحوي واللغوي.

٢- الأخفش الصغير.

هو: علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر، أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين بهذا اللقب، وأول هؤلاء الثلاثة: الأخفش الأكبر: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة المتوفى سنة مائة وسبع وسبعين للهجرة، وهو شيخ سيبويه، وثانيهم: الأخفش الأوسط، وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم (بطن من تميم)، المتوفى سنة مائتين وخمس عشرة للهجرة، وهو تلميذ سيبويه[٢]، وثالثهم الأخفش الأصغر هذا، ولقبه هذا من الخفش، وهو ضعف في البصر، وضيق في العين، وقيل: صغر في العين خلقة[٣].

ولم تذكر كتب التراجم سنة مولده، ولكن السيوطي بعد أن ذكر سنة وفاته، وهي ثلاثمائة وخمس عشرة ذكر أنه قارب الثمانين[٤]، فيستنتج من ذلك أنه ولد حوالي سنة مائتين وخمس وثلاثين[٥].

---

(١) الهمع ١ / ٦٠، ٦١.

(٢) تاريخ العلماء النحويين للقاضي أبي المحاسن التنوخي ص٨٥ – ٨٨.

(٣) لسان العرب ٢/ ١٢١٠.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٦٨.

(٥) الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للمؤلف ص١٣.

وقد أخذ الأخفش الصغير النحو عن كبار النحاة في البصرة والكوفة، فقد أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي وأبي العيناء[١]، وأخذ النحو عنه الروياني والمعافى وغيرهما[٢]، كما أخذ عنه أبو جعفر النحاس المصري حينما ارتحل إلى بغداد[٣].

وأشهر تلاميذه أبو عبيد الله المرزباني صاحب (معجم الشعراء(، وكان الأخفش الصغير فقيرا في ذات يده، ولنا كتاب بعنوان: (الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية)فصلنا فيه القول في ترجمته، وآراء بعض تلاميذه فيه[٤].

وقد ترك الأخفش الصغير مؤلفات عديدة ذكرتها كتب التراجم، ولكن لم يصلنا منها إلا كتاب (الاختيارين) الذي حققه الدكتور/ فخر الدين قباوة، والذي جمع فيه الأخفش الصغير اختيار المفضل الضبي، واختيار الأصمعي من شعر المقلين في كتاب واحد، وسماه (الاختيارين)، وهذه الاختيارات هي التي عرفت بـ(المفضليات)، و(الأصمعيات)، وقد علق عليها الأخفش الصغير فشرحها، وفسر غريبها، ووضح معانيها البعيدة[٥]، وهذا الكتاب إنما هو في الأدب، لا في النحو، ومن مؤلفاته أيضا (شرح كتاب سيبويه)، وتفسير رسالة كتاب سيبويه، و(الأنواء)، و(التثنية والجمع)، و(المهذب)، و(الجراد)[٦].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٦٧.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١١ / ٢٠٢.

(٣) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص١١٠.

(٤) راجع: الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية ص١٢، وما بعدها.

(٥) مقدمة كتاب (الاختيارين) د/ فخر الدين قباوة ص١.

(٦) إنباه الرواة ٢/ ٢٧٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧، ١٦٨، ومقدمة كتاب الاختيارين د/ فخر الدين قباوة ص٩.

مذهبه النحوي

على الرغم من أن الأخفش الصغير تتلمذ على المبرد الذي كان إمام المدرسة البصرية في عصره، وأنه في آرائه أميل إلى المدرسة البصرية فإن مؤرخي النحو العربي يضعون الأخفش الصغير في قائمة النحاة الذين ينتمون إلى المدرسة البغدادية التي تلت مدرستي البصرة والكوفة، والتي جمع أصحابها بين المذهبين البصري والكوفي، فاختاروا ما راق لهم من آراء نحاة البصرة والكوفة، وقد سبق أن ذكرنا أن الأخفش الصغير أخذ النحو عن أبي العباس المبرد، وهو بصري، وعن ثعلب، وهو كوفي، ومن هنا كان ممن جمع بين النزعتين[١]، غير أننا ذكرناه عقب حديثنا عن المدرسة البصرية ورجالها؛ لأنه من أصحاب المبرد الذي هو آخر شيوخ المدرسة البصرية، ويبدو أن أخذه عن المبرد كان أكثر من أخذه عن ثعلب الذي هو آخر شيوخ المدرسة الكوفية، وذلك لأن اتجاهاته النحوية – كما سنعرف – أميل إلى المذهب البصري؛ ولأن المدرسة البغدادية لم تكن معالمها وخصائصها قد اتضحت بعد، فلا ينبغي أن نحكم على النحوي بأنه بغدادي لمجرد تأييده الكوفيين في بعض آرائهم؛ لأن ذلك أمر وارد بالنسبة لأي نحوي من شيوخ البصريين، ولكن الحكم عليه بأنه بغدادي يجب أن يبنى على خصائص مميزة، وأسس منهجية معينة.

وعلى الرغم من شهرة الأخفش فإن بعض الدارسين يعده ممن لم يبلغوا حد الكمال في النحو، وممن ذكر ذلك الشيخ/ محمد الطنطاوي[٢]، ولو قال: كان الأخفش الصغير أدنى من شيوخه في النحو، ولم يبلغ درجة علمهم –

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص١٠٧.

(٢) نشأة النحو ص١٠٧.

لكان أفضل؛ إذ لم يبلغ أحد حد الكمال في أي علم من العلوم إلا الله - تعالى[١].

وكان الأخفش الصغير ثقة في نقله[٢]، وله آراء نحوية ثاقبة مبثوثة في كتب النحو جمعنا كثيرا منها في كتابنا: (الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية)، منها اتباعه للمبرد في إجازة فصل الضمير مع اتصاله في نحو: (قمت)، فيقال: (قام أنا)، وذلك في الشعر وغيره، وادعى المبرد أن إجازته على معنى ليس في المتصل، أي: معنى الحصر؛ لأنه يتضمن حينئذ معنى النفي، والإيجاب، فيكون معناه: (ما قام إلا أنا)، وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

أَصَرَمْتَ حبلَ الحي أم صرموا ... يا صاحِ بل صَرَمَ الحبالَ هُمُ[٣]

ومنها اتباعه لسيبويه والمازني والمبرد في أن (قائم) من قولهم: (زيد وعمرو قائم) خبر عن الأول، وأن الثاني داخل في معناه، ولا يحتاج إلى إضمار؛ لأن العطف إذ ذاك من عطف المفردات، وذلك في مقابل رأي ابن السراج في أنه خبر عن الثاني، وأن خبر الأول محذوف؛ لدلالة الثاني عليه، هذا إن كان الخبر صالحا للإخبار به عن الأول، أو عن الثاني، فإن كان ثم قرينة تعين المتأخر لما يعود عليه كان على حسب القرينة، نحو ما حكى أبو حاتم: (زيد وهند قائمة)، فهذا خبر عن الثاني، وحكى: (زيد وهند قائم)، فهذا خبر عن الأول[٤]، ومنها أنه زعم أن (مِنْ) التي قيل فيها زائدة في نحو: (ما قام من رجل) هي لابتداء الغاية بمعنى ابتداء النفي من هذا النوع[٥].

---

(١) الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للمؤلف ص١٦.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٢٠٢.

(٣) الهمع ١/ ٦٠.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٦٦٣.

(٥) السابق ٢/ ٤٤٦، وراجع آراءه مفصلة في كتابنا: (الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية) ص١٩، وما بعدها.

٣- ابن السراج

هو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكائه وحدة ذهنه، وعكف على دروس أستاذه، وعني إلى جانب عنايته بالنحو واللغة بدراسة المنطق والموسيقى، وبعد موت المبرد لزم حلقات الزجاج، ثم استقل عنه بحلقة كان يؤمها كثيرون، في مقدمتهم السيرافي، وأبو علي الفارسي، يقول السيرافي: ((وعنهما - يعني ابن السراج ومبرمان - أخذت أكثر النحو، وعليهما قرأت كتاب سيبويه))[١]، وكان يعنى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه، وفيهما صنف كتاب: (الأصول الكبير) انتزعه من كتاب سيبويه، وأضاف إليه إضافات بارعة، ويقال: إنه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة، ولم يكتف فيه بآراء سيبويه، فقد ضم إليه كثيرا من آراء الأخفش الأوسط، والكوفيين، موازنا ومقارنا، وله من المصنفات إلى جانب الأصول كتاب (مجمل الأصول)، وكتاب (الاشتقاق)، و(شرح كتاب سيبويه)، وكتاب (احتجاج القراء)، وكتاب يلقب بـ(الجمل)، وكتاب يلقب بـ (الموجز)[٢]، وكان ابن السراج يحسن نظم الشعر، ومن شعره قوله في جارية له كانت قد هجرته وهجرها وقتا من الزمان منكرا عليها أحوالها:

قايستُ بين جمالها وفِعالها ... فإذا الخيانةُ بالملاحة لا تفي

والله لا كلمتها ولو أنها ... كالشمسِ أو كالبدر أو كالمكتفي

ولأصبرن على مضاضةِ هجرِه ... كيلا يرى جزعي عليه فيشتفي[٣]

ولم يزل ابن السراج يفيد تلاميذه حتى توفي سنة ثلاثمائة وست عشرة للهجرة، هذا ما أجمعت عليه كتب التراجم إلا أبا المحاسن التنوخي المعري،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص١١٤.

(٢) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري ص٤٠، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٤٠.

(٣) السابق ص٤١، ٤٢.

فقد ذكر أنه توفي سنة ثلاثمائة واثنتين وعشرين للهجرة[١]، وإلا ابن كثير، فقد ذكره من وفيات سنة ثلاثمائة وخمس عشرة نقلا عن ابن الأثير، ومحمد بن المسيب، يقول ابن كثير: ((وقيل: إن أبا بكر مُحَمَّد بْنِ السَّرِيِّ السَّرَّاجُ النَّحْوِيُّ صَاحِبُ (الْأُصُولِ) فِي النَّحْوِ فيها مات، قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ،وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْأَرْغِيَانِيُّ))[٢]، ولكننا نرجح ما ذكرناه أولا، وهو أن وفاته كانت في سنة ثلاثمائة وست عشرة.

مذهبه النحوي

ويبدو أن ابن السراج كان أشد تمسكا باتجاهات المدرسة البصرية من سابقيه: الزجاج والأخفش الصغير؛ لأن كتابه (الأصول في النحو) استقاه من كتاب سيبويه، وسار فيه على نهجه، وهذا لا يمنع من اجتهاده الذي يتمثل في إضافاته وتعليقاته وآرائه التي تميز بها.

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده، منها أنه كان يرى أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو نعتا، أو حالا لا يتعلقان بمحذوف تقديره: (مستقر)، أو (استقر)، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، ولكنهما قسم برأسه مطلقا[٣]، وأنه كان يرى أن (ليس) حرف بمنزلة (ما)، وليست فعلا، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وقد صوب ابن هشام رأي الجمهور بدليل اتصالها بضمائر الرفع، فيقال: (لست، لستما، لستن، ليسا، ليسوا، ليست، لسن)[٤]، ومن آرائه أنه يجوز مع أكثر النحويين والسيرافي حذف مفعولي (ظن) وأخواتها مطلقا، أي: سواء أكان الحذف اختصارا بدليل، أم اقتصارا بلا دليل، وصححه ابن عصفور لوروده، قال تعالى: «أَعِنْدَه عِلْمُ

(١) المرجع السابق ص٤٤، مع الهامش.
(٢) البداية والنهاية ١١/ ٢٠٢.
(٣) الهمع ١/ ٩٩.
(٤) المغني ١/ ٢٩٣.

الغيبِ فهو يَرَى»[١]، أي: يعلم، وقال عز وجل: «وَظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوْءِ»[٢]، وحكى سيبويه: (مَنْ يسمع يخل)[٣].

ومنها أنه يعد (لا) النافية من المعلِّقات التي تعلق الفعل القلبي عن العمل في لفظ الجملة دون محلها، نحو: (أظن لا يقوم زيد)[٤]، إلى غير ذلك من الآراء النحوية والصرفية المبثوثة في كتب النحو والصرف.

ونلاحظ أن آراءه تتسم باليسر والسهولة وعدم التعقيد والتأويل.

٤- السيرافي

هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ولد بسيراف في بلاد الفرس ما بين سنتي مائتين وأربع وثمانين، ومائتين وثمان وثمانين، وكان أبوه مجوسيا يسمى (بهزاد)، ثم أسلم وسمى نفسه: عبد الله، ويظهر أنه دفع ابنه إلى التعلم منذ نعومة أظفاره، ولم يلبث التلميذ الناشيء أن أكب على دروس اللغة والدراسات الدينية ببلدته، ولم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى خرج إلى عُمان، وتفقه على شيوخه، ثم تحول عنها إلى بغداد، فدرس اللغة على ابن دريد، والنحو على الزجاج، وابن السراج، والقراءات على أبي بكر بن مجاهد، ويذكرون أنه كان قد درس الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، ولما رحل عن سيراف إلى عسكر مكرم وأقام بها مدة لقي فيها محمد بن عمر الصيمري المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس عشرة للهجرة الذي انتهت إليه رياسة المعتزلة بعد شيخه الجُبَّائي، وكان الصيمري يفضل السيرافي على جميع أصحابه، وعلى الرغم من هذه التلمذة ونسبة أبي سعيد إلى الاعتزال فلم يكن يظهر من ذلك شيئا.

---

(١) النجم: ٣٥.

(٢) الفتح: ١٢.

(٣) الهمع ١/ ١٥٢.

(٤) الهمع ١/ ١٥٤.

وقد أخذ عن السيرافي وروى عنه كثيرون، منهم: ابن خالويه المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين للهجرة، والزُّبَيْدي اللغوي الإشبيلي المتوفى سنة ثلاثمائة واثنتين وسبعين، وعلي بن عيسى الرَّبَعَي المتوفى سنة أربعمائة وعشرين للهجرة، وابن النديم صاحب (الفهرست) المتوفى سنة أربعمائة وثمان وثلاثين للهجرة.

وقد تعددت ثقافة السيرافي وتنوعت لأنه أخذ عن شيوخ لم يتخصصوا في علم واحد، بل أخذ عن المحدث، والفقيه، والمتكلم، والإخباري، والأديب، والنحوي، واللغوي، وعلى الرغم من نبوغ السيرافي في علوم الحديث والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والكلام والحساب والهندسة، فإن الذي غلب عليه من هذه العلوم حتى لا يكاد يعرف إلا به هو علم النحو واللغة، ولكنه تعمق في الفقه تعمقا جعله يُختار لتولي منصب القضاء في الجانب الشرقي والغربي جميعا، كما تولى تدريس الفقه الحنفي في مسجد الرصافة نحو خمسين عاما.

وقد ترك السيرافي مصنفات جليلة في النحو واللغة، أجلها شرح كتاب سيبويه، وهو موسوعة نحوية عظيمة، وقد تولت دار الكتب المصرية طبعه على مراحل، وأسهم في تحقيقه نخبة من العلماء، ومن مصنفاته أيضا شرح شواهد سيبويه، والمدخل إلى كتاب سيبويه، والإقناع في النحو، وألفات الوصل والقطع، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب صنعة الشعر والبلاغة، وكتاب شرح مقصورة ابن دريد،، وكتاب جزيرة العرب، وشرح إصلاح المنطق، والإغراب في الإعراب، وأخبار النحويين البصريين.

ولم يزل يوالي نشاطه في التأليف والتصنيف حتى توفي سنة ثلاثمائة وثمان وستين للهجرة.

ومما يتميز به السيرافي أنه كان صاحب عبارة واضحة قاطعة، يلمس ذلك قارىء شرحه للكتاب، فهو يسوق شرحه في لغة بينة واضحة، ويفيض في

الشرح عارضا بالتفصيل آراء من خلفوا سيبويه من نحاة البصرة والكوفة، وهو لا يتخذ في هذا الشرح منهجا ثابتا، إذ تارة يتقدم كلام سيبويه بموجز يوضحه، وتارة يبدأ بكلام سيبويه، ويأخذ في شرحه وتوضيحه، وإذا كان كلام سيبويه واضحا لم يتعرض لشرحه، ومن أجل ذلك قد يترك فقرات وصفحات في الكتاب دون شرح وتفسير؛ لأنها في رأيه لا تحتاج تفسيرا ولا شرحا.

مذهبه النحوي

وعلى الرغم من عرض السيرافي في شرحه الكتاب لآراء البصريين والكوفيين فإنه كان يتعصب للبصريين، وكثيرا ما كان يستخدم عند ذكرهم كلمة (قال أصحابنا)، معلنا بصريته، وكان دائما يقف مع البصريين مناصرا لهم ضد الكوفيين، واستقر في نفسه إلى أقصى حد أن سيبويه هو الإمام المتبوع، وأن كتابه هو العلم المنصوب، مما جعله يتصدى في مواطن كثيرة للرد على مخالفيه من الكوفيين ومن البصريين أمثال الأخفش والمبرد، وكان في شرحه يدافع عن سيبويه، ويرد اعتراض من اعترض عليه في بعض تعبيراته، ومن ذلك رده اعتراض من اعترض عليه في التعبير بكلمة (مجاري) عن حركات أواخر الكلم، وذلك في قوله: (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، يقول السيرافي: «فإن قال قائل: فلِمَ سمى الحركات (مجاري)، وهن يجرين، والمجاري يجري فيهن ؟ ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن الحركات لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض، كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف، جاز أن يسمي الحركات مجاري، من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم، وجعل كل واحدة منهن (مجرى)، ثم جمعها على (مجار).

والوجه الثاني : أن يكون (مجرى) في معنى (جَرْى)، وهو مصدر، والمصادر قد يلحق أوائلها الميم، كما يقول: (مضرب) في معنى الضرب، و(مفر) في معنى الفرار، فكأن واحد المجاري في هذا الوجه (مجرى) في معنى

(جَرْي)»[١]، ثم يرد اعتراض المازني على سيبويه في إطلاقه (المجاري) على حركات الإعراب والبناء؛ لأن حركات البناء لا يطلق عليها (مجاري)؛ إذ هي غير متغيرة كحركات الإعراب، فكان ينبغي أن يقول: (أربعة مجار)، وقد أجاب السيرافي عن ذلك بـ «أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتها، وإنما تلزمهن الحركات في الدرج، وليس كذا صدور الكلام، وأوساطها، فجاز أن تصنف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصنف به أوائلها وأوساطها؛ لأن حركات الأوائل والأوساط لوازم في الأحوال كلها.

ووجه ثانٍ: أن اواخر الكلم هن مواضع التغير، فيجوز إطلاق لفظ: (المجاري) عليهن، وإن كان بعض حركاتهن لازما في حال»[٢].

وكان السيرافي يتخذ من تفسير عبارات سيبويه منطلقا إلى التعرض لكثير من القضايا اللغوية والصرفية والنحوية، فلم يكن يقف عند حد توضيح مراد سيبويه من عباراته، ومن ذلك أنه أتى عند تحليله لقول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) نحويا بخمسة عشر وجها[٣].

وكان السيرافي موسوعي الثقافة في كل ما أثر عنه من مؤلفات[٤].

والمتتبع لشرح السيرافي لكتاب سيبويه يجده متوسعا توسعا كبيرا في التعليل النحوي، وهذا يرجع إلى ثقافته المنطقية والفلسفية والكلامية، وإلى عقليته الجدلية، فما من ظاهرة نحوية يتعرض لها إلا أعقبها بأكثر من تعليل،

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٦٣، ٦٤.

(٢) المرجع السابق ١/ ٦٤.

(٣) راجع: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٥، وما بعدها.

(٤) راجع في ترجمة السيرافي: تاريخ العلماء النحويين للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري ص٢٨، ٢٩، ومقدمة شرح كتاب سيبويه للدكتور/ رمضان عبد التواب، ومَن معه ١/ ٥، وما بعدها، ومقدمة أخبار النحويين البصريين للدكتور/ محمد إبراهيم البنا ص٧، وما بعدها، والمدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص١٤٥ – ١٥٠.

ومن ذلك تعليله رفع الفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم المرفوع، أو المنصوب، أو المجرور، فيقول: «فإن قال قائل: فلم كانت الأفعال مرفوعة بوقوعها موقع أشياء مختلفة الإعراب من مرفوع ومنصوب ومخفوض ؟ قيل له: من قبل أن العوامل التي للأسماء لا تعمل في الأفعال، ولا تتسلط عليها، فلم يعتبر اختلاف إعراب الأسماء في إعراب الأفعال؛ إذ كان لا تأثير لذلك في الأفعال، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.

فإن قال قائل: فلم صار الرفع أولى به بوقوعه موقع الاسم؟ قيل له: من قبل أن وقوعه موقع الاسم ليس بعامل لفظي، فأشبه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي»[1].

وإذا كان السيرافي بصري النزعة، ويتبع سيبويه في غالب آرائه فليس ذلك بصورة دائمة، وإنما كان يخالفه أحيانا، فيؤيد غيره، أو ينفرد برأي.

ومما خالف فيه سيبويه أنه كان يرى أن (كيف) اسم غير ظرف، في حين كان سيبويه يراها ظرفا، قال ابن هشام: «وعن السيرافي أنها اسم غير ظرف»[2].

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفعل المضارع في نحو قولهم: (ائتني أكرمْك) مجزوم بنفس الطلب، لما تضمنه من معنى (إنْ) الشرطية، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك، وذهب السيرافي والفارسي إلى أنه مجزوم بالطلب، لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـ (ضربا) في قولك: (ضربا زيدا)، لنيابته عن (اضرب)، لا لتضمنه معناه.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٧٦.

(٢) المغني ١/ ٢٠٦.

وذهب الجمهور إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب[١]، وكان السيرافي يذهب مع الصيمري إلى أن (كان) الزائدة في نحو قولهم: (ما كان أحسن زيدا) رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي كان الكون[٢].

وأجاز السيرافي دخول اللام على المضارع المقترن بالسين، فيقال: (لسأقوم)، وذلك قياسا على دخولها على المضارع المقترن بـ (سوف)، كما في قوله تعالى: «وَلَسَوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»[٣]، خلافا للجمهور، حيث منعوا دخولها على السين[٤]، كما جوز السيرافي الفصل بالفعل الملغى بين السين والفعل المضارع مخالفا للجمهور، حيث جعلوا هذا الفصل مختصا بـ (سوف)، كما في قول الشاعر:

وَمَا أَدْرِي وسوف أَخالُ أدري[٥]

إلى غير ذلك من الآراء الكثيرة التي خالف فيها السيرافي جمهور النحاة.

وبعد فهؤلاء الأربعة، وهم: الزجاج، والأخفش، وابن السراج، والسيرافي، غلبت عليهم النزعة البصرية، ولا ينبغي أن تحملنا مخالفتهم أحيانا للبصريين على أن ندرجهم تحت المدرسة البغدادية التي خلطت بين المذهبين؛ لأن كثيرا من نحاة البصرة خالفوا سيبويه والخليل، ومع ذلك لم يخرجوا عن منهج المدرسة البصرية، ومن هؤلاء الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، فقد أيد الكوفيين في كثير من القضايا النحوية، والمبرد الذي غلط سيبويه في كثير من

(١) المغني ١/ ٢٦٦.
(٢) الهمع ١/ ١٢٠.
(٣) الضحى: ٥.
(٤) الهمع ٢/ ٧٢.
(٥) الهمع ٢/ ٧٢.

المسائل، وأفرد لذلك كتابا، مما جعل ابن ولاد المصري ينتصر لسيبويه، ويرد على المبرد في كتاب أسماه: (الانتصار لسيبويه).

وهكذا رأينا شيوخ نحاة البصرة يختلفون فيما بينهم، فضلا عن مخالفتهم الخليل وسيبويه، ومن ثم لا نعد الذين أخذوا عن المبرد – وهو آخر شيوخ المدرسة البصرية – ينتمون إلى المدرسة البغدادية، بل يظلون منتمين إلى المدرسة البصرية، أما تلاميذهم الذين أكثروا الأخذ عن الكوفيين إلى جانب أخذهم من البصريين وتعمقوا في دراسة نحوي البصرة والكوفة على حد سواء، واستطاعوا أن يخلطوا بين المذهبين خلطا يجعل فكرهم النحوي مستقلا، ثم إنهم لم يقفوا عند حد هذا الخلط، بل تجاوزوه إلى كثرة التفريع والتعليل والبسط والشرح، فهم الذين يمكن أن ننسبهم إلى المدرسة البغدادية، وسوف يأتي مزيد من التفصيل عن هذه المدرسة بعد حديثنا عن المدرسة الكوفية إن شاء الله – تعالى.